

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية:
تخصص: نقود ومؤسسات مالية

أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة للدولة

دراسة حالة الجزائر للفترة (2000-2016م)

تحت إشراف:

-مرابطي ياسمينه

من إعداد الطالبات:

➤ طرشي مريم

➤ مسخر حدة

السنة الجامعية : 2016 / 2017



شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل

الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، نشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد،

نحمدك ربي ونشكرك على أن يسرت لنا إتمام هذه الدراسة على الوجه الذي نرجو أن ترضى به عنا.

ثم نتوجه بالشكر إلى من رعتنا طالبتين في شهادة الماجستير ومعدتين هذه الدراسة أستاذتنا والمشرفة الفاضلة

الأستاذة الدكتورة: مرابطي ياسمينة، التي لها الفضل - بعد الله تعالى - على البحث والباحث منذ كان الموضوع

عنوانا وفكرة إلى أن صار رسالة وبخثا. فلها منا الشكر كله والتقدير والعرفان.

ونتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتنا الفضلاء، الذين أشرفوا على تدريسنا في بداية السنة.

كما نشكر جميع الأخوة العاملين على المكتبات التي تزودنا منها ونشكر كل من ساعدنا وأعاننا على إنجاز

هذه الدراسة، فلهم في النفس منزلة وإن لم يسعف المقام لذكرهم، فهم أهل للفضل والخير والشكر.

إهداء

بأنامل تحيط بقلم أعباء التعب والأرق ولا يقوى على الحراك يتكأ على قطرات حبر مملوءة بالحزن والفرح في آن واحد...

حزن يشوبه الفراق بعد التجمع...
وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي...

هو بالنسبة لي يوم ميلادي لي...

أطلع فيه لما هو أت من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفائل والأمل المشرق...

إهدائي هنا ليس لتخرجي فقط..

بل للتحليق نحن والرفقة في سماء مملوءة بغمام يصحبه المزن هي فرص تقتنص...

وثمرات تقطف عندما تكون بانعة وها أنا أقف لأقطف إحدى هذه الثمرات التي بنعت لي

وهي تخرجي في انتظار قطف المزيد بإذن الله...

لعلني في هذه الكلمات البسيطة الحروف التي تتمايل بتمايل انامل العاجزة عن تكلمة هذا الإهداء بسبب الفراق

لصرح ضمني بين أحضانه فترات كالأم..

هنا سوف اضع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتي وغير من مجراها وعمق في توسيع مداركي العلمية والعقلية...

لكل من لملم احزاني بين فترة وأخرى...

لكل من أشعرتني بأنني لست وحيدة في مجتمع مختلف...

إهدائي إليك أيتها الأم التي كنت عوناً ودفء بين أضلعي..

إليك ايها الأب الذي علمني بأن عندما تطفأ الأنوار لابد من إضاءة الشمعة ولا نقوم بلعن الظلام...

إلى سندي وقوتي وملادي بعد الله

إلى من أثروني على نفسهم

إلى من علموني علم الحياة

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي

إلى من كانوا ملاذي وملجئي

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات

إلى من سأقتد بهم وأتمنى أن يفتقدوني

إلى من جعلهم الله إخوتي بالله و من أحببتهم بالله

إلى من يجمع بين سعادتي وحزني

إلى من لم أعرفهم ولن يعرفوني

إلى من أتمنى أن أذكرهم إذا ذكروني

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم في عيوني

إليكم..

أبعث أرق تحية وأعذب سمفونية سمعتها واردها لكم بأنني أحببتكم من كل قلب..

سيقف قلبي هنا بُرهة ليستقر بين أنظاركم ما كتبت لعلها هذه المفردات تكون خير معينة حتى تتذكروني يوماً ما...

محبتكم.....

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرافان.....
	الإهداء.....
II	فهرس المحتويات.....
	قائمة الجداول.....
	قائمة الأشكال.....
	قائمة الملاحق.....
أ-د	المقدمة العامة.....
الفصل الأول: الإطار النظري للنفط	
-07-	تمهيد الفصل.....
-08-	المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول النفط.....
-08-	المطلب الأول: النفط (النشأة، المفهوم، الخصائص).....
-08-	الفرع الأول: نشأة النفط.....
-10-	الفرع الثاني: مفهوم النفط.....
-11-	الفرع الثالث: خصائص النفط.....
-13-	المطلب الثاني: أهمية النفط والنظريات المفسرة له.....
-13-	الفرع الأول: أهمية النفط.....
-15-	الفرع الثاني: النظريات المفسرة للنفط.....
-17-	المطلب الثالث: أنواع النفط.....
-19-	المبحث الثاني: عموميات حول الأسعار النفطية.....
-18-	المطلب الأول: مفهوم وأنواع السعر النفطي.....
-19-	الفرع الأول: تعريف السعر النفطي.....
-19-	الفرع الثاني: أنواع السعر النفطي.....
-21-	المطلب الثاني: السوق النفطية (التعريف، الأنواع، المميزات، الأطراف الفاعلة فيها).....
-21-	الفرع الأول: تعريف السوق النفطية.....
-22-	الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية.....

قائمة المحتويات

-23-	المطلب الثالث: مميزات الأسواق العالمية النفطية.....
-24-	الفرع الرابع: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية.....
-27-	المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار النفط على السوق النفطية.....
-27-	الفرع الأول: أثر تغيرات أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط.....
-28-	الفرع الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط.....
-30-	المبحث الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط.....
-30-	المطلب الأول: الطلب النفطي.....
-30-	الفرع الأول: مفهوم الطلب على النفط.....
-30-	الفرع الثاني: محددات الطلب على النفط.....
-32-	المطلب الثاني: العرض النفطي.....
-32-	الفرع الأول: مفهوم العرض النفطي.....
-33-	الفرع الثاني: محددات العرض النفطي.....
-35-	المطلب الثالث: أساليب التسعير في السوق النفطية.....
-35-	الفرع الأول: السياسات التسعيرية قبل التصحيح السعري.....
-35-	الفرع الثاني: السياسات التسعيرية بعد التصحيح السعري.....
-37-	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: الإطار العام للميزانية العامة	
-39-	تمهيد الفصل.....
-40-	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة.....
-40-	المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة (النشأة، المفهوم، الخصائص، الأهمية).....
-40-	الفرع الأول: نشأة الميزانية العامة.....
-41-	الفرع الثاني: تعريف الميزانية العامة.....
-42-	الفرع الثالث: خصائص الميزانية العامة.....
-41-	الفرع الرابع: أهمية الميزانية العامة.....
-44-	المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الميزانية العامة.....
-44-	الفرع الأول: أهداف الميزانية العامة.....

قائمة المحتويات

-45-	الفرع الثاني: مبادئ الميزانية العامة.....
-49-	المطلب الثالث: أنواع الميزانية العامة.....
-49-	الفرع الأول: ميزانية البنود.....
-52-	الفرع الثاني: ميزانية البرامج والأداء.....
-54-	الفرع الثالث: ميزانية التخطيط والبرمجة.....
-55-	الفرع الرابع: ميزانية الأساس الصفري.....
-57-	المبحث الثاني: مكونات الميزانية العامة.....
-57-	المطلب الأول: أساسيات حول الإيرادات العامة.....
-57-	الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة.....
-57-	الفرع الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة.....
-61-	المطلب الثاني: أساسيات حول النفقات العامة.....
-62-	الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة.....
-62-	الفرع الثاني: عناصر النفقات العامة.....
-63-	الفرع الثالث: تقسيمات النفقات العامة.....
-64-	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....
-64-	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.....
-67-	الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.....
-68-	المبحث الثالث: مراحل إعداد دورة حياة الميزانية العامة.....
-69-	المطلب الأول: إعداد مشروع الميزانية العامة.....
-69-	الفرع الأول: خطوات إعداد الميزانية العامة.....
-70-	الفرع الثاني: الأساليب المتبعة لتقدير النفقات والإيرادات.....
-72-	المطلب الثاني: اعتماد الميزانية العامة.....
-72-	الفرع الأول: إجراءات اعتماد الميزانية.....
-73-	الفرع الثاني: حق السلطة التشريعية في تقدير الميزانية.....
-73-	الفرع الثالث: قانون ربط الميزانية العامة.....
-74-	المطلب الثالث: تنفيذ الميزانية العامة.....

قائمة المحتويات

-74-	الفرع الأول: تحصيل الإيرادات العامة.....
-74-	الفرع الثاني: صرف النفقات العامة.....
-76-	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة -80-	
-78-	تمهيد.....
-79-	المبحث الأول: مدخل عام للميزانية العامة للجزائر.....
-79-	المطلب الأول: الميزانية العامة في الجزائر.....
-79-	الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة في التشريع الجزائري.....
-80-	الفرع الثاني: قانون المالية في الجزائر.....
-81-	المطلب الثاني: تبويب النفقات العامة في الجزائر.....
-81-	الفرع الأول: تبويب نفقات التسيير في ميزانية الجزائر.....
-83-	الفرع الثاني: تبويب نفقات التجهيز في ميزانية الجزائر.....
-84-	المطلب الثالث: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر.....
-84-	الفرع الأول: الموارد الإجبارية.....
-86-	الفرع الثاني: الموارد الإختيارية.....
-87-	المبحث الثاني: آثار تغيرات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية للجزائر.....
-87-	المطلب الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016).....
-90-	الفرع الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008).....
-92-	الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2009-2016).....
-94-	المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الخارجية للجزائر...
-96-	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري.....
-100-	الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....
-102-	الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية للجزائر.....
-103-	الفرع الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري.....
-105-	المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الداخلية للجزائر.....
-105-	الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي.....

قائمة المحتويات

-108-	الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على المستوى العام للأسعار والتضخم.....
-109-	الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على التشغيل والبطالة.....
-112-	المبحث الثالث: إنعكاسات تغيرات أسعار النفط على إيرادات ونفقات الميزانية العامة للجزائر.
-112-	المطلب الأول: أسعار النفط وانعكاساتها على إيرادات الجباية النفطية للجزائر.....
-115-	المطلب الثاني: إنعكاسات أسعار النفط على نفقات الميزانية العامة للجزائر.....
-115-	الفرع الأول: تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر
-117-	الفرع الثاني: تطور نفقات التجهيز والتسيير في الجزائر.....
-119-	المطلب الثالث: إنعكاسات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة للجزائر.....
-121-	خلاصة الفصل.....
-123-	الخاتمة العامة.....
-127-	قائمة المراجع.....
-137-	الملاحق.....
	الملخص.....

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
-09-	تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية والأجنبية	01
-18-	درجة الكثافة النوعية والكثافة api لمختلف أنواع منتجات المشتقات النفطية	02
-87-	الايادات ذات طابع الجبائي	03
-88-	تصنيف الموارد الاختيارية	04
-89-	تطور أسعار النفط خلال الفترة من (2008-2000)	05
-92-	تطور أسعار النفط خلال الفترة من (2016-2009)	06
-94-	تطورات أسعار النفط الشهرية خلال سنة (2016)	07
-96-	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2016-2000)	08
-98-	تطورات الواردات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة (2016-2000)	09
-100-	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)	10
-102-	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)	11
-104-	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2016-2000)	12
-106-	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2016-2000)	13
-108-	تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2016-2000)	14
-111-	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)	15
-112-	تطور معدل البطالة خلال الفترة (2016-2000)	16
-114-	تطور الايرادات العامة خلال (2016-2000)	17
-118-	تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)	18
-120-	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)	19
-122-	تطور الوضعية المالية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)	20

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حالات تواجد النفط في الطبيعة	-17-
02	أنواع الميزانيات العامة	-49-
03	تقسيمات الإيرادات العامة	-58-
04	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008) الوحدة (دولار/برميل)	-88-
05	تطور أسعار النفط للفترة (2009-2016) الوحدة (دولار/برميل)	-91-
06	تطورات أسعار النفط الشهرية خلال سنة (2016)	-93-
07	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)	-95-
08	تطور الواردات الإجمالية الجزائرية (2000-2016)	-97-
09	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)	-99-
10	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	-101-
11	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000-2016)	-103-
12	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016)	-104-
13	تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2016)	-106-
14	معدل نمو الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2016)	-107-
15	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2016)	-108-
16	تطور معدل البطالة خلال الفترة (2000-2016)	-110-
17	تطور الإيرادات العامة خلال (2000-2016)	-113-
18	تطورات الجباية البترولية في الجزائر مقارنة بأجمالي الإيرادات خلال الفترة (2000-2016)	-114-
19	تطور حجم النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	-116-
20	تطور حجم نفقات التجهيز والتسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	-118-
21	تطور الوضعية المالية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)	-120-

قائمة الملاحق

قائمة الملحق

الصفحة	العنوان	الملحق
-137-	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية	الملحق رقم (01)
-138-	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات	الملحق رقم (02)
-139-	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة (2017)	الملحق رقم (03)

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تحظى الطاقة في الوقت الراهن باهتمام جميع دول العالم نظرا لدورها وأهميتها في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي على المستوى العالمي، وقد تطور استخدام الطاقة وتنوعت استعمالاتها مع التطورات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية، سواء من حيث مصادرها وكفاءتها أو من حيث تطور استهلاكها ومجالات استعمالها المختلفة.

والحديث عن الطاقة اليوم إشارة إلى النفط باعتبار أن القرن الواحد وعشرون هو عصر النفط، وذلك بالنظر إلى الأثر الهام الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم التي أحاطت بالعالم المعاصر، كونها تمثل سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وذلك لتعدد استعمالاتها سواء في الصناعة أو الزراعة، فضلا عن استعمالها في الحياة اليومية للإنسان. وتزايدت أهمية النفط يوما بعد يوم رغم المحاولات العديدة والمتواصلة للدول لتوجيه الاقتصاد العالمي من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، الطاقة المائية..... إلخ.

ولقد أدت هذه الأهمية الكبيرة للنفط في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في مختلف العوامل المحددة لها، باعتبار أن سوق النفط غير مستقر بسبب ما تتعرض له أسعار النفط من تقلبات حادة في فترات متغيرة ومتقاربة نسبيا، ويمكن ارجاح عدم استقرار أسعار النفط إلى عوامل قد تكون خارجية متعلقة بمستويات النمو الاقتصادي للدول أو ما يترتب عنه من زيادة في الطلب العالمي أو عوامل مرتبطة بالعرض مثل عدم القدرة على مواكبة الطلب أو إلى عوامل أخرى غير اقتصادية والمرتبطة أساسا بالعوامل جيوسياسية.

وباعتبار أن سوق النفط العالمية هي أكثر تقلبا و أن التحول المفاجئ في الأسعار سواء كان في صورة ارتفاع أو انخفاض وما يليه من آثار قد تكون سلبية أو ايجابية على اقتصاديات الدول ومختلف برامج التنمية، الأمر الذي أدى أن يكون للنفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصاديات الدول خاصة المنتجة والمصدرة له.

والجزائر من بين الدول التي اعتمدت منذ استقلالها على ريعها النفطي طوال مسيرتها التنموية خاصة في فترة السبعينات وبداية ثمانينات، حيث يعد قطاع المحروقات الركيزة الأساسية التي يحقق منها الاقتصاد الجزائري فوائض مالية معتبرة ساهمت في تحقيق أهداف التنمية وذلك في ظل التوجهات السياسية والاقتصادية للدولة، غير أن التغيرات التي تحدث على مستوى البيئة الاقتصادية الدولية وخصوصا على مستوى قطاع المحروقات وضعت الجزائر في مناخ اقتصادي يفرض عليها ضرورة التأقلم مع الانعكاسات المباشرة والسريعة على هذا القطاع بصفة خاصة، وعلى مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني بصفة عامة، خاصة على الوضعية المالية للميزانية العامة للدولة، حيث يؤدي التراجع وعدم استقرار

أسعار النفط إلى التأثير المباشر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على الإيرادات العامة للميزانية لاسيما وأن العائدات النفطية هي المحرك الرئيسي لميزانية الدولة.

- الاشكالية :

يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، ويتضح ذلك جليا من خلال تأثيره في معظم المؤشرات الاقتصادية للدولة، فأبي تغير على مستوى أسعار هذا القطاع ينعكس مباشرة على التوازنات الاقتصادية للدولة لاسيما ميزانية الدولة التي تعتمد في مواردها على مداخيل قطاع المحروقات، وفي ظل التغيرات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة، فإنه يمكن طرح الاشكالية التالية:

ماهي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر؟

ولتدعيم هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماهي محددات أسعار النفط؟
- ✓ ماهي العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وإيرادات الجباية النفطية في الجزائر؟
- ✓ ماهي علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة؟

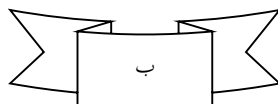
وللإجابة عن هذه التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:

- ✓ تتمثل محددات أسعار النفط في العرض والطلب العالميين على النفط؛
- ✓ إن العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر هي علاقة طردية حيث كلما زاد سعر النفط زادت قيمة الجباية النفطية المحصلة؛
- ✓ تتأثر النفقات العامة بشكل كبير بالتقلبات التي تحدث على مستوى أسعار النفط، وذلك من خلال انعكاس هذه التغيرات على الجباية النفطية والتي تؤثر بدورها على إيرادات الميزانية العامة.

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل أثر تغيرات أسعار النفط التي شهدتها الفترة من (2000-2016) على الميزانية العامة للدولة، نظرا لاعتباره أهم المواضيع الحساسة في الوقت الراهن وذلك وفقا للاعتبارات التالية:

- ✓ إن الميزانية العامة بمثابة المرآة العاكسة التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للدولة؛
- ✓ إن قطاع النفط يكتسب أهمية كبيرة في معظم دول العالم خاصة في الجزائر، ليس باعتباره مصدرا للطاقة فقط وإنما أصبح مصدرا لتمويل الميزانية العامة في الجزائر؛
- ✓ طبيعة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي، يعتمد بنسبة كبيرة على عوائد قطاع المحروقات؛



✓ تبنى جميع الخطط والتوجهات الاقتصادية على أساس الإيرادات النفطية مما يجعلها تؤثر على الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ محاولة فهم العلاقة بين عناصر الميزانية العامة وتغيرات أسعار النفط، وكيفية تأثير هذه الأخيرة عليها؛
- ✓ تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط؛
- ✓ الوقوف على مختلف التطورات التي عرفت أسعار النفط وتحليلها؛
- ✓ الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط مما يجعله رهينة للتغيرات التي تطرأ على هذه الأخيرة في السوق العالمية .

- منهج الدراسة :

للتمكن من وصف وتحليل هذا الموضوع تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من عرض مختلف المفاهيم والتعاريف الخاصة بالنفط والميزانية العامة، وبتالي تحليل مختلف الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالتغيرات الاقتصادية في الجزائر ومدى تأثيرها بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من (2000-2016)، بالإضافة إلى المنهج التاريخي وذلك من خلال عرض التطور التاريخي لأسواق النفط وأسعاره.

- هيكلية الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة حيث خصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للنفط، وقد قسم إلى ثلاث مباحث، يضم المبحث الأول مفاهيم نظرية حول النفط والتي تضمنت النشأة، المفهوم، الخصائص، الأهمية، بالإضافة إلى النظريات المفسرة له وتصنيفاته، أما المبحث الثاني فتضمن عموميات حول الأسعار النفطية من خلال تسليط الضوء على مفهوم وأنواع السعر النفطي إضافة إلى الأسواق النفطية والأطراف الفاعلة فيها، وأثر تغيرات أسعار النفط على السوق النفطي، أما المبحث الثالث فقد خصص للعوامل المتحركة في أسعار النفط والمتمثلة في الطلب والعرض النفطي، بالإضافة إلى أساليب التسعير في السوق النفطية.

أما الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان الإطار العام للميزانية العامة حيث تم التطرق في المبحث الأول لمفاهيم عامة حول الميزانية من حيث النشأة، المفهوم، الخصائص، الأهمية، الأهداف والمبادئ، الأنواع، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تمحور حول مكونات الميزانية العامة، ليتم التطرق في المبحث الثالث لمراحل دورة الميزانية العامة من اعداد الميزانية العامة، اعتماد الميزانية العامة وتنفيذ الميزانية العامة.

أما بالنسبة للفصل الثالث وهو الفصل التطبيقي فقد خصص لدراسة انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2016) وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث أيضا، حيث تضمن المبحث الأول مدخل عام للميزانية العامة للجزائر والمتمثل في تبويب النفقات والإيرادات العامة في ميزانية الجزائر، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد خصص للأثار تغيرات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية للجزائر، ليتم التطرق من خلال المبحث الثالث إلى انعكاسات تغيرات أسعار النفط على إيرادات ونفقات الميزانية العامة للجزائر من خلال دراسة الأثر على مستوى إيرادات الجباية البترولية والنفقات العامة بالإضافة إلى رصيد الميزانية العامة.

- صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المؤلفوة لدى جل الطلبة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ قلة المراجع المتعلقة بموضوع النفط في مكتبات الجامعة؛
- ✓ قلة الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة؛
- ✓ تضارب الإحصائيات المتحصل عليها بين الجهات المصدرة لها.



الفصل الأول

الإطار النظري للنفط

تمهيد

يعد النفط من أهم مصادر الطاقة في الاقتصاد العالمي وثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول وذلك بتعدد مشتقاته واستعمالاته، ولقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصناعية، وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر والمستقبل، ويعتبر القرن الحادي والعشرين عصر النفط، لذلك فإن إشكالية تحديد أسعار النفط تعتمد بشكل أساسي على عدة قوى لها تأثيرها في هذه الأخيرة، وهذا ما جعل السوق النفطية تتميزها طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية.

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول النفط؛
- ❖ المبحث الثاني: عموميات حول الأسعار النفطية؛
- ❖ المبحث الثالث: العوامل المتحكمة في أسعار النفط.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول النفط

يعتبر النفط من أهم الموارد التي تقوم عليها اقتصاديات الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة له، هذا ما ساعده على احتلال مكانة عالية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي له خصائص منفردة تعتمد عليه معظم دول العالم في مختلف مجالات الحياة اليومية.

المطلب الأول: النفط (النشأة، المفهوم، الخصائص)

يعتبر النفط من أهم الموارد التي تم اكتشافها، لذلك فقد كان له الفضل في تغيير العديد من الاعتبارات التي تقوم عليها البشرية.

الفرع الأول: نشأة النفط

لقد اختلفت كل التصورات التي تدور حول أصل النفط وكيفية نشأته وظهوره في الطبيعة بحيث أسهب علماء الجيولوجيا لأمد طويل في النقاش والجدل حول نشأة النفط ومع هذا فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن النفط نشأ في سياق عملية في غاية التعقيد وفي حقب طويلة جدا يصعب على المرء تصورها¹.

ورد في التاريخ القديم أن سفينة نوح عليه السلام تمت تغطيتها من الداخل بالقطران*، المعروف بالقيبر الأسود، كما استخدم الفراعنة نوعا من البيومين** في تحنيط جثث موتاهم لحفظها من التحلل، واستخدام النفط في الإضاءة بدليل العثور على مصباح قدم فيه بقايا جافة من الزيت الخام في مناجم الذهب بوادي الحمامات في مصر، واستخدام النفط كدواء للأمراض الجلدية و الروماتيزم وآلام الأسنان والحروق، واستخدموا النفط كسلاح في الحروب (النفط الحارق)، وعرف النفط في العراق ومصر وفي منطقة الجزيرة، كما كان ينقل على ظهر الجمال من مناطق بحر قزوين إلى بغداد للتجارة به².

ويقال أن أول بئر نفطية هي التي حفرت في جنوب إيران عام 500 قبل الميلاد تقريبا، كما يعتقد أن الصينيين كانوا يستخرجون النفط بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد³.

(*) هو خليط من السوائل العضوية عالية اللزوجة، لونها اسود، وهو ما يتبقى في قاع برج التقطير عقب التكرير التجزيبي للنفط وهو أثقل منتجات النفط وأعلىها في درجة الغليان .

(**) هو مادة سوداء لزجة عضوية، وهي من مشتقات النفط، وبالتالي فهي مادة طبيعية وليست كيميائية مصنعة، ولكن يتم التعامل معها في المصانع بإضافة بعض المواد للحصول على أنواع مختلفة من البيومين للاستخدامات المختلفة.

1 كاميل كولن وأخرون: ترجمة عدنان عباس علي، "نهاية عصر البترول"، مطابع السياسة، الكويت، بدون طبعة، 2004، ص 03.

2 بيوار خنسي، "البترول-أهميته-مخاطره وتحدياته"، دار ثاراس للطباعة والنشر، العراق، الطبعة الأولى، 2006، ص 05.

3 حسان خضر، "أسواق النفط العالمية"، مجلة جسر التنمية، العدد 57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص 02.

وفي عام 1958 تم حفر أول بئر نفطي في الولايات المتحدة الأمريكية بنسلفانيا على يد (أدوين دريك) وتطور استعمال النفط بعد ذلك وخصوصا بعد أن تم اختراع آلة الاحتراق الداخلي في عام 1908 واصبح النفط يستعمل لتسيير السيارات، وانتشرت تلك المحركات بسرعة فائقة، و مع مرور الوقت خطى الإنسان بالنفط العقد الثاني من قرن العشرين ليدخل به عالما جديدا في القوة والسيطرة في صيف 1914 حيث تحولت البحرية البريطانية بالكامل إلى نفط ، مما أدى الى تحول الحرب العالمية الأولى إلى حرب بين الانسان والآلات بفعل النفط¹.

الجدول رقم (01): تاريخ اكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية والأجنبية.

التواريخ	البلدان
1859	الولايات المتحدة الأمريكية
1857	مملكة رومانيا
1858	كندا
1873	القوقاز (القيصرية)
1869	البيرو
1908	إيران
1911	مصر
1937	العراق
1983	الكويت
1943	المغرب
1956	الجزائر
1959	ليبيا

Source: Collection Microsoft Encarta 2006 « Pétrole »

¹ بيوار خنسي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الفرع الثاني: مفهوم النفط

لقد تعددت التعاريف حول النفط، فاختلقت صياغتها إلا أن معناها كان موحدًا، فهناك من وصل به الأمر إلى تسمية النفط بالذهب الأسود باعتباره أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب، وفيما يلي أهم التعاريف التي تمت صياغتها للنفط.

"البتروال هو سائل يتكون أساسًا من الهيدروكربونات، وكذلك من الكبريت والأكسجين والنيروجين، ويوجد في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة كورق الإسفلت*، أو يوجد في حالة سائلة كخام البتروال أو في حالة غازية، الغازات الطبيعية"¹.

"النفط أو البتروال كلمة مشتقة من الأصل اللاتيني "بيترا" والذي يعني صخر و "أوليوم" والتي تعني (زيت)، ويطلق عليه أيضا الزيت الخام، كما أن له اسم دارج "الذهب الأسود"، وهو عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، وأحيانا يسمى نافثا من اللغة الفارسية (نافت "أو" نافاتا" والتي تعني قابليته للسريان"².

"البتروال هو سائل قائم اللون ولكن يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز كالبتوتان ومنها ما هو سائل يوصف كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران"³.

"النفط الخام عبارة عن سائل يوصف باللون الأصفر إلى الأخضر أو الأسود، رائحته كريهة، يوجد في باطن الأرض"⁴.

"إن كلمة البتروال هي في الأصل كلمة لاتينية "Petroleum" وتتكون من جزأين "Petr" وتعني صخر، و "Oléum" وتعني زيت، ويجمع الجزأين نجد "Petr oléum" تعني زيت الصخر، وهو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائيا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون، و في نفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها"⁵.

(* مادة نفطية ذات لزوجة عالية وذات لون أسود، يستخرج من خلال عملية تقطير النفط الخام تحت الضغط ودرجات حرارة عالية.

¹ بيوار خنسي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

² سعيد خليفة الحمودي، "أساسيات إنتاج الطاقة (البتروال-الكهرباء-الغاز)"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016، ص 93.

³ مصطفى ديون، "ما هو البتروال؟"، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، بدون طبعة، ماي 1981، ص 12.

⁴ Alescandre paillard, "Géopolitique de pétrole", edition technique, France, 2005, P 239.

⁵ محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البتروالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 1983، ص 08.

"بالرجوع إلى معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول وزيت البترول (Petroleum)، وبالتالي نستنتج بأن البترول هو نفسه النفط، وبهذا يمكن القول وبهدف توحيد المصطلحات برميل النفط يساوي برميل البترول"¹.

الفرع الثالث: خصائص النفط

يختلف النفط من مكان إلى آخر سواء من حيث المظهر أو اللزوجة وهذا ما يجعله يتميز بخصائص متنوعة منها²:

أولاً: الوزن النوعي والكثافة النسبية

سابقاً كانت الكثافة هي العنصر الرئيسي في تقييم النفط، وقد كانت العلاقة بين الكثافة ومكونات النفط هي العلاقة الوحيدة السارية لتحديد نوعية البترول، وتعرف الكثافة على أنها كتلة وحدة الحجم في درجة حرارة معينة وتكون وحدتها غرام/سم³، أما الخاصية الأخرى المهمة فهي الكثافة النسبية التي تكون عبارة عن كثافة النفط قياساً بكثافة الماء في درجة حرارة معينة، ففي حالة كون ان حرارة الماء تساوي 4م⁰ فإن الكثافة النسبية تكون مساوية له.

ثانياً: اللزوجة

وهي تعبير عن مقاومة السائل للجريان، ولذا فهو تعبير عن قابلية النفط للضح، وترتبط اللزوجة ارتباطاً قوياً بدرجة الحرارة، ولهذا يجب أن يشار دوماً إلى درجة الحرارة التي تم عندها تعيين اللزوجة، ولذلك تتغير لزوجة المنتجات النفطية مع التغير في درجة الحرارة.

ثالثاً: محتوى الرماد

وهو مؤشر على كمية المعادن والأملاح الموجودة في النفط الخام، ويكون عادة على شكل أكسيد الحديد، أملاح ثابتة وأكسيد السليكون.

¹ خير الدين وحيد، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد حيزر، بسكرة، 2013/2012، ص 04.

² بروسكوريكوف، دراينكين: ترجمة عيسى مسموح، "كيمياء البترول والغاز الطبيعي"، دار مير للنشر، موسكو، بدون طبعة، 1987،

ص ص 22، 20.

رابعاً: متبقى الكربون

وهو النسبة الوزنية للكربون والإسفلت والمحروقات الثقيلة التي توجد بعد تبخير النفط في الظروف المختبرية القياسية.

خامساً: ضغط Reid البخاري

معرفة ضغط بخار النفط لمنح تأثيراته السلبية عند النقل والخزن، وسبب ارتفاع هذا الضغط هو أن النفط يحتوي على غازات غير مستقرة.

سادساً: نقطة الانسكاب

وهي أدنى درجة حرارية يحصل فيها جريان للسائل.

سابعاً: محتوى الكبريت

ويكون نسبة وزنية (جزء بالمليون) لمحتوى الكبريت في نموذج النفط أو أحد منتجاته. ويجب أخذه بعين الاعتبار لتحديد قيمته التجارية، حيث أن النفط الثقيل يكون ذو محتوى كبريتي عالي.

ثامناً: كبريت الهيدروجين

ويكون مذاباً في النفط الخام أو أحد منتجاته، وتقاس بوحدات من المليون، وهو غير سام ينبعث أثناء الخزن أو المعالجة.

تاسعاً: المحتوى الملحي

كثيراً ما يرتبط إنتاج النفط مع مياه عالية الملوحة المنتجة والغاز والرواسب وغيرها من الملوثات.

عاشراً: محتوى المعادن

مثل النحاس، النيكل، وكلها تسبب التسمم للعامل.

إن الخصائص المذكورة أعلاه للنفط الخام، يتم قياسها لأنها تؤثر على نقل وخزن النفط الخام ومنشآته، كما أنه تحدد نوع المنتجات التي يمكن تحصيلها من النفط الخام كما تؤثر على سيره.

المطلب الثاني: أهمية النفط والنظريات المفسرة له

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، و لعل أهميته و مكانته المتميزة التي يحظى بها نابعة من كونه سلعة ضرورية في تطوير و تقدم الحياة الانسانية.

الفرع الأول: أهمية النفط

إن مكانة النفط المتميزة جعلته يحظى بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة استراتيجية تحظى بأهمية اقتصادية وإنما أيضا لأنه يحظى بأهمية في مختلف المجالات والتي تتمثل

فيما يلي:

أولا: الأهمية الاقتصادية

تتمثل الأهمية الاقتصادية فيما يلي¹:

1- النفط كمصدر رئيسي للطاقة

يعتبر النفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن تم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها:

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين؛
- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له؛
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

2- النفط مادة أولية أساسية في الصناعة

ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستراتيجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل (الصناعات البتروكيمياوية، صناعة المطاط الصناعي، صناعة الأسمدة، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية) ليصبح النفط مصدر للعديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.

¹ نعيمة حمادي، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة (1986-2008)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008، ص 08.

3- النفط مصدر للإيرادات المالية

حيث تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة عندما يكون على شكل مشتقات نفطية (وليس على شكله الأولي كمادة خام).

4- النفط أهم سلعة في التبادل التجاري

يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري باعتبار أن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كلياً على النفط.

5- دور النفط في تنشيط الأسواق المالية

توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية، مما يساهم في تنشيط السوق المالية.

ثانياً: الأهمية السياسية

تميز النفط بمزايا جعلت منه مادة حيوية ، ووضعت موضع الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى ، و أكد على هذا خبراء الطاقة و الاقتصاد ، حيث أجمعوا على أن النفط سيظل البديل الأفضل من بين مصادر الطاقة النابضة و المتجددة من النواحي الاقتصادية و الفنية و البيئية ، و أصبح بذلك النفط الركن الأساسي في استراتيجيات الدول¹، و على هذا الأساس سعت الدول الكبرى لضمان تدفقه بلا عائق و ربطته بأمنها القومي مما ولد علاقة جد وطيدة بين النفط و السياسة و أصبح بذلك محورا في السياسة الدولية و عاملا مؤثرا في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة و المستهلكة على حد سواء²، فكمية الانتاج النفطي و كذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى ، و ليس لها علاقة بميكانيكية قواعد السوق الكلاسيكية المعروفة³.

1 محمد طاقة، "مازق العولمة"، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 75.

2 خير الدين وحيد، مرجع سبق ذكره، ص 74.

3 محمد الريمحي، "النفط والعلاقات الدولية - وجهة نظر عربية-"، سلسلة عالم المعرفة، رقم 52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص 246.

ثالثا: الأهمية العسكرية

يعتبر النفط محرك آلات المصانع الحربية، و التي بدونها لا يمكن إنتاج أية آلية حربية مهما كان نوعها، ناهيك على أنه الوقود الضروري الذي تشتغل بواسطته الأليات الحربية و التجهيزات العسكرية في المعارك المختلفة، فعند نهاية الحرب العالمية الأولى و بعد اختراع الدبابة و الطائرة و الأساطيل الحربية ، أخذت المؤسسات الحربية تولي اهتماما بالغاً لتأمين النفط وهذا بالحصول عليه أو بالسيطرة على مصادر إنتاجه، إضافة إلى ذلك أن أهم المعارك التي دارت خلال الحرب العالمية الثانية بين دول الحلفاء ودول المحور كان هدفها السيطرة على النفط¹.

رابعا: الأهمية الاجتماعية

يتألق دور النفط في المجال الاجتماعي فيما يلي²:

1- دور النفط في قطاع المواصلات:

تعتمد المواصلات بصفة كبيرة على النفط، حيث يعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروسين وقود الطائرات وتجدد الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

2- دور النفط في توليد الطاقة الكهربائية:

يؤمن النفط معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الافضل من حيث التكلفة والنظافة البيئية.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للنفط

لقد تبلورت الآراء حول النفط وكيفية تكوينه وتواجده، فانقسم بذلك المختصون في البحث عن أصل ومنشأ النفط إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية، ومن هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكون النفط وهما:

أولاً: نظرية النشأة الغير عضوية للنفط

إن أول من نادى بنظرية النشأة العضوية للنفط في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي (مندليف) وقد افترض هذا العالم أن تكوين الهيدروكربونات (أي الزيت الأسود السائل) كان نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كبريت الحديد في

¹ خير الدين وحيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 76، 77.

² وهبية مشدان، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2004/2005، ص 13.

باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جدا من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريت الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي¹.

وما يدعم صحة هذه الآراء حول أصل تكون النفط هو توصلها نظريا ومختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين والميثان وغيره من الأحواض².

ثانيا: نظرية النشأة العضوية

تقوم نظرية النشأة العضوية لزيت النفط على أساس ان هناك مصدرا أساسيا يمثل مادة أولية لتكوينه، وأن زيت النفط تكون من بقايا المواد العضوية للحيوانات والنباتات التي تحللت في العصور القديمة، المكونة من الكربون والأيدروجين وزيت النفط يحتوي على البروفين والنيتروجين اللذان يوجدان في المواد العضوية، ومن المعتقد وفقا لذات النظرية أن سائل الزيت الخام يتكون في ظل ظروف طبيعية خاصة جدا توافرت خلال ملايين السنين وتتمثل هذه الظروف في توفر الحيوانات والنباتات التي تحتوي على مواد عضوية، وأن تكون هذه النباتات والحيوانات قد تعرضت للتحليل تحت ظروف الضغط وحرارة عالية، ومن المعتقد أن شواطئ البحار والمناطق المغمورة بالمياه هي الأماكن التي تتزايد فيها احتمالات تواجد النفط بها كما هو الحال في خليج المكسيك أو الخليج العربي، حيث أن هذه الأماكن تكون غنية بالحيوانات والنباتات بالإضافة إلى الكائنات البحرية سواء الضخمة أو المجهرية وبمجرد موتها فإنها تسقط في قطاع البحار وتدفن عن طريق الطمر وتعزل عن الهواء وبالتالي لا تتم عملية التحليل السريع لها، وبمرور آلاف السنين تتراكم الرواسب في طبقات سميكة فوق طبقة حاوية للمادة العضوية، وهذه الطبقة السميكة يطلق عليها بصخر المصدر ونتيجة تزايد درجات الحرارة والضغط كلما تراكمت الرسوبات على هذه الطبقة وفي وجود البكتيريا³.

¹ ابراهيم طه عبد الوهاب، "محاسبة البترول"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2006، ص 21.

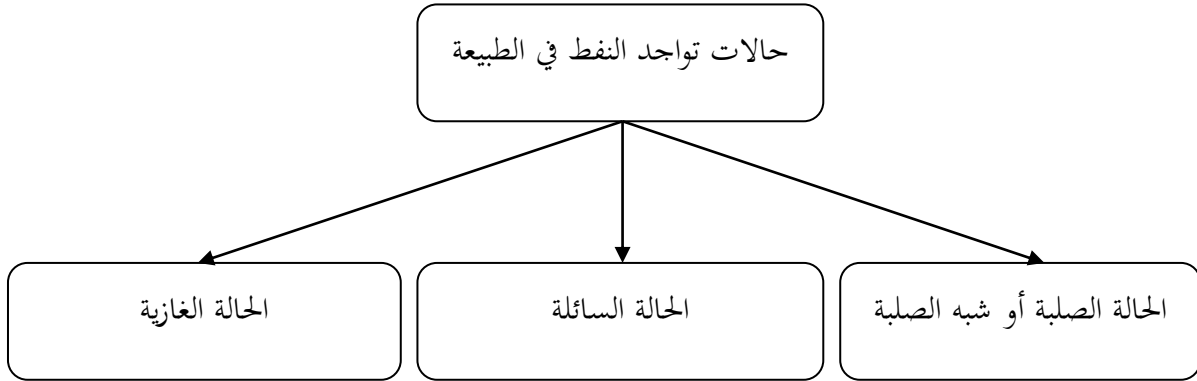
² أمال رحمان، "النفط والتنمية المستدامة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ديسمبر 2008، ص 178.

³ ابراهيم طه عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المطلب الثالث: أنواع النفط

يتنوع النفط الموجود في الطبيعة بالرغم من كونه مادة متجانسة من حيث العناصر المكونة له، إلا أنه يتواجد على أنواع مختلفة.

الشكل رقم (01): حالات تواجد النفط في الطبيعة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2015.

يتواجد النفط في الطبيعة في ثلاث حالات مختلفة تتمثل هذه الحالات فيما يلي¹:

- الحالة الصلبة أو شبه الصلبة: كعروق الإسفلت، وهي حالة نادرة الوجود؛
 - الحالة السائلة: وهي الحالة التي يسمى فيها النفط بالزيت الخام أو خام البترول أو النفط؛
 - الحالة الغازية: ويقصد بها الغاز الطبيعي والذي يتكون من عدة غازات أهمها الميثان، والبوتان، النيتروجين.
- ويختلف النفط في نوعه من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر وحتى في داخل الحقل الواحد لا يتواجد نفط واحد ف نوعه بل قد تتواجد أنواع متعددة².

ويصنف النفط إلى ثلاث أنواع رئيسية تتمثل في³:

¹ عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2015، ص 24.

² محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³ عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(* الوزن النوعي).

أولاً: النوع الشمعي

ويتميز بانخفاض درجة لزوجته (والتي تقاس عن طريق ما يسمى بنقطة الانسكاب) كثافة النوعية تتراوح بين (0.8-0.98)، ويعتبر هذا النوع من أجود أنواع الزيت الخام حيث تستخلص منه أهم المشتقات البترولية الخفيفة الوزن والغالية الثمن.

ثانياً: النوع الأسفلتي

يتميز بارتفاع درجة لزوجته وارتفاع درجة كثافته النوعية والتي تتراوح بين (1.0-1.1)، ويعتبر هذا النوع من أرقى الأنواع حيث تستخلص المنتجات البترولية ثقيلة الوزن والمنخفضة الثمن مثل الزيت، الوقود (المستخدم كبديل للفحم).

ثالثاً: النوع الوسط بين النوعين السابقين

والذي يتميز بواسطة (درجتي اللزوجة والكثافة النوعية) تتراوح بين (0.55-0.95).

الجدول رقم (02): درجة الكثافة النوعية والكثافة api لمختلف أنواع المنتجات المشتقات النفطية

النوع	درجة الكثافة النوعية	عدد البراميل في الطن النثري	الكثافة حسب (api*)
زيت الخام	0.80-0.97	6.6-8.0	12.9-45.4
بنزين الطائرات	0.78-0.80	9.1-8.2	49.9-70.6
بنزين السيارات	0.81-0.78	8.1-9.0	47.6-67.8
كيروسين	0.84-0.78	7.6-8.2	37.0-49.9
زيت الغاز	0.90-0.82	7.1-7.8	25.7-41.1
الديزل	0.92-0.82	6.9-7.8	22.3-41.1
زيت التشحيم	0.95-0.85	0.95-0.85	17.5-35.0
زيت الوقود	0.99-0.92	6.5-6.9	11.4-22.3
إسفلت	1.10-1.00	5.8-6.4	10.00

المصدر: حسين عبد الله، "البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، بدون طبعة، 2003، ص 13.

المبحث الثاني: عموميات حول الأسعار النفطية

يعتبر النفط داخل السوق البترولي أهم نشاطات الصناعة النفطية لذا تلجأ الأطراف الفاعلة والمكونة للسوق إلى وضع تسعير لمختلف أنواع النفط والتي بدورها تنقسم إلى عدة أنواع إلا أن السعر داخل السوق تتحكم فيه مجموعة من المحددات وله عوامل تؤثر فيه ومنه أي تغير فيها يؤثر في سعر النفط الذي ينتج بدوره آثار إيجابية أو سلبية على السوق وأطرافها.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع السعر النفطي

إن أسعار النفط من أهم الأسعار التي تعتمد عليها الدورة الاقتصادية، حيث توجد هناك العديد من الاعتبارات التي تلعب دورا هاما في تحديد أسعار النفط ، و قبل الدخول في السوق النفطية سيتم أولا تعريف السعر النفطي وانواعه.

الفرع الأول: تعريف السعر النفطي

للسعر النفطي عدة تعاريف منها:

يعرف على أنه "مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسين أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر ويعادل الطن المتري 7-8 براميل حسب كثافة النفط"¹.

أو هو "عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء المنتج أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود، لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة... إلخ"².

الفرع الثاني: أنواع السعر النفطي

لقد تعددت أنواع الأسعار النفطية وهي تتمثل فيما يلي:

أولا: السعر المعلن

هو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ، و قد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880م أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرة شركة واحدة على عمليات إنتاج النفط هي (تساند رد وايل) ، وقد كان يحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها، وما يميز السعر المعلن أنه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض

¹ سيد أحمد فتحي، أحمد الخولي، "اقتصاد النفط"، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الخامسة، 1997، ص 27.

² محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سبق ذكره، ص 10.

والطلب، كما أن الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديده، وقد أستخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الأرباح¹.

ثانيا: السعر الفوري

هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية، وقد برز هذا السعر مع وجود السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على البترول الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبير².

ثالثا: السعر المتحقق

هو السعر المعبر عن قيمة السلعة النفطية والمجسد لها بوحدات نقدية معلومة وفي زمن معلوم والمتفق عليه بين الأطراف المتبادلة في السوق الدولية، ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينات من القرن العشرين نتيجة لوجود أطراف أجنبية نفطية مستقلة عن الشركات الاحتكارية ولوجود أنماط استثمارية نفطية جديدة " نمط المشاركة أو ما يعرف بالاتفاقيات المشاركة النفطية" احتسبت بموجبها أسعار الكميات النفطية المتبادلة بين الأطراف المعنية بذلك وقد عبر هذا السعر فعليا عن قيمة السلعة النفطية في السوق الدولية منذ ذلك التاريخ³.

رابعا: سعر الإشارة

إن سعر الإشارة هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات من القرن العشرين نتيجة لعقد اتفاقيات نفطية جديدة في الفترة المذكورة كاتفاقيات المشاركة والمقاوله بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول النفطية في الشرق أوسط بصورة خاصة مع العلم أن هذا النوع من الأسعار قد طبق في كثير من الدول النفطية على غرار الجزائر من خلال الاتفاقية المعقودة بينها وبين فرنسا في سنة 1965 وكذلك بين فنزويلا وشركات نفطية أجنبية في العام 1967⁴.

خامسا: سعر الكلفة الضريبية

إن هذا السعر يعني تجسيدها لقيمة الوحدة النفطية بمقدار نقدي محدد وفي زمن معلوم مستندا على كلفة إنتاج الوحدة النفطية مضافا لها ضرائب ورسوم مختلفة، وفي الواقع فإن هذا السعر متداول داخل البلد وغير متداول على النطاق الخارجي أو العالمي⁵.

1 سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص ص 61،62.

2 Jean Pierre Angéliser, " énergie international 1987-1988", Economica 1987, P 66.

3 محمد أحمد الدوري، "مبادئ اقتصاد النفط"، دار شموع الثقافة، ليبيا، الطبعة الأولى، 2003، ص 359.

4 محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سبق ذكره، ص 199.

5 سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص ص 62،63.

سادسا: السعر الرسمي أو الإداري

هذا السعر يعبر عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن محدد بوحدة نقدية معلومة ومحددة من قبل طرف أو جهة رسمية حكومية أو إدارية، برز هذا السعر مع بداية فترة السبعينات من القرن العشرين للدلالة على أسعار بلدان منظمة الأوبك المعلنة رسميا من قبلها في تلك الفترة حيث اعتمدت المنظمة سلة أسعار مختلف خامات الدول الأعضاء في المنظمة، مع العلم أن هذا السعر مرتبط حاليا بالتطورات التي تسجلها السوق الفورية للنفط¹.

سابعا: السعر الترجيعي

يقصد به التعبير عن قيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدة نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحا منها كلفة التكرير وهامش ربح التكرير وكلفة نقل النفط، مع العلم أن هذا النوع من السعر ظهر في السوق الفورية لتبادل السلعة النفطية في أوساط الثمانينات من القرن العشرين بين العديد من الأطراف النفطية المتعاملة في هذه السوق².

ثامنا: السعر الإرجاعي

هذا السعر هو تجسيد لقيمة الوحدة النفطية الخام في زمن معلوم وبوحدة نقدية محددة على أساس السعر الفوري الخام وكذلك السعر الترجيعي، ظهر هذا السعر في السوق الفورية الآجلة أي سوق المضاربة في نهاية عقد الثمانينات وأوائل عقد التسعينات من القرن العشرين³.

المطلب الثاني: السوق النفطية (التعريف، الأنواع، المميزات، الأطراف الفاعلة فيها

تختلف السوق النفطية عن باقي الأسواق الأخرى كونها ترتبط بسلعة استراتيجية مهمة على الصعيد العالمي، حيث تتوقف عليها معظم المؤشرات الاقتصادية لمعظم دول العالم.

الفرع الأول: تعريف السوق النفطية

هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكائيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلع البتولية خاصة للسلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة ومن المعروف ان للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون والمشترون والسلعة محل التداول والاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف طبيعة السوق⁴.

¹ سيد فتحي، أحمد الخولي، "اقتصاد النفط"، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² نبيل بوفليح، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2011، ص 86.

³ المرجع نفسه، ص 86.

(*) سوق خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا.

⁴ نبيل مهدي الجنابي، "العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك"، جامعة القادسية، بدون بلد النشر، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص 12.

تعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة العلاقات المتبادلة بين العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة¹.

إن السوق النفطية هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة².

الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية

نتيجة لتطور الأحداث وتغير العلاقات بين الأطراف الفاعلة في الأسواق النفطية تعددت أنواع الأسواق النفطية ويمكن أن نميز بين نوعين من أسواق النفط³:

أولاً: الأسواق الفورية للنفط

عرفت صناعة النفط مواقع الأسواق الفورية* منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص من الأسعار المنخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل، ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15% من حجم التجارة العالمية في النفط، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوساً في الأسعار المعلنة وفي منتصف الثمانينات أدى الاحتلال الحاصل إلى وجود فائض كبير في العرض البترولي العالمي دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حتى صارت أسعار التعامل فيها سبباً رئيسياً من أسباب عدم استقرار هذه الأسواق، فالأسعار الفورية لا تخضع فقط للقوى الاقتصادية والسياسية التي تخضع لها أسعار البترول عامة بل تؤثر عليها عوامل تنظيمية ونفسية مما يجعلها عرضة للتذبذب السريع.

ثانياً: الأسواق المستقبلية للنفط

ظهرت الأسواق المستقبلية* في منتصف الثمانينات، وقد عرفت هذه الأسواق قديماً ولكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية، وتوفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة للتحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل، وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق المستقبلية، إذ بلغ عدد العقود المستقبلية المتداولة في بورصة نيويورك سنة

¹ براهم بلقلة، "سياسات الحد الأثار الاقتصادية غير مرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود مالية، جامعة حسبية بن بوعللي، شلف، 2014/2015، ص 18.

² نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 71.

³ بوجمة قويدري قويش، "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص ص 61، 59.

1982 ما يقارب (7.3) ألف عقد ليرتفع إلى (467) ألف عقد خلال النصف الاول من عام 2002، وهذا يدل على أن هذه الأسواق لم تعد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار ربما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك، لندن وسنغافورة.

ويمكن التمييز بين الأسواق الآجلة التالية:

1- السوق البترولية المادية

تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما؛

2- السوق البترولية المالية الآجلة

هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة علنية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة النقدي العالمي، وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.

الفرع الثالث: مميزات الأسواق العالمية النفطية

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة هي¹:

- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري: أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون الاقتصادي؛
- عدم مرونة الطلب في فترة الاجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا، ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة؛
- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط؛ وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تمثل في:

¹ نيبيل بوفليج، مرجع سبق ذكره، ص ص 71،72.

- أنها سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات؛
- أنها سوق شفافة: أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار؛
- أنها سوق غير مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك أثرا واضحا على الأسعار، ولهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها¹:
- انتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على واقع المضاربات والتلاعب وغيرهما؛
- إن للتأثير النفسي والعوامل السيكولوجية دورا أكبر من أساسيات العرض والطلب دون أسباب منطقيه وقد يصل هذا التأثير أحيانا إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.

الفرع الرابع: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية

يمكن التمييز بين الأطراف الفاعلة في السوق النفطية من ناحيتين الأولى من ناحية الدول المنتجة والثانية من ناحية الدول المستهلكة، والتي تنقسم إلى دول منظمة الأوبك ودول خارج الأوبك.

أولاً: من ناحية الدول المنتجة

1- منظمة الأوبك

لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية، بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخيلها من العوائد البترولية لهذه الدول، وبيغداد في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردين الأساسيين لسوق البترول العالمية: فنزويلا، العراق، إيران، الكويت والعربية السعودية، منظمة البلدان المصدرة للبترول، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة إلى التخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة، والتي بلغت 15%، حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، انضمت إلى هذه المنظمة بالتدريج 8 دول هي: قطر في

¹ منذر المصري، "قضايا عربية معاصرة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر، الطبعة الأولى، بدون سنة، ص 76.

1960، ليبيا وإندونيسيا 1962، الإمارات العربية المتحدة 1967، الجزائر 1969، نيجيريا 1971، الإكوادور 1957، ثم انسحبت، الغابون سنة 1995، وأنغولا 1973¹.
وتتمثل مختلف أهداف منظمة الأوبك في²:

- زيادة مداخيل أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي متناسب مع التطورات والتغيرات الحاصلة في الداخل والخارج، وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية؛
- تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول للدول الأعضاء؛
- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء بصورة منفردة أو جماعية؛
- تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية؛
- تحقيق عائد على استثمارات العاملين في صناعة البترول.

2- الدول المنتجة خارج الأوبك

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في الأوبك بخطورة الوضع، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في الأوبك للاجتماع في القاهرة، غير أن الدول الأخرى فضلت لندن كموقع متوسط، حيث عقد الاجتماع يوم 08 مارس 1988 بمشاركة مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا، والصين، كما شاركت كولومبيا مترددة، وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف المتفرج من السوق العالمية البترولية، وأن حماية مصالحها الفردية والمشاركة تتطلب أخذ مواقف إيجابية بالتنسيق مع الأوبك، ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي، والذي أطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول، وقد تم في هذا الاجتماع وضع البنى الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية (كل ستة أشهر) وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة³.

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة

وتضم كل من وكالة الطاقة الدولية والشركات البترولية العالمية.

¹ صديق محمد عفيفي، "التسويق البترولي"، مكتبة عباد الشمس للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 65.

² محمد يسري أبو العلاء، "نظرية البترول"، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 231.

³ سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-"، مرجع سبق ذكره، ص 220.

1- وكالة الطاقة الدولية

هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة عربية، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال مؤتمر واشنطن، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة، وقد سعت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترو، وقد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال، النرويج)، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجاز¹:

- تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية؛
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية، وتنمية المصادر البترولية من ناحية أخرى؛
- إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك؛
- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العلمي لنتائجها؛
- تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة؛

2- الشركات البترولية العالمية

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلاح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع، وهي مملوكة أساسا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا، هذه الشركات كانت لوقت متأخر تسيطر على حوالي 80 بالمائة من الانتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية، كما أنها تمتلك 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك فإنها تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل، وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية، أكبر هذه الشركات هي (أكسون) ثم شركة (غولف) وشركة (تكساكو) وشركة (موبيل أويل) وخامس الشركات الأمريكية تسمى (تشيفرون) بالإضافة إلى الشركتين الهولندية (شل) والبريطانية (بريتيش بيتر وليوم)، بالإضافة إلى هذا يجب ان لا نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78% من إنتاج البترول في العالم ومن هذه الشركات شركة أرامك السعودية،

¹ المرجع نفسه، ص 123.

شركة النفط الوطنية الإيرانية، خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن تم على السعر الأدنى للنفط¹.

المطلب الثالث: آثار تغيرات أسعار النفط على السوق النفطية

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في قلب مستمر بين الارتفاع والانخفاض، وينعكس ذلك على اقتصاديات الدول المصدرة وأيضا على اقتصاديات الدول المستوردة.

الفرع الأول: آثار تغيرات أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

إن الدول المصدرة للنفط هي الدول الأكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط خاصة وأن قيمة الصادرات ستعكس مباشرة على العائدات المالية التي تحققها هذه الدول.

أولا: آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام 1973 فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد ازدادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط، مما مكن هذه الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت عن احتياجات التنمية الداخلية، نمو وارتفاع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم النقدي، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية وخاصة صناعة البتروكيماويات².

ثانيا: آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

تتمثل فيما يلي³:

- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي: انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1992 لتبلغ (202) مليار دولار بعد أن تجاوزت (279) مليار دولار سنة (1980) بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة، ولقد ترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي؛

¹ محمد شكرين، "موقف الدول المصدرة للنفط من الحوكمة العالمية للطاقة"، ورقة بحث مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له" المخاطر والحلول"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، يومي 07-08 أكتوبر 2015، ص 07.

² كامل بكري وآخرون، "الموارد واقتصاداتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون بلد نشر، الطبعة الأولى، 1986، ص 223.

³ أحمد مندور، أحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1990، ص 193.

- انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية: ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض وتراجعت هذه الفوائض من (106) مليار دولار عام 1980 إلى (59) مليار دولار 1981؛
- تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها؛
- انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر النفط لديها؛
- انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الانتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

الفرع الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط

- يظهر تأثير تغيرات أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط فيما يلي:

أولا: أثر ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط

- تتمثل أهم آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط في¹:
- زيادة المديونية الخارجية: ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت 86 مليار دولار سنة (1971) لتصل إلى (524) مليار دولار عام (1981)، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون، ولعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها؛
- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة: حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرضة أمام الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم الميزانية.

ثانيا: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة للنفط

- يكون التأثير إيجابيا في أغلب الحالات، بالنسبة إلى الدول المستوردة المتقدمة (أمريكا، اليابان ومنطقة اليورو)، والدول المتحولة (الصين، الهند، وإندونيسيا) وذلك من خلال القنوات التالية²:
- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك، من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي؛
- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من طاقة (في العديد من القطاعات: كالمواصلات، والزراعة والصناعة وغيرها)، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها كالبتروكيماويات والألمنيوم والورق؛

¹ سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-"، مرجع سبق ذكره، ص 87.

² خالد بن راشد الخاطر، "تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، سلسلة الدراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص ص 7،8.

- انخفاض معدلات التضخم العام والجوهري؛
إن بعض الدول المستوردة سوق تتأثر سلبيا من خلال قنوات التبادل المالي (على سبيل المثال انكشاف البنوك
الأسترالية على الأسواق الروسية)، التبادل التجاري، إضافة إلى الإعانات المالية، وتحويلات العاملين لدول حول روسيا في
آسيا الوسطى.

المبحث الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط

تتميز أسعار النفط بتقلبات عديدة والتي ترتبط بالعديد من العوامل الأمر الذي يشغل الكثير من المختصين والمهتمين الذين يعدون النفط كسلعة تخضع فقط لقوانين السوق (قوى العرض والطلب)، وكل هذه التغيرات والتأثيرات فرضت نفسها على الاقتصاد ككل.

المطلب الأول: الطلب على النفط

تنعكس أهمية النفط في صورة ارتفاع ما هو مطلوب من هذه المادة على الصعيد العالمي، إلا أن هذا الطلب تتحكم فيه عوامل متنوعة ومختلفة.

الفرع الأول: مفهوم الطلب على النفط

يعرف الطلب على النفط بأنه:

"عدد الوحدات المشتراة من البترول (سواء أكان في صورته الخام أو المشتقة-أي المنتجة مثل الجازولين وزيوت التشحيم والكيروسين وزيت الوقود الثقيلة... إلخ) عند سعر معين لها، وذلك في مكان معين وخلال فترة زمنية معينة"¹.

أو يقصد به "مقدار الحاجة الانسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إتباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الانسانية وسواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارة أو لأغراض انتاجية، المنتجات البترولية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية"².

كما يعرف على أنه "يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض انتاجية أو استهلاكية"³.

الفرع الثاني: محددات الطلب على النفط

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل تتحكم في تحديده يمكن إيجازها في النقاط التالية:

¹ محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سبق ذكره، ص 147.

² عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، مرجع سبق ذكره، ص 63.

³ هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، 2003، ص 311.

أولاً: عوامل اقتصادية

تعتبر العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب على الطاقة مفهوماً مستقيماً وواضحاً لكنه يخص في طياته تركيبة بالغة التعقيد من الروابط والعلاقات المتشابكة وهي تركيبة تختلف بدورها اختلافاً واضحاً من بلد إلى آخر، ومن قطاع إلى آخر، وفيما يلي أبرز العوامل الاقتصادية¹:

1- علاقات الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي

وفيها تقارن العلاقة بين المتغيرين وبما في ذلك السعر والدخل وسائر العوامل الأخرى، وحتى هذه المعايير الإجمالية الشاملة تخفي تحتها اختلافات هامة؛

2- أسعار الطاقة والنفط

حيث تؤثر أسعار الطاقة البديلة على الطلب على النفط وكذلك يؤثر سعر النفط نفسه في الطلب على النفط؛

3- درجة التقدم والهيكل الاقتصادي للدولة

حيث كلما زاد التقدم الاقتصادي للدولة وتطور هيكله كلما زاد الطلب على النفط والعكس صحيح.

4- مستويات الدخل الفردي (مستويات الرفاهية الاقتصادية)

يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيراً كبيراً، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشراً لمستوى المعيشة، ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية².

5- سعر السلع البديلة

تعتبر السلع البديلة أو المنافسة هي إحدى العوامل الأساسية المؤثرة على الطلب البترولي إيجاباً أو سلباً، إيجاباً في حالة تعذر منافستها لسعر النفط وبالتالي عدم انقاصها للطلب النفطي، أو سلباً في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلوها محل السلعة النفطية وبالتالي تخفيض وانكماش الطلب النفطي³.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 64،65.

² يوسف ببي، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012/2011، ص 12.

³ محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سبق ذكره، ص 149.

ثانيا: العوامل الاجتماعية

ويقصد بها مجموعة العوامل غير الفردية (غير الشخصية)، أي التي ترجع أساسا إلى انضمام مجموعة من الأفراد أو البشر في مكان ما تحت مظلة الجماعة (المجتمع) والتي تؤثر في سلوكيات هؤلاء الأفراد وهم في سبيل اشباعهم لحاجاتهم الإنسانية عن طريق بذلهم الجهد من أجل تحقيق الإشباع وتتمثل هذه العوامل في¹:

1- السكان

يعتبر عامل السكان من العوامل المؤثرة في حجم الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات عموما، فكلما تغير حجم السكان كلما أدى ذلك إلى تغيير مقدار الطلب على هذه السلع وبالتالي بمقدار الاستهلاك منها؛

2- الظروف المناخية

ويقصد بها مجموعة العوامل المناخية (حالات الطقس) الموجودة في المجتمع بحكم موقعه الجغرافي على الكرة الأرضية، فبديهي أن كل المناطق (الدول) الباردة أو الحارة تحتاج إلى التدفئة أو التبريد (التكييف)، وهذا بدوره يزيد من طلب هذه الدول على أنواع ومصادر الطاقة المختلفة (من فحم ونفط وغاز طبيعي وبوتاجاز... إلخ).

ثالثا: العوامل الفنية

ويقصد بها العوامل الخاصة بالتقدم أو التطور التقني أو الصناعي الخاص بصناعات الطاقة نفسها (صناعة البترول والغاز الطبيعي، الفحم، وتوليد الطاقة الشمسية والصناعات النووية وصناعة الكهرباء... إلخ) وتتمثل في²:

- التحول من مصادر الوقود السائل (النفط)؛
- ظهور بدائل أخرى للطاقة يمكن أن تنافس النفط (الغاز الطبيعي، الطاقة الذرية، الكهرباء).

المطلب الثاني: العرض النفطي

عندما يتجاوز العرض النفطي الطلب، ينبغي أن تنهار الأسعار حتى تصبح التكلفة الحدية للإنتاج أكبر من السعر، فتبدأ آبار النفط بالإغلاق لأنها أصبحت غير اقتصادية، على الأقل مؤقتا، فيقل المعروض بالتالي ويزداد السعر من جديد.

الفرع الأول: مفهوم العرض النفطي

يمكن تعريف العرض النفطي على أنه:

"عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة، بائعين ومنتجين وعارضين وكذلك مشترين خلال فترة زمنية أو معلومة"³.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 73-75.

² المرجع نفسه، ص 76.

³ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سبق ذكره، ص 64.

كما يقصد به الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد¹.

الفرع الثاني: محددات العرض النفطي

توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض النفطي، فهذه العوامل على اختلافها تتباين

قوة تأثيرها وفعاليتها على العرض النفطي سواء كان ذلك بالزيادة (الارتفاع) أو النقصان (الانخفاض) وتتمثل فيما يلي:

أولا: السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج

لهذا العامل قوة تأثير كبير على عرض السلعة النفطية، وتتمثل في السياسة النفطية أو سياسة الإنتاج في مجموعة إجراءات تتخذها جهة معينة في كيفية استغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة².

ثانيا: الطلب على النفط

يعتبر الطلب على النفط من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، وذلك انطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، ففي ملاحظة أحد المنتجين ان زيادة الطلب على النفط تكون نتيجة للعوامل التي سبق شرحها، فان ذلك يشجعه على رفع عرضه النفطي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج أما إن حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط³.

¹ هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، مرجع سبق ذكره، ص 311.

² علي العمري، "دراسة تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- (1970-2006)", رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص 35.

³ كمال بوصول، "أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال 2000-2004-", ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول "انعكاس انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، يومي 7-8 أكتوبر، 2015، ص 07.

ثالثا: الاحتياطات والطاقة الإنتاجية

تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا مهما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية للزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الانتاجية¹.

رابعا: سعر النفط

تقول النظريات الاقتصادية أن علاقة العرض بالسعر في أي سوق هي علاقة عكسية، فزيادة عرض السلعة يؤدي إلى انخفاض الأسعار والعكس صحيح، فعند زيادة أسعار النفط تسعى الدول المنتجة للنفط لزيادة انتاجها المصدر وهذا للحصول على مداخيل إضافية لتغطية حاجياتها الاقتصادية، خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد بالأساس في مداخيلها على عوائد النفط، أما إذا كانت الدول الصناعية تسعى لزيادة انتاجها من أجل تقليل وارداتها من النفط بالإضافة إلى التأثير على الأسعار لخفضها مثل ما تفعله إنجلترا (لبحر الشمال)، وإذا كانت الأسعار منخفضة يسعى المنتجون لتقليص الإمدادات، وخاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتلاءم مع تكلفة استخراج النفط، وهذا كما فعلت منظمة الأوبك خلال الثمانينات لما انخفضت أسعار النفط إلى المستويات الدنيا².

خامسا: المصادر البديلة للنفط وأسعارها

تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة³.

¹ سمية موري، "آثار تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة قياسية-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، 2015/2014، ص 33.

² علي العمري، مرجع سبق ذكره، ص 36.

³ سمية موري، "آثار تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة قياسية-"، مرجع سبق ذكره، ص 34.

المطلب الثالث: أساليب التسعير في السوق النفطية

اهتمت شركات النفط العالمية الكبرى بالتسعير النفط باعتباره أحد أعمدة استمرارها وإحكامها بالسيطرة على الصناعة النفطية، ويمكن تقسيم مراحل تسعير النفط إلى:

الفرع الأول: السياسات التسعيرية قبل التصحيح السعري

أولاً: التسعير حسب نقطة الأساس الوحيدة:

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية هي أكبر منتجي النفط في العالم وكانت أيضا أكبر مصدر له، ويبدو طبيعيا أن أسعار النفط في العالم تأثرت خلال هذه المرحلة إلى حد بعيد بنوايا وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، والنتيجة أن أسعار النفط الخام في العالم كانت تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك بنقطة الأساس الوحيدة وقد كرست اتفاقية كناكري 1928 والتي انبثقت عنها كارتل شركات النفط الكبرى حيث أكدت أن أسعار النفط في أي مكان بالعالم تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك¹.

ثانياً: التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة:

لقد تعددت اتجاهات الوطنية وتزايد الوعي النفطي بالدول المنتجة، وبالتالي ازداد ضغط الرأي العام على الحكومات لتحسين من شروط التعامل في النفط، ولتؤكد حقها في جني ثرواتها النفطية، ولتضع حداً للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائدتهم، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي 1959 و1960، لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفاً موحداً تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط "الأوبك" كوجهة موحدة للمنتجين، وكان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار البترول من الانخفاض مجدداً على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات وبين الدول المنتجة، استطاعت المنظمة بالفعل من تثبيت الأسعار المعلنة للنفط عند مستواها في أوت ولأكثر من 10 سنوات بعد ذلك².

الفرع الثاني: السياسات التسعيرية بعد التصحيح السعري

أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر النفط الخام وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات النفطية، وقد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر النفطي ابتداءً من عام 1974، حيث أن

¹ سيف الدين زاهر، "أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية-حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود مالة وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011، ص 96.

² مصطفى جاب الله، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات-حالة الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد 09، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جوان 2016، ص 05.

هذا التغيير لم ينشأ من فراغ وإنما كان ذلك نتيجة منطقية لمجموعة من العوامل، والتي جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدول المصدرة للنفط والتي يمكن إيجازها فيما يلي¹:

- أثبتت المواجهات الأخيرة بين منظمة أوبك والشركات النفطية على قوة الدول المصدرة، وصلابة الدعامات التي يرتكز عليها موقفها في التفاوض على الأسعار، وعلى ضعف موقف الشركات النفطية، وأكدت التنازلات المتتالية للشركات في مفاوضات الأسعار أن مركز الثقل قد انتقل إلى حكومات الدول المصدرة؛ .

- أدى الوعي النفطي إلى تنبيه الدول المصدرة للبتروول إلى ضرورة تصحيح أسعار النفط، بالنظر إلى أهميته الحيوية في اقتصادياتها، وكذلك بالنظر إلى كونه ثروة ناضبة؛

- تفاقم معدل التضخم العالمي، مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقية للعائدات النقدية التي كانت الدول المصدرة تحصل عليها؛

- اتساع الفجوة بين الطلب والعرض العالمي من النفط، وبالتالي تفاقم أزمة الطاقة وتزايد القلق لدى الدول المستهلكة على إمكان تأمين احتياجاتها من النفط؛

- ترتب على العامل السابق أن الدول المصدرة استطاعت أن تبيع وبأسعار عالية نفطها، خلافا لكل التوقعات السابقة لقد كان الشعور السائد حتى عام 1975 أن الدول المصدرة للنفط ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من النفط في ظل اتفاقيات المشاركة، وانها ستلجأ إلى إغراق السوق به بأسعار منخفضة، ولكن ما حدث كان مخالفا للتوقعات حيث لم تستطع الدول المصدرة فقط بيع نفطها ، وإنما حققت أسعارا أعلى من الأسعار المعلنة .

¹ بوجمة قويدري قوشيح، مرجع سبق ذكره، ص 65.

خلاصة الفصل

النفط مادة أولية عرفها الإنسان منذ القدم، ولقد اختلفت الآراء حول أصله ومنشأه حيث هناك من يؤيد الأصل العضوي وفريق آخر يؤيد الأصل اللاعضوي، ويتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تجعله سلعة فريدة من نوعها، وهذا ما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد العالمي في المجالات الاقتصادية والسياسية والمالية والعسكرية. كما أن السوق النفطية كغيرها من الأسواق تتميز بعدم الاستقرار نتيجة لتضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة فيها، إضافة لكونها تعرف العديد من العوامل المتحركة في الطلب والعرض على النفط والتي تعدت الجانب الاقتصادي لتشمل عوامل أخرى، وهذا ما أدى إلى حدوث تقلبات في أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

الفصل الثاني

الإطار العام للميزانية

العامّة

تمهيد

تمثل الميزانية العامة المرآة العاكسة لمالية الدولة، فهي تبين مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات إنفاق هذه الموارد في سبيل تحقيق الحاجة العامة. و قد ارتبط مفهوم الميزانية العامة ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة، و هذا ما أدى إلى تطور دورها الذي لم يعد منحصرًا في تحقيق التوازن المالي و إنما امتد إلى تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي. وعلى غرار هذا التحول مرت الميزانية بمراحل عديدة عرفت خلالها تعاريف مختلفة و ظهرت لها أشكال متعددة بالإضافة إلى تعدد أدوارها، و من أجل تأدية دورها بفاعلية تزايد البحث عن أفضل الطرق و الأساليب التي تعد و تدير على أساسها، و بذلك ظهرت أشكال متعددة لها و من هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل:

❖ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة؛

❖ المبحث الثاني: مكونات الميزانية العامة؛

❖ المبحث الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة

إن للميزانية العامة أهمية جد بالغة في عرض المستوى المالي للدولة عبر مراحل تطورها، والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي لها، مم أدى إلى إهتمام الدول بشكل كبير بها.

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة (النشأة، المفهوم، الخصائص، الأهمية)

للتعرف على الميزانية العامة لابد من الوقوف على نشأتها ومفهومها وأهم خصائصها.

الفرع الأول: نشأة الميزانية العامة

عرف مفهوم الميزانية العامة تطورا تدريجيا حيث تأثر بتطور نظام الحكم ومدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك كانت الميزانية عبارة عن صورة صادقة للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل مرحلة من مراحل تطورها.

أولا: نشأة الميزانية العامة في الاسلام

إن أهم ما يميز المالية العامة في الفكر الاسلامي هو قيامها المباشر على أحكام الشريعة الاسلامية، حيث تضمنت هذه الأخيرة مجموعة قواعد آمرة تتصل بتنظيم موارد الدولة ونفقاتها على نمط لم تعرفه المجتمعات سابقا¹. لقد كانت الخزينة في بدء ظهور الاسلام عبارة عن حصيلة لمجموع الزكاة والصدقات التي كانت تجمع عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والتي كان ينفقها في أوجه المنفعة العامة، وفي عهد الخلفاء الراشدين توسعت موارد الخزينة نتيجة فرض الخراج* و الجزية** وزيادة الغنائم التي كانت تجمع كلها في بيت مال المسلمين². وعندما ازدادت الفتوحات الإسلامية في عهد الأمويين والعباسيين كبرت معها موارد الدولة الإسلامية كما زادت نفقاتها، الأمر الذي أدى إلى إحداث تنظيم جديد في الخزينة يقسم هذه الأخيرة إلى قسم الأخصاس وقسم الخراج وقسم الصدقات³.

ثانيا: نشأة الميزانية العامة في الغرب

إن أول ظهور للميزانية العامة بمفهومها الحديث كان في إنجلترا، حيث كان الصراع قائما بين البرلمان (كممثل للشعب) والملك (كممثل للسلطة الحاكمة)، والذي كان يسعى دائما إلى تحرير نفسه من القيود التي يضعها البرلمان وبصفة خاصة تلك القيود التي تتعلق بفرض الضرائب وجبايتها وقد ظل الصراع بين البرلمان والملك قائما حتى عهد الملك شارل الأول، حتى استطاع البرلمان الإنجليزي عام 1628 أن يفرض على الملك إعلان وثيقة الحقوق والتي نصت على ضرورة الموافقة المسبقة للبرلمان على فرض أو جباية أي ضريبة مقترحة⁴.

(*) هو ضريبة مالية تُفرض على رقعة الأرض إذا بقيت في أيدي مالكيها.

(**) هي ضريبة سنوية على الرؤوس الأموال، وتتمثل في مقدار زهيد من المال، يُفرض على الرجال البالغين القادرين.

¹ عناية غازي، "أصول الميزانية العامة في الفكر المالي الاسلامي"، دار الجيل للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1990، ص 02.

² جمال لعامرة، "تطور فكرة الميزانية العامة للدولة"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، ص 107.

³ المرجع نفسه، ص 108.

⁴ سعيد عبد العزيز عثمان، "المالية العامة مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، بيروت، بدون طبعة، 2008، ص 567.

و مع قيام الثورة الفرنسية في فرنسا عام 1789، تم ادخال العديد من التعديلات والتحسينات على فكرة و مضمون الميزانية العامة، حيث امتد حق السلطة التشريعية ليشمل ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية في جباية الضرائب و انفاق الأموال العامة، كما تضمن دستور عام 1793 نصوصا لا تسمح بفرض أية ضرائب إلا في سبيل المصلحة العامة، و لجميع الأفراد أن يشاركوا في فرض الضرائب، و يراقبوا استعمالها، ومنذ ذلك الوقت بدأت الميزانية العامة في فرنسا تكتسب مفهومها الحالي، بحيث أصبحت تعتمد سنويا من السلطة التشريعية، واعتماد النفقات والإيرادات لا يتم لأكثر من ميزانية¹.

الفرع الثاني: تعريف الميزانية العامة

تعددت تعاريف الميزانية العامة وذلك باختلاف وتعدد القوانين والتشريعات والكتابات بعبارات عامة وخاصة أحيانا، كما أن مفهوم الميزانية العامة على قدر كبير من المرونة ليتغير حسب دور الدولة وتوجهاتها ومستجداتها. ومن بين التعاريف العديدة للميزانية العامة نذكر ما يلي:

الميزانية العامة للدولة هي " وثيقة تحتوي على النشاطات والأهداف لفترة زمنية محددة مقرونة بمعلومات من مصادر التمويل والإنفاق وكيفية الوصول إلى الأهداف المرسومة"².

كما تعرف الميزانية على "أنها نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة، ومن هذا التعريف يتضح أن الميزانية تتضمن عنصرين أساسيين: الأول التوقع والثاني الإقرار أو الاجازة"³.

"هي تنظيم مالي يقابل بين النفقات والإيرادات العامة ويحدد العلاقة بينهما ويوجهها معا لتحقيق السياسة المالية، وبمعنى آخر فهي بمثابة البيان المالي للاقتصاد العام"⁴.

"ميزانية الدولة هي الغلاف المالي المخصص لمالية الدولة وهي بذلك تحمل حسابات النفقات العامة والإيرادات العامة، أي تسجل مختلف الضرائب ورخص الإنفاق الخاصة بالدولة، وهي بيان يرخص ويناقش مسبقا ويطرح في قانون المالية، كما تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية"⁵.

"الميزانية العامة هي الوسيلة التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق برامج العمل (الخطة) الذي تعتمده تنفيذه خلال السنة القادمة، سعيا إلى تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وبصورة أكثر تحديدا أنها تعبير مالي عن البرامج الحكومية التي تعبر عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية"⁶.

¹ المرجع نفسه، ص 568.

² جمال عمار، "أساسيات الموازنة العامة للدولة-المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص 42.

³ سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص 327.

⁴ صلاح عطية سلطان، "دور موازنة الأداء و البرامج في دعم قرارات و إدارة المالية العامة"، ندوة الأساليب الحديثة في الادارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، دمشق، 2004، ص 65.

⁵ Maurice Baslé, " le budget de l'état", 6ème Editions, Edition la découverte, Paris, Edition 1976, P54.

⁶ سعيد عبد العزيز عثمان، "المالية العامة مدخل تحليلي معاصر"، مرجع سبق ذكره، ص 573.

الفرع الثالث: خصائص الميزانية العامة

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن للميزانية مجموعة من الخصائص هي:

أولاً: الميزانية العامة وثيقة رسمية تشريعية

قانون الميزانية هو النص المتضمن إقرار السلطة التشريعية لمشروع الميزانية من قبل الحكومة كل سنة، ويعتبر هذا الحق أقوى من الحقوق التي تتمتع بها السلطة التشريعية إذ يتوجب على الحكومة طرح قانون المالية والمتضمن الميزانية سنوياً لترخيصه وإعطائه الصفة القانونية¹.

ثانياً: الميزانية العامة هي عنصر تقدير أو تنبؤ

أي أن الوثيقة التي تقدمها السلطة التنفيذية تحتوي على تقديرات أو تنبؤات مستقبلية أكيدة عن إيرادات الدولة و نفقاتها (على اعتبار أن الظروف هي العامل الحاسم في تحديدها)، و الغرض من هذه التقديرات هو اشباع حاجات الأفراد في المجتمع المستقبلية، و هذا العنصر هو الذي يميز الميزانية عن غيرها من الحسابات كالحساب الختامي، و الحسابات القومية و الحسابات العامة، وفيه تطلب وزارة المالية من الوزارات الأخرى و الجهات المختلفة تزويدها بخطة مقترحة تحتوي الإيرادات و النفقات المتوقعة و بعد إعدادها تقدم الى السلطة التشريعية (البرلمان)، و حينها يتم تدقيقها و مقارنتها مع ميزانية و حسابات السنة الماضية فإذا وجد البرلمان farkاً كبيراً بين الإيرادات و النفقات للسنة السابقة فإن الحكومة توضع في موضع المؤاخذه لعدم دقتها في التقدير².

ثالثاً: الميزانية العامة هي التعبير المالي لبرنامج العمل الحكومي

فالميزانية ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، فإذا ما قررت الحكومة مثلاً زيادة الاعتمادات المقررة للدفاع في الميزانية فإن ذلك يعكس سياسة حكومية معينة، و زيادة الاعتمادات الخاصة بالتكافل الاجتماعي في الميزانية يعني الاتجاه إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات محدودة الدخل و هكذا³.

رابعاً: الميزانية العامة تكون غالباً لمدة سنة مقبلة

القاعدة هي أن الميزانية العامة تكون لمدة سنة واحدة و لكن هناك استثناءات فبعض الدول تعدها لمدة سنتين و الحقيقة هي أن زيادة المدة لأكثر من سنة تسبب إخلالاً بالتنبؤات المستقبلية لكل من الإيرادات و النفقات، لذا فكلما تطول المدة كلما تزداد نسبة الخطأ في التقديرات، كما أن مدة أقل من سنة تتطلب جهوداً ضخمة لإعداد الميزانية، بالإضافة إلى ضخامة تكاليف إعدادها و لكل دولة أن تحدد بداية سنتها المالية بما يتناسب و ظروفها⁴.

الفرع الرابع: أهمية الميزانية العامة

تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي، الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والسياسية.

1 فاطمة سويس، "المالية العامة - موازنة الضرائب"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، بدون طبعة، 2005، ص 12.

2 سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، بدون طبعة، 2000، ص 276.

3 حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، بدون طبعة، 2000، ص 437.

4 أحمد الجبير، "المالية العامة و التشريع المالي"، الآفاق المشرقة ناشرون، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2011، ص 243.

أولاً: من الناحية الاقتصادية

تعكس الميزانية في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي إدارة تساعد في أداة وتوجيه الاقتصاد القومي، حيث لم تعد الميزانية أرقاماً وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي، بكافة فروعها وقطاعاتها، فالميزانية العامة تؤثر، «النفقات والإيرادات» وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها، فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة "الميزانية" والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش... بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية¹.

ثانياً: من الناحية المالية

تعد الميزانية المرآة التي تعكس المركز المالي للدولة لأنها وثيقة مالية تفصل وتعدد كل المصادر التي تدر الإيرادات العامة خلال السنة المالية كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت لأجلها لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة². كما تعتبر الميزانية الترجمة المالية للتدخلات الحكومية، فهي بيانها لمختلف النفقات العمومية سواء كانت الوظيفية أو الاستثمارية نعكس الحجم المالي لدور الدولة في الاقتصاد.

ثالثاً: من الناحية الاجتماعية

الميزانية هي أهم وسيلة لتحقيق وتحسين إصلاحات هيكلية ذات انعكاسات اجتماعية، ذلك بالحديث عن الوظيفة التوزيعية للميزانية العامة التي تهدف إلى تصحيح التفاوتات الاجتماعية وضمان الترابط الاجتماعي³. ويتم التصحيح عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وخاصة المباشرة منها وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض النفقات المساعدة للطبقات ذات الدخل المحدود مثل إعانات الضمان الاجتماعي أو دعم السلع الاستهلاكية، أو مجانية التعليم والخدمات الصحية. كما أن الميزانية يمكن أن تكون وسيلة للتوجيه الاجتماعي من خلال ضرائب على السلع الاستهلاكية غير المرغوب في استهلاكها اجتماعياً.

رابعاً: من الناحية السياسية

يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالاً حاسماً من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين تحقيقاً

¹ لطفي فاروق زلاسي، "دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية-دراسة حالة: مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي-"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2015/2014، ص 13.

² إبراهيم علي عبد الله، أنور عجارمة، "مبادئ المالية العامة"، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، بدون ذكر سنة نشر، ص 31.

³ Eric Devaux, "Finances Publiques", Bréal éditions, 2002, p 28.

لبعض الأهداف، السياسية والاجتماعية¹.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الميزانية العامة

تتطلب عملية وضع ميزانية عامة لدولة ما احترام بعض القواعد و الضوابط من اجل ضمان السير السليم لهذه الوثيقة و تحقيق الاهداف المسطرة التي تسعى الدولة الى الوصول اليها، و يمكن ان نلخص اهداف الميزانية العامة و المبادئ التي تقوم عليها من خلال ما سنتطرق اليه في المطلب الموالي.

الفرع الاول: أهداف الميزانية العامة

إن الميزانية العامة للدولة تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن حصرها كما يلي²:

أولاً: الأهداف التخطيطية

تكمن الأهداف التخطيطية في العناصر التالية:

- حصر احتياجات انفاق الجهاز الحكومي خلال الفترة القادمة؛
- حصر الموارد و مصادر التمويل الأخرى؛
- التنسيق بين وحدات الجهاز الحكومي؛
- التنسيق بين الميزانية كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- وضع البرنامج الزمني للتنفيذ؛

ثانياً: الأهداف السلوكية

تهدف الميزانية العامة للدولة إلى التأثير في سلوك و اتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة و ذلك من خلال:

- التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار؛
- إفساح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الميزانية، ووضع أهداف و معايير مقبولة من جانبهم ، و غير مفروضة عليهم من سلطات أعلى، و ذلك يؤدي إلى:
- زيادة الثقة المتبادلة بين الرؤساء و المرؤوسين؛
- زيادة فعالية الاتصال بين المستويات الادارية المختلفة و خاصة الاتصالات من الأسفل إلى الأعلى؛
- توفير أساس عامل للثواب و العقاب.

ثالثاً: الأهداف الرقابية

تهدف الميزانية العامة للدولة إلى المساعدة في تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ وذلك من خلال³:

- قياس الأداء الفعلي للبرامج و الأنشطة الحكومية و القيام بمتبعتها ؛

¹ لطفي فاروق زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² قاسم ابراهيم الحسيني، "المحاسبة الحكومية و الميزانية العامة للدولة"، مؤسسة الوراق، عمان، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص 74-76.

³ محمد لين نور، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الرفيعة كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات- دراسة حالة ولاية تيارت-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2012، ص 43.

- التحقق من أن الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية منها والإدارية؛
- الرقابة على أصول و ممتلكات الوحدة و المحافظة عليها؛
- المساعدة في تخفيض و ضبط و ترشيد الانفاق الحكومي.

الفرع الثاني: مبادئ الميزانية العامة

يتعين على السلطة التنفيذية وهي بصدد تحضير الميزانية احترام بعض القواعد من أجل ضمان السير السليم للميزانية العامة، والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة، وتتمثل هذه المبادئ في الأمور الأربعة التالية:

أولاً: مبدأ السنوية

يقصد به ان يحدث توقع و اجازة لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية، منتظمة كل عام، والميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية¹.

وحسب المادة 03 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية:

"يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال"².

ويستثنى من ذلك ما يلي³:

- **الاعتمادات الدائمة:** وهي الاعتمادات التي تفتح لأكثر من سنة، وتسمى أيضا (بالاعتمادات الثابتة)؛
- **اعتمادات التعهد:** وهي التي تخصص لتنفيذ بعض البرامج الانشائية الطويلة الأمد، والتي لا يمكن إنجازها في سنة واحدة: كبناء متحف أو تشييد مستشفى أو إنشاء مطار... إلخ؛
- **الاعتمادات المدورة من سنة إلى أخرى:** والتدوير معناه نقل الاعتمادات من ميزانية السنة المنتهية إلى ميزانية السنة التي تليها، بغية استعمالها لنفس الأغراض التي كانت مخصصة لها أصلاً؛
- **الميزانيات لأقل من سنة (الشهرية):** في حال تأجيل التصديق على الميزانية، ووجود نفقات لا يمكن تأجيلها كرواتب الموظفين، لذا يفوض البرلمان الحكومة بفتح اعتمادات شهرية على حساب الميزانية القادمة لحين التصديق؛
- **الاعتمادات الإضافية:** بعد إقرار الميزانية قد تطلب الحكومة من البرلمان اعتمادات تكميلية أو طارئة، فيقرها البرلمان، فهي في هذه الحالة استثنائية كباقي الحالات.

¹ سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 254.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 84-17"، المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة 03.

³ أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص 254.

ثانيا: مبدأ الوحدة

يقصد بمبدأ وحدة الميزانية أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف و مطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية¹. ويستثنى من ذلك ما يلي:

- الميزانية الملحقة

والتي تكون منفصلة عن ميزانية الدولة العامة، حيث تتضمن إيرادات ونفقات بعض الإيرادات والمؤسسات التابعة للدولة والتي لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة². أو هي ميزانيات يستند عليها حسن سير بعض المرافق العامة القائمة بنشاط صناعي أو اداري حيث توضع لهذه المرافق ميزانيات مستقلة تشتمل على إيراداتها وتلحق بميزانية الدولة³.

- الحسابات الخاصة

ويقصد بها الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى خزانة الدولة نتيجة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها، ولا تعتبر إيرادات عامة وتسجل خروج أموال منها لا تعتبر نفقات عامة، مثل ذلك التأمين الذي يلتزم بدفعه المقاولون المتعاقدون مع الحكومة ضمنا لتنفيذ مشروع معين لا يعتبر إيرادا عاما رغم أنه يدخل خزانة الدولة، إذ أن هذه الأخيرة ستقوم برده إليهم عندما ينتهون من تنفيذ أعمالهم على النحو المتفق عليه، وعندما يتم رد هذه الأموال إليهم فإن ذلك لا يعتبر من قبيل النفقة العامة رغم أن هناك خروجا للأموال من خزانة الدولة⁴.

- الميزانيات العادية

يتم إعداد هذا الشكل من الميزانيات للمشروعات والمؤسسات العامة التي لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة، حيث يتم السماح لها بإعداد حساباتها وميزانياتها بصورة مستقلة تماما عن ميزانية الدولة، والأصل أن هذه الميزانيات لا يحتاج تنفيذها موافقة السلطة التشريعية، بل أنها تعد وتنظم ويتم الموافقة عليها من قبل مجالس إدارتها، وبهذا المعنى فإن الميزانيات المستقلة تعد خروجا صارخا على مبدأ وحدة الميزانية⁵. وبصفة عامة فإن الميزانيات المستقلة تتمتع بالملاح الرئيسية التالية⁶:

✓ أنها لا تخضع للقواعد والأحكام القانونية التي تخضع لها الميزانية العامة للدولة؛

1 سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 341.

2 أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص 255.

3 محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص 401.

4 سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة - النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 343.

5 سعيد عبد العزيز عثمان، "المالية العامة مدخل تحليلي معاصر"، مرجع سبق ذكره، ص 599.

6 المرجع نفسه، ص 600.

- ✓ أنها لا تعرض على السلطة التشريعية للموافقة عليها وإقرارها، بعكس الحال في الميزانيات المستقلة؛
- ✓ ليس من الضروري أن تتفق بدايات ونهايات السنة المالية للميزانيات المستقلة مع بداية ونهاية ميزانية الدولة؛
- ✓ أنه إذا حققت نتائج الميزانيات المستقلة عجزاً فيتم تغطية هذا العجز من الميزانية العامة؛

- الميزانيات غير العادية

ذكرنا أن مبدأ وحدة الميزانية يهدف إلى إعطاء صورة صادقة عن المركز المالي للدولة فيما يتعلق بإيراداتها ونفقاتها عن سنة مالية معينة، لكن اتباع هذا المبدأ قد لا يجدي في إعطاء هذه الصورة الصادقة في بعض الحالات: مثال ذلك، اضطراب الدولة على انفاق مبالغ كبيرة لأغراض وقتية أو استثنائية، كتعمير ما خربته الحروب أو القيام باستثمار ضخم على نحو ما يحدث الآن في إقليم توشكي، إذ يترتب على اتباع مبدأ وحدة الميزانية وإدراج هذه النفقات غير العادية إلى جانب النفقات العادية، إن تضخم الميزانية بشكل يوحي بزيادة نشاط الدولة لدرجة كبيرة مقارنة بنشاطها في السنوات السابقة وهو ما لا يطابق الواقع، لذلك يفضل وضع ميزانية خاصة لهذه النفقات غير العادية، يطلق عليها اسم الميزانية غير العادية، مما يسمح بمقارنة حالة الدولة في السنوات المختلفة مقارنة بصحة بالرجوع إلى أرقام الميزانيات العادية وحدها¹.

- الميزانيات المستقلة

وهي الميزانيات الخاصة بالمرافق العامة التي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، إذ أن المعروف أن الاستقلال في الشخصية يستتبع الاستقلال في الميزانية الخاصة بها، مستقلة عن ميزانية الدولة دون حاجة إلى نص صريح على ذلك².

ثالثاً: مبدأ العمومية (الشمولية)

إن عمومية الميزانية مبدأ مكمل لمبدأ وحدة الميزانية ويعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقايضة بين الاثنين، ويحتوي في مجمله على قاعدتين أساسيتين³:

1- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات

بموجب المادة الثامنة من القانون 84-17 فإنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية بلا تمييز، وحسب نفس المادة فإنه يمكن لأن تستثنى من هذه القاعدة⁴:

- الميزانيات الملحقه؛
- الحسابات الخاصة للخزينة؛
- أو الاجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات؛

¹ سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 294، 293.

² سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 346.

³ فاطمة مفتاح، "تحديث النظام الميزاني في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص ص 72، 71.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (17/84)"، مرجع سبق ذكره، المادة 08.

2- قاعدة تخصيص الاعتمادات: تعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغا معينا لكل وجه من أوجه الانفاق العام، فلا يجوز أن يكون اعداد و اعتماد النفقات كمبلغ اجمالي ويترك للحكومة أمر توزيعه على أوجه الانفاق المختلفة.

رابعا: مبدأ التوازن

يقصد بتوازن الميزانية العامة أن تتساوى جملة تقديرات النفقات العامة مع جملة تقديرات الإيرادات العامة، وفي هذا الاتجاه نصت المادة 121 من الدستور على ما يلي: "لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجة تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوق بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح انفاقها"¹.

توازن الميزانية له مفهومين: مفهوم تقليدي ومفهوم حديث، وذلك على النحو التالي²:

حسب المفهوم التقليدي فإن توازن الميزانية هو تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان. فالمبدأ من هذا المفهوم، ينظر إليه بنظرة حسابية بحتة، وهذا المفهوم كان يطبق على ميزانية الدولة نفس المبادئ التي تنطبق على ميزانية الافراد والمشروعات الخاصة. وذلك خشية حدوث عجز يتجه بطبيعته إلى التزايد إذ تمت تغطيته عن طريق الاقتراض، أو إلى حدوث تضخم إذ ما تم تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي، أو حدوث فائض يدفع على الإسراف والتبذير، وبعبارة أخرى كان عجز الميزانية يبدو في نظر المفهوم التقليدي في المالية العامة بمثابة الخطر الرئيسي.

أما المفهوم الحديث نجد ان النظرية الحديثة في المالية العامة لم تعد تنظر إلى العجز في الميزانية على أنه كارثة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي. ولكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستبعد فكرة التوازن، كل ما هنالك أنه يميل إلى أن يستبدل فكرة التوازن المالي البحت (المحاسبي) بفكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى لو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية.

¹ محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، بدون طبعة، 2003، ص 97.

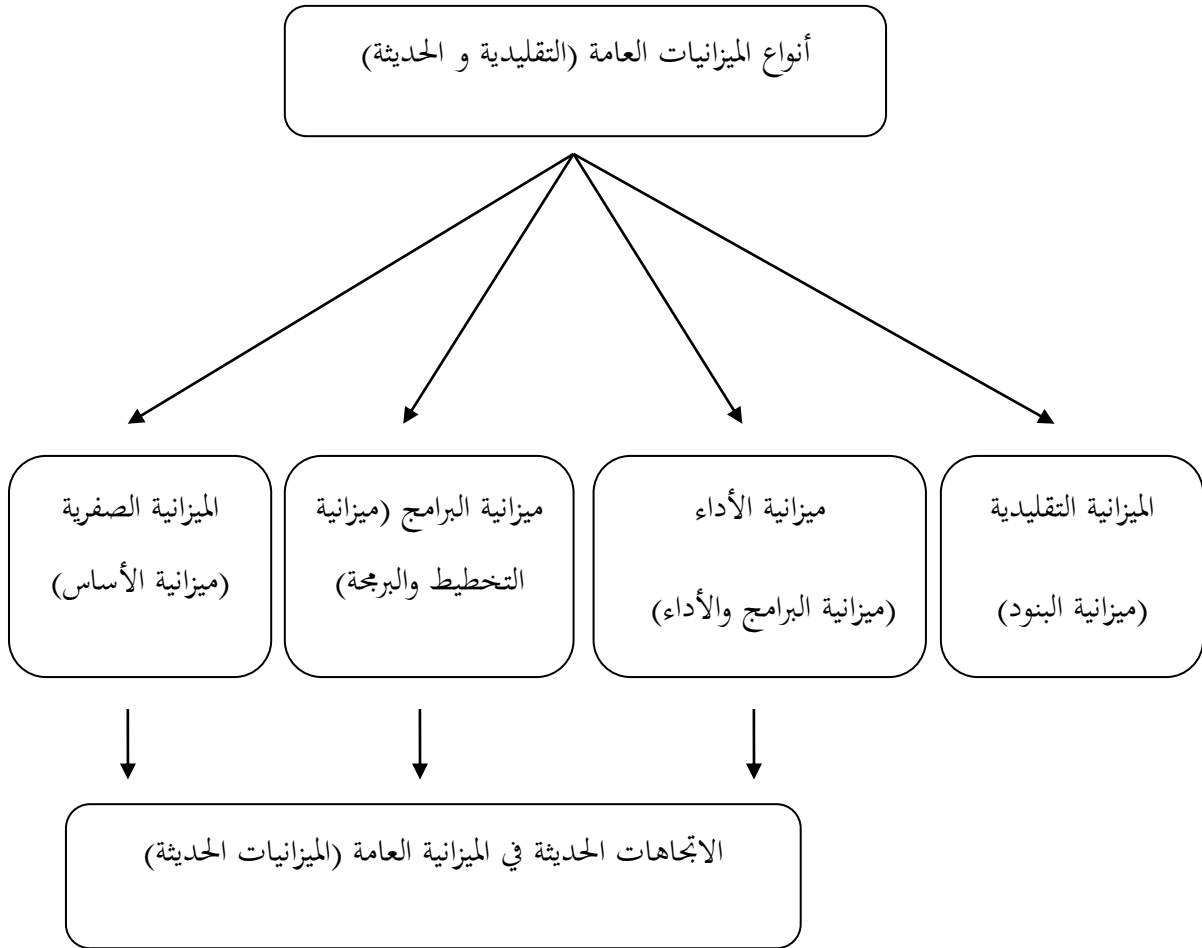
² سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 302-304.

المطلب الثالث: أنواع الميزانية العامة

مرت الميزانية العامة أثناء تطورها بعدة مراحل لذا ظهرت عدة أنواع لها منها ما هو تقليدي ومنها ما هو

حديث.

الشكل رقم (2): أنواع الميزانيات العامة



المصدر: محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 2-5.

الفرع الأول: ميزانية البنود

تعتبر الميزانية التقليدية النموذج الأول للميزانية العامة التي طبقت في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

(الفيدرالية) وذلك في عام 1921¹.

الميزانية التقليدية أو ميزانية البنود هي "الميزانية التي يتم بموجبها تحديد النفقات العامة للدولة و اللازمة لقيامها

بالمرافق العامة التي تؤدي الحاجات العامة، و تحديد الإيرادات التي ينبغي تحصيلها لتغطية النفقات، بحيث يتاح من خلال

¹ محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 201.

هذه الميزانية للسلطة التشريعية الرقابة على النشاط المالي للدولة، بامتلاك البرلمان حق اعتمادها سنويا، كما أنه يقوم بممارسة دوره الرقابي على النشاط المالي للدولة، بامتلاكها من خلال مطابقة انفاقها على الأوجه المحددة لها وفقا للمبالغ المعتمدة من قبله و الواردة في الميزانية¹.

أولا: الاهتمامات الرئيسية للميزانية العامة التقليدية

و يطلق على ميزانية البنود عدة تسميات توضح اهتماماتها الأساسية منها²:

- ميزانية البنود بسبب تركيزها على بنود الميزانية و ما يرصد فيها من اعتمادات و ضرورة التقيد بالبنود عند الانفاق؛
- ميزانية الرقابة لأنها تركز على أحكام الرقابة المالية على النفقات العامة في الوزارات و المصالح الحكومية، من حيث أوجه صرف، و حدود الاجازة، و اقتناء السلع و الخدمات التي من أجلها رصدت الاعتمادات في الميزانية؛
- الميزانية الجزئية أو المتدرجة أو المتزايدة جزئيا؛

و يتناسب أسلوب ميزانية البنود مع نمط التسيير المركزي المبني على تركيز قوة القرار المالي و مسؤوليته في قمة الهرم التنظيمي حيث يبدأ هذا الأسلوب بتحديد البنود المعتمدة للأنفاق، أي تصنيف الانفاق بالكميات الواجب الحصول عليها لتحقيق أهداف الوحدات الحكومية، و من تم خدمة السياسة العليا للدولة، و لذلك تكون بنود الانفاق محددة، و لكل بند مخصصاته المالية، و هذا التحديد ضروري لأن الانفاق يتم ضمنه، مما يجعل الضبط و تحديد المسؤولية عنصرا أساسيا في الميزانية التقليدية³.

ثانيا: مميزات ميزانية البنود

تتسم ميزانية البنود بعدة مميزات تتمثل فيما يلي⁴:

- سهولة استخدامها وفهمها لوجود تعليمات ونماذج واضحة تساعد على تجميع البيانات؛
- سهولة اعدادها عند تقدير الاحتياجات لكل جهة حكومية؛
- سهولة إجراء المقارنات وعمل سلسلة زمنية بين إيرادات ونفقات السنة السابقة؛
- سهولة إحكام الرقابة عند الصرف من الأموال العامة؛
- سهولة توزيع النفقات على البنود لأنها محددة وواضحة.

ثالثا: تقييم ميزانية البنود

لا شك في أن إيجابيات نظام ميزانية البنود هي التي ساعدت على استمرار العمل به، واعتماده في كثير من الدول حتى بعد ظهور الاتجاهات الحديثة لأنظمة الميزانية، غير أن ذلك لم يحل دون توجيه عدة انتقادات لميزانية البنود.

¹ فليح حسن خلف، "المالية العامة"، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 316.

² جمال لعامرة، "أساسيات الموازنة العامة للدولة"، مرجع سبق ذكره، ص 176، 175.

³ جميل جريسات، "موازنة الأداء بين النظرية و التطبيق - المنظمة العربية للتنمية الادارية"، القاهرة، بدون طبعة، 1995، ص 19.

⁴ فاطمة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 32.

1- إيجابيات ميزانية البنود

يتميز الأسلوب المعتمد في تصنيف ميزانية البنود بعدة إيجابيات منها¹:

إن ميزانية البنود تسهل مهمة الرقابة بل تحقيق الاتجاه الرقابي على الأموال العامة حيث:

- تساعد رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية؛
 - فعالية مراقبة البنود خاصة على الرواتب والمشتريات التي تمثل (80%) من النفقات الحكومية الجارية؛
 - تجعل الرقابة متجانسة حسب القواعد والمعايير؛
 - تؤدي إلى رقابة شاملة تغطي كل بنود الإنفاق؛
 - تجعل الرقابة دقيقة حيث يسهل مقارنة البنود الجارية بالمخصصات السابقة؛
 - تساعد الرقابة على تخفيض مخصصات الدوائر لتتفق مع الإيرادات أو الموارد المقدرة المتوقعة؛
 - تمكن السلطات المركزية من مراقبة المدخلات قبل الالتزام بالمخصصات أو الانفاق الفعلي؛
- إن ميزانية البنود يسهل فهم أهمية النفقات والإيرادات ومقارنتها بالسنوات السابقة، بالإضافة إلى وجود أبواب وبنود ثابتة ومحددة في وثيقة الميزانية العامة؛
- إن الطريقة التقليدية تزيد الإنفاق بين المشتركين في إعداد ومناقشة وإقرار الميزانية وتجعل الخلافات بينهم سهلة الحل، وتجنبهم الأسئلة الصعبة، لأن جوهر أي مشكلة من المحتمل أن يكون زيادة أو نقصان في أموال معينة، وليس عدم الاتفاق على سياسات وبرامج.

1- الانتقادات الموجهة لميزانية البنود

وجهت إلى ميزانية البنود عدة انتقادات، من مؤيدي الميزانية الحديثة، و تتلخص تلك الانتقادات في ما يلي²:

- ✓ **عدم وضوح الأهداف:** لا توضح ميزانية البنود الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات، فهي تبين أن أموالا رصدت في بنود الميزانية لشراء سيارات، وأجهزة وآلات (مثلا)، وعند التنفيذ، فأنها تبين أن السيارات، والأجهزة والآلات، قد تم شرائها فعلا، بدون الأخذ بعين الاعتبار الأهداف التي اشترت من أجلها؛
- ✓ **نقص التخطيط:** إن الاعتمادات التي تدرج ضمن فصول وأبواب، وميزانية بنود، لا تكون غالبا مرتبطة بخطة وبرنامج عام للتنمية، وأن المدة الزمنية للميزانية قصيرة، فهي لا تتعدى مدة سنة مالية، لذا أصبح ينظر إلى ميزانية البنود بأنها لم تعد تتلاءم مع أوضاع العديد من الدول التي أصبحت تهتم بالتخطيط المتوسط والبعيد المدى؛
- ✓ **الاعتماد على أسلوب المساومة:** نظرا لعدم وجود معايير موضوعية لتوزيع الأموال بين أوجه الإنفاق على الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة، في ميزانية البنود، فقد أصبح أسلوب المساومة، هو الأسلوب السائد في التعامل بين الوزارات والمصالح، وإدارة الميزانية العامة؛

¹ جمال لعامرة، "أساسيات الموازنة العامة للدولة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 181، 180.

² محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص ص 212، 211.

✓ **عدم وجود البدائل والدراسات التحليلية:** لا يوجد في الميزانية دراسات تحليلية، تتضمن الطرق البديلة للقيام بالأعمال، وتبين التكاليف والعوائد لكل بديل، لكي تركز على أساسها القرارات، عند توزيع الاعتمادات، بين أوجه الانفاق المتنافسة على أموال الدولة؛

✓ **قلة المرونة عند التنفيذ:** لا توفر ميزانية البنود المرونة الكافية عند التنفيذ، فالاعتمادات موجودة في بنود الموضوعة في الميزانية، والبنود محددة لها أنواع النفقات التي تصرف منها، وامكانية النقل من باب إلى باب آخر، أو من بند إلى بند آخر ليست سهلة، وتحتاج إلى موافقة الجهات العليا، ولذا فإنها تحد من حرية تصرف الأجهزة الحكومية في الأموال؛

✓ **ضعف المتابعة:** تفتقر ميزانية البنود إلى وسائل المتابعة الحديثة، لمعرفة ما تم تنفيذه من برامج ومشاريع، وما انفق عليها من أموال، و المراحل التي وصلت إليها، ومدى تحقيق تنفيذ تلك البرامج و المشاريع للأهداف المرجوة منها؛

✓ **لا تساعد على ادخال برامج أساسية جديدة في الميزانية:** حيث أن الأولوية في توزيع الاعتمادات في ميزانية البنود، هي البرامج والمشاريع تحت التنفيذ، لذا فان نصيب البرامج والمشاريع الجديدة من الاعتمادات، يكون عادة ما يزيد عن حاجة البرامج والمشاريع القديمة.

الفرع الثاني: ميزانية البرامج والأداء

بدأت فكرة ميزانية الأداء في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1912، حيث أوضحت العديد من الدراسات و النظريات الإدارية و التي تبنتها حركة الادارة العلمية، أن ميزانية الأداء تعد من وسائل تحقيق كفاية الأداء¹. ميزانية الأداء "هي ذلك التبويب في الميزانية الذي يركز على الانشاء الذي تقوم به الحكومة، و ليس على الأشياء التي تشتريها، و بهذا فان ميزانية الأداء تنقل التركيز من وسائل القيام بها، إلى العمل المنجز نفسه"². هي تلك الميزانية التي تبين الأهداف التي تطلب لها الاعتمادات المالية، و تكاليف البرامج المقترحة للوصول إلى تلك الأهداف، و البيانات و المعلومات الكمية (الاحصائية) التي تقيس الانجازات، و كل ما انجز من الاعمال المدرجة تحت كل برنامج³.

أولاً: متطلبات تطبيق ميزانية الأداء

- تتمثل متطلبات تطبيق ميزانية الأداء فيما يلي⁴:
- توافر الرغبة الجادة لدى القيادات السياسية و الادارية؛
 - تقسيم النشاط الحكومي إلى عدد من الوظائف و البرامج و الأنشطة، وهذا يعني اعادة تبويب الميزانية العامة وفقاً للوظائف و البرامج؛

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، "مقدمة في الاقتصاد العام"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص 208.

² فهمي محمد شكري، "الموازنة العامة مفاهيمها و مستقبلها في النظرية و التطبيق"، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، بدون طبعة، 1990، ص 157.

³ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 217.

⁴ سعيد عبد العزيز عثمان، "مقدمة في الاقتصاد العام"، مرجع سبق ذكره، ص 212.

- إعادة تنظيم الهيكل الإداري والتنظيمي للدولة بما يتماشى مع التبويب وفقا للوظائف والبرامج؛
- تطوير النظام المحاسبي المستخدم بما يتماشى مع التبويب وفقا للوظائف والبرامج؛
- إيجاد مقاييس للأداء تتسم بالدقة و الموضوعية؛
- عقد دورات تدريبية للأفراد والعاملين في شؤون الميزانية، حيث يتمكنوا من استيعاب التبويب الجديد للميزانية، والوقوف على الطريقة التي يتم بها إعداد ميزانية الأداء والبرامج.

ثانيا: تقييم ميزانية الأداء والبرامج

تتمتع ميزانية الاداء و البرامج بمجموعة من المزايا بالإضافة الى الانتقادات التي وجهت لها¹:

1 - مزايا ميزانية الأداء والبرامج:

- تساعد في توزيع الامكانيات المالية المتوفرة لدى الدولة و بشكل أفضل من ميزانية البنود ، فهي تقدم بيانات تفصيلية للجهات المختصة بتوزيع الاعتمادات؛
- تساعد على تحسين عمليات تنفيذ البرامج والمشاريع للأجهزة الحكومية (الوزارات والمصالح)، لأنها تبين مسبقا وحدات الأداء التي ستتحقق نتيجة تنفيذ برنامج معين؛
- توفر المواطنين معلومات كافية عن الخدمات التي تقدمها الدولة لهم (مجالات الانفاق) فهي تتضمن وصف للبرامج و المشاريع الحكومية التي تقوم بتنفيذها الدولة، و الأهداف المرجوة من تنفيذها، و تكاليف تلك البرامج و المشاريع، ووحدات الاداء التي ستتحقق نتيجة تنفيذها؛

2 - الانتقادات الموجهة لميزانية الأداء و البرامج :

- صعوبة تحديد وحدات الأداء (المخرجات) التي تقاس بها الانجازات لكل وزارة و مصلحة حكومية فهناك بعض النشاطات و الأعمال الحكومية يصعب تحديد معايير لقياس أدائها، كنشاط وزارة الإعلام، ووزارة الخارجية ، و غيرها من الوزارات المماثلة اذ لا تتوفر نتائج محسوسة نتيجة اعمالها يمكن عددها و قياس كمياتها و لذا يصعب تحديد معايير لقياس ادائها ؛
- صعوبة توفير المعلومات التفصيلية عن نشاطات الاجهزة الحكومية المختلفة، لعدم وجود انظمة دقيقة للمعلومات لديها؛
- ارتفاع تكلفة تطبيقاتها، وذلك لأن التطبيق يتطلب توفر أعداد كبيرة من الموظفين من ذوي الخبرة في محاسبة التكاليف والمتابعة، ويضاف إلى ذلك، الحاجة إلى بعض الأجهزة والآلات المكتبية اللازمة لتطبيقها؛
- إن اهتمام ميزانية الاداء ، و تركيزها على تحقيق اهداف المشاريع قصيرة الأجل (لمدة سنة)، جعلها تبدو كأنها عقبة أمام التخطيط الذي يكون طويل المدى؛

¹ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص ص 221، 223.

- صعوبة تطبيقها، إذ تتطلب ميزانية الأداء وجود أنظمة محاسبة و متابعة معينة (معقدة أحيانا)، كنظام محاسبة التكاليف، و قد كان هذا السبب من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تجربة تطبيقها في العديد من الدول النامية (كالفلبين مثلا).

الفرع الثالث: ميزانية التخطيط والبرمجة

ظهر نظام ميزانية التخطيط و البرمجة في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الانتقادات و الدراسات المقدمة حول نظام الميزانية العامة من طرف الكونغرس الذي اعتاد أن يوجه ملاحظات أثناء مناقشته لبرامج و ميزانية وزارة الدفاع، و خبراء الاقتصاد الذين أبدوا آرائهم و نشروا مقالاتهم حول نفقات وزارة الدفاع و اتجاهاتها، حيث أدت الانتقادات و الدراسات الموجهة إلى ميزانية وزارة الدفاع إلى التفكير في تحديثها و تطويرها¹.

و يمكن تعريف هذا النظام بأنه "الميزانية التي تأخذ في الاعتبار التخطيط الشامل و تبويب اعتمادها طبقا للوظائف الأساسية و تحديد تكلفة الوظائف أولا و الأنشطة في الوحدة التنظيمية"².

"هي أداة للتخطيط، ووسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو لتعديل تلك الاهداف، و تهدف إلى محاولة تبرير قرارات المخطط و تنظر إلى البرامج و الأنشطة الحكومية على أنها وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الانتاج إلى منتجات نهائية، وهي الأهداف المطلوب تحقيقها"³.

أولا: تقييم ميزانية التخطيط والبرمجة

1- مزايا ميزانية التخطيط والبرمجة

تتسم ميزانية التخطيط بمجموعة من المزايا تتمثل فيما يلي⁴:

- تحديد الاهداف الوطنية تحديدا واضحا مع ترتيبها حسب الأولويات، وترجمتها إلى مشاريع و برامج قابلة للتنفيذ؛
- تحسين و ترشيد عملية اتخاذ القرارات في الأجهزة الحكومية، وبناء القرارات على أسس موضوعية و ذلك بالاعتماد على معايير و تحليلات علمية؛
- تقوية الترابط بين الخطة و الميزانية العامة و بين أجهزة التخطيط و أجهزة الميزانية العامة.

2- عيوب ميزانية التخطيط والبرامج

و تتمثل عيوب ميزانية التخطيط في النقاط التالية⁵:

- ✓ صعوبة تحديد و حصر أهداف الحكومة والتي يمكن الموافقة عليها من كافة الاطراف؛
- ✓ صعوبة قياس الأهداف و صعوبة قياس التكاليف و المنافع، إذ يحتاج ذلك إلى استخدام وسائل غاية في التعقيد؛

¹ فهمي محمود شكري، مرجع سبق ذكره، ص 184.

² أسامة محمد زكي، أحمد محمد أبو طالب، "أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات"، الدار العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، بدون طبعة، 1998، ص 204.

³ خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 355.

⁴ محمد شاكر عصفور، مرجع سبق ذكره، ص 358.

⁵ المرجع نفسه، ص 358.

- ✓ يتطلب الاعداد كميات كبيرة من المعلومات، وهذا يؤدي إلى تعطيل عملية تحليل السياسة العامة؛
- ✓ تركز على تحديد الأهداف ولكن لا تحدد الوسائل التي تمكن من تحقيقها؛
- ✓ يؤدي تطبيقها إلى التقليل من دور السلطة التشريعية في عملية رسم السياسة العامة للدولة؛
- ✓ انفصال السياسة المالية عن الواقع العلمي.

الفرع الرابع: ميزانية الأساس الصرفي

اتخذ مفهوم الميزانية الأساس الصرفي لتقدير الإيرادات العامة لأول مرة من طرف وزارة الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1964، حيث تراجع البرامج من أسفل إلى أعلى و ليس فقط في اطار التغييرات المقترحة لموازنة السنة، و يجب أن يكون عمل أي ادارة خاضعة لمراجعة و تقييم مركزين¹. وكان أول تطبيق ناجح لميزانية الأساس الصرفي قد نفذ في القطاع الصناعي عام 1970 في شركة تكساس للآلات، ثم طبقت على مستوى ولاية جورجيا الأمريكية عام 1973 عندما كان جيسي كارتر رئيسا لها². وتعرف الميزانية الصرفية على أنها: "أداة ادارية عملية لتقييم الإنفاق"، وتهدف إلى إعادة توجيه و تحويل المخصصات من برامج ذات افضلية متدنية إلى برامج ذات أولوية عالية، وهي بهذا تؤدي إلى تحسين الفاعلية والكفاءة، وإلى تقليل حجم المخصصات المعتمدة، مما يجعلها أسلوباً للتخطيط و الموازنة³.

أولاً: تقييم ميزانية الأساس الصرفي

صاحب ظهور ميزانية الأساس الصرفي مجموعة من الفوائد كما وجهت إليها عدة نقائص وتتمثل فيما يلي⁴:

1 - فوائد ميزانية الأساس الصرفي:

- ✓ رفع كفاءة نشاطات التخطيط والرقابة في المنظمة، وإعطاء مرونة كبيرة في عملية اتخاذ قرارات تمويل الأنشطة الحكومية الجارية؛
- ✓ التعرف على كل النشاطات وتقييمها وتبريرها؛
- ✓ القدرة على تخفيض الميزانيات أو الحد من الزيادة فيها بطريقة تمكن من التخصيص الفعال للموارد؛
- ✓ توفير معلومات أكثر وأفضل لدعم طلبات الميزانية؛
- ✓ تفرض على مديري الوحدات الحكومية ضرورة اكتشاف أهداف وحداتهم، بما يعزز اندماجهم في صيانة الميزانية، وتساعد على تقييم نتائج نشاطاتهم، وقياس كفاءتهم؛
- ✓ قد تؤدي الميزانية الصرفية إلى تخفيض معدلات الضرائب على المدى البعيد عن طريق ما توفر من موارد نتيجة لترشيد الانفاق، وما يترتب عليها من خفض متوسط تكلفة وحدة الخدمة الحكومية.

¹ جمال لعامرة، "أساسيات الموازنة العامة للدولة"، مرجع سبق ذكره، ص 219.

² فهمي محمود شكري، مرجع سبق ذكره، ص 198.

³ سليمان اللوزي و آخرون، "إدارة الموازنات العامة بين النظرية و التطبيق"، دار المسيرة، عمان، بدون طبعة، 1997، ص 133.

⁴ جمال لعامرة، "أساسيات الموازنة العامة للدولة"، مرجع سبق ذكره، ص 203-228.

2 - نقائص ميزانية الأساس الصفري

بالرغم من أن ميزانية الأساس الصفري هي آخر التطورات الحادثة في أساليب إعداد الميزانيات إلا أنه وجهت إليها بعض الانتقادات منها:

- نقص المعايير الضرورية لعملية تقييم ومراجعة البرامج الحكومية؛
 - الارتفاع الكبير في تكاليف تطبيقها، حيث تستلزم تدريباً خاصاً و مهارات عالية المستوى للموظفين الذين سوف يتولون تنفيذها؛
 - أنها تكتمل لتصبح نظاماً جديداً وبديلاً لأنظمة الميزانية الحكومية، لا من حيث هيكلها التنظيمي، ولا من حيث اعتمادها تبويبات معينة خاصة بها؛
- ورغم هذه السلبيات، فإن ميزانية الأساس الصفري هي اتجاه لتطوير نظام الميزانية، يقوي ويدعم الأنظمة الحديثة للميزانية العامة، وخاصة نظام التخطيط والبرامج والموازنة.

المبحث الثاني: مكونات الميزانية العامة

تشكل دراسة النفقات العامة والإيرادات العامة ركنا أساسيا في الدراسات المالية التي تعكس دور الدولة وتطوره، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية المستخدمة في تحقيق الأهداف المرجوة للنظامين الاقتصادي والمالي، ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى مفاهيم أساسية لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة.

المطلب الأول: أساسيات حول الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة مصدرا من مصادر تمويل نشاطات الاقتصاد العام، وهذا ما يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية مختلف النفقات العامة التي تكون ضمن سياق هذه النشاطات، لهذا تسعى الدولة لتوفير الموارد المالية سواء من خلال الدخل الوطني أو من خلال الخارج، وفيما يلي ابراز اهم اساسيات الإيرادات العامة.

الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة

يمكن تعريف الإيرادات العامة على أنها:

"الإيرادات العامة تمثل مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأموالها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء قروض داخلية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"¹.

"جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزانة العامة للدولة وتغطي بنود الإيرادات العامة في الميزانية العامة"².

"المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وهذه الإيرادات المتعددة أهمها: إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة الضرائب والرسوم والقروض والوسائل النقدية"³.

"عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياساتها موضع التنفيذ"⁴.

"هي الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة والقيام بالخدمات والوظائف الملقاة على عاتقها وهي أداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف العامة"⁵.

الفرع الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة عن مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام، ويتطلب ذلك تغطية النفقات العامة، وفيما يلي استعراض لأنواع الإيرادات العامة والتي هي كالتالي:

¹ عبد الغفور إبراهيم، "مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، دار الزهوان للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، الطبعة 14، 2013، ص 236.

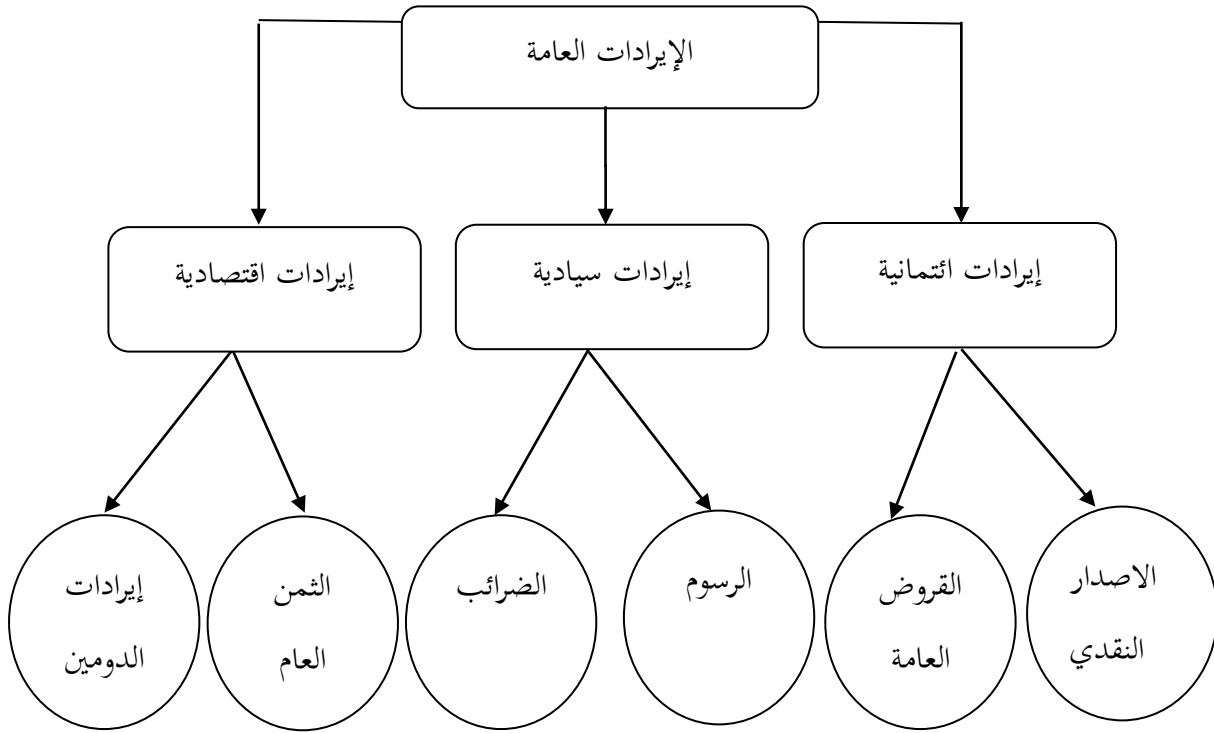
² عناية غازي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار البيارق، عمان، بدون طبعة، 1998، ص 48.

³ حسن عواضة، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، بدون طبعة، 1978، ص 388.

⁴ عبد الملك، أسعد منيس، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المعارف، مصر، بدون طبعة، 1996، ص 219.

⁵ عصام يشور، "المالية العامة والنشر الضريبي"، مكتبة المعرفة، بدون بلد نشر، بدون طبعة، 1985، ص 117.

الشكل رقم (03): تقسيمات الإيرادات العامة



المصدر: من إعداد الطالبتين.

أولاً: الإيرادات الاقتصادية

تعرف الإيرادات الاقتصادية بأنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات، وبهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين: الثلث العام، إيرادات الدومين¹.

1- الثلث العام

الثلث العام هو مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها خدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، والثلث العام يدفع اختياريًا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة².

2- الدومين

تعني كلمة الدومين ممتلكات الدولة أي الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة، ملكية عامة أو خاصة³.

¹ زينب حسين عوض، "مبادئ المالية العامة"، دار الفتح للنشر، القاهرة، بدون طبعة، 2003، ص 95.

² زين العابدين ناصر، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 1971، ص 135.

³ محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 54.

وينقسم الدومين إلى قسمين هما: الدومين الخاص، الدومين العام وتمثل فيما يلي¹:

أ- **الدومين العام**: وهي الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص والتي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام؛

ب- **الدومين الخاص**: ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره مما يمكن للأفراد تملكه بالتقادم طويل الاجل.
حيث ينقسم الدومين الخاص إلى ثلاث أقسام وهي كما يلي²:

• الدومين العقاري (ممتلكات الدولة)؛

• الدومين المالي (محفظة الدولة)؛

• الدومين الصناعي والتجاري.

ثانيا: **الإيرادات السيادية**

وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مما تتمتع به من سلطة أمرة وقدره على إكراه الأفراد على دفع الأموال جبرا لغرض أو لآخر³. وهي تتمثل في الضرائب، الرسم، الاتاوة.

1 - الضرائب

تعرف الضريبة على أنها: " عبارة عن فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها دون مقابل تمكيننا للدولة من القيام بتحقيق اهداف المجتمع⁴.

أ- **خصائص الضريبة**: وتمثل خصائصها في:

- **الضريبة مبلغ مالي**: اكتسبت الضريبة صفة نقدية في الأنظمة الجبائية الحديثة فقط، لذلك فهي تدفع نقدا

تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي⁵.

- **الضريبة فريضة جبرية**: الأشخاص العامة تفرض الضرائب قسرا على المواطنين، ودائما اعتبار المدى وموافقتهم على دفعها، إذ يلتزم المكلف بدفع الضريبة بأدائها سواء من قبل ذلك أو لم يقبل⁶.

- **الضريبة تفرض وفقا لقدرة المكلفين بها**: فهي تفرض على الشخص تبعا لمقدرته المالية، فالضريبة هي الطريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد⁷.

1 عادل أحمد الحشيش، "أساسيات المالية العامة"، الدار الجامعية للنشر، مصر، بدون طبعة، 2006، ص ص 130، 129.

2 محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص ص 67، 66.

3 علاء محمد عبد المحسن الشلة، "محددات الإيرادات العامة في فلسطين"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص 12.

4 حسين خربوش، حسين إليمي، "المالية العامة"، الشركة العربية للتسويق والتوزيعات، القاهرة، بدون طبعة، 2013، ص 46.

5 سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 115.

6 يونس البطريقي، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، بدون طبعة، 1984، ص 50.

7 زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 65.

- الضريبة تدفع بصفة نهائية: الدولة غير ملزمة برد قيمة الضريبة للمكلف بها، فنجد أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تصنفها الدولة لصالح فئات المجتمع عن طريق مرافقها العامة المختلفة¹.
- الضريبة تدفع بغير مقابل خاص: المكلف بدفع الضريبة يقوم بأدائها بصفة عضو في جماعة تستفيد من مجموع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة².

3 - الرسم

- يعرف الرسم على أنه مبلغ من النقود تحصله الدولة أو من يمثلها من الأفراد مقابل خدمة خاصة تعود بالنفع الخاص إضافة إلى النفع العام³.
- أ- خصائص الرسم: للرسم خصائص تميزه عن أنواع الإيرادات الأخرى وتتمثل في⁴:
 - الصفة النقدية للرسم: كان الرسم قديما يعمل في صورة عينية، وفقا للأوضاع الاقتصادية العامة القائمة في ذلك الوقت، ومع تطور مالية، وبعد أن أصبحت النقود هي وسيلة التعامل الرئيسية إن لم تكن الوحيدة، أصبح من المنطقي أن يتم دفع الرسوم في صورة نقدية، فالدولة تقوم بنفقاتها العامة في صورة نقدية؛
 - صفة الإكراه للرسم: يدفع الرسم جبرا من جانب الأفراد الذين يتقدمون بطلب الخدمة وقد أثار عنصر الجبر أو الإكراه بالنسبة للرسم جدلا واسعا بين الكتاب، على أساس أن هذا العنصر لا يظهر إلا عند طلب الحرية في طلب الخدمة من عدمه؛
 - صفة المقابل للرسم: يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة وقد تكون هذه الخدمة عملا يتولاه أحد المرافق العامة لصالح الأفراد؛
 - صفة النفع: هذه الصفة تميز الرسم عن الضرائب، فطالب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص آخر.

3- الإتاوة

- تعرف الإتاوة على أنها مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه بعض أفراد طبقة ملاك العقارات نظير عمل عام قصد به مصلحة عامة تعود عليهم، علاوة على ذلك بمنفعة خاصة تتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم⁵.

ثالثا: الإيرادات الائتمانية

- في حالة عجز الدولة عن تغطية نفقاتها تلجأ إلى مصدر مهم من مصادر الإيرادات العامة وذلك من أجل تسيير أمورها المالية وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

¹ محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر، بدون طبعة، 2006، ص 17.

² حسين خربوش، مرجع سبق ذكره، ص 36.

³ عناية غازي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، مرجع سبق ذكره، ص 55.

⁴ سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 102-103.

⁵ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 95.

1- القروض العامة

يعرف القرض العام بأنه دين مالي تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الجمهور أو المصارف المحلية أو الدولية مع الالتزام برد قيمته ودفع فوائد عنه طيلة فترة القرض¹.

ويتميز القرض العام بالعديد من الخصائص أهمها²:

- مبلغ من المال؛
- يدفع بصورة إجبارية؛
- يدفع من قبل أحد أشخاص القانون العام أو الخاص؛
- يدفع للدولة؛
- يتم بموجب عقد؛
- يستند إلى صك تشريعي؛
- يتضمن مقابل الوفاء.

2- التمويل التضخمي أو الإصدار النقدي

هو قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة تداول النقود³.

قد تستخدم الحكومة التمويل التضخمي لتوفير موارد لتمويل برامجها، وفقا لهذا الأسلوب تعمل الحكومة على تحقيق زيادة سنوية في الأسعار عن طريق زيادة معدل التوسع في العرض النقدي ومن خلال ذلك يمكنها تحقيق موارد تستخدمها في تمويل برامجها⁴.

المطلب الثاني: أساسيات حول النفقات العامة

تمثل النفقات العامة القسم الأكبر من مكونات الميزانية العامة، وقد تطور مفهوم النفقات العامة واتسع تبعا لتطور واتساع دور الدولة، ومع هذا التطور زادت وتنوعت أنواعها، وستتناول في هذا المطلب مفهوم النفقة العامة وعناصرها وأهم تقسيماتها.

¹ أعاد حمود قسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2000، ص 71.

² أحمد شامية، خالد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 223.

³ لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، بدون تخصص، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص 95.

⁴ عاطف وليم اندراوس، "الاقتصاد العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، بدون طبعة، 2010، ص 465.

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بالنفقات العامة نذكر أهمها كما يلي:

"هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام وهذا قصد إشباع حاجة عامة"¹.

"النفقة العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"².

"مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، تحدها عناصرها التي تستند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي)، صفة القائم بها (هيئة عامة) وهدفها (إشباع حاجة عامة)"³.

"هي عبارة عن كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وذلك إشباعا لحاجة عامة"⁴.

الفرع الثاني: عناصر النفقة العامة

من خلال التعاريف السابقة للنفقة العامة نستخلص أنها تقوم على العناصر التالية:

أولاً: النفقة العامة مبلغ نقدي

يرى الكثير أن الحالات التي يأخذ فيها الإنفاق الحكومي شكلا غير نقدي، كان مرتبطا بمرحلة زمنية تم تجاوزها مع التطور في الفكر الاجتماعي والإنساني⁵. وهذا يعني أن الشكل النقدي للنفقة العامة أصبح هو الشكل المقبول، وتحتاج الدولة أو أحد تنظيماتها الإدارية بالمستويات المختلفة للإنفاق النقدي من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة⁶.

ثانياً: صدور النفقة بواسطة شخص عام

لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية، الإدارة المحلية (الولايات والبلديات) والأشخاص المعنوية الأخرى⁷.

ولكن ان صدرت النفقة عن أفراد فهي ليست نفقة عامة حتى لو كان القصد منها النفع العام، مثل تبرع أحد الأشخاص بمدرسه وبالتالي تعتبر كافة المبالغ التي تنفقها الدولة أو احد الهيئات العامة من أجل تنفيذ نشاطها العام بموجب سيادتها وسلطتها نفقة عامة⁸.

1 حسين مصطفى، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، الجزائر، بدون طبعة، 1978، ص 11.

2 أكرم يجاوي، "مساهمة في دراسة المالية العامة-النظرية العامة وقت التطورات الراهنة"، دار الصومة، بدون بلد نشر، بدون طبعة، 2010، ص 27.

3 يونس البصري، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، بدون طبعة، 1984، ص 173.

4 حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 381.

5 عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص 100.

6 محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، مرجع سبق ذكره، ص 66.

7 محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(*) التقسيمات التي تستند الى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد.

8 مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد المالي"، الدار الجامعية، بيروت، بدون طبعة، 1988، ص 41.

ثالثا: تحقيق المنفعة العامة

يشترط في النفقة العامة أن تكون موجهة لصالح المجتمع من أجل إتباع حاجاته ورغباته، أي أن الهدف منها هو تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة¹.

ولقد حاول المفكرون الاقتصاديون التوصل إلى معيار يمكن من خلاله قياس المنفعة العامة، إلا أن محاولاتهم لم تتوصل إلى معيار دقيق لقياس هذه المنفعة، لذلك تركوا هذا الأمر إلى السلطات السياسية أو السلطات التشريعية في الدول ذات النظم البرلمانية، والتي أصبحت لها الكلمة الأخيرة في هذا الشأن².

الفرع الثالث: تقسيمات النفقات العامة

أدى توسع حجم الانفاق العام إلى ظهور تقسيمات عملية* ناجمة عن اجتهاد الاقتصاديين وأخرى وضعية منبثقة عن أجهزة الدولة وتوجهاتها وتمثل فيما يلي:

أولاً: معيار الدورية (التكرار)

استناداً إلى هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من النفقات العامة:

- 1- نفقات عادية:** هي تلك النفقات التي تنفق بشكل دوري ومنظم سنويا مثل مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة ونفقات العدالة، وكل النفقات الإدارية اللازمة لتسيير الإدارة العامة، وتسمى أيضا بالنفقات الاعتيادية أو الجارية، لأنها تتكرر بصورة دورية، وتنفق سنويا بفترات منتظمة خلال الفترة السنوية للميزانية سواء كانت قيمتها أقل أو أكثر أو بنفس الحجم للفترات السابقة³.
- 2- نفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي تتكرر بصفة دورية أي قد لا تبرز في كل سنة مالية في ميزانية الدولة، كما قد تظهر في أوقات غير منتظمة، مما يصعب التوقع بحجمها ويستوجب رصد أغلفة تكميلية لها كلما دعت الضرورة إلى ذلك⁴.

ثانياً: معيار من حيث غرض النفقة (التقسيم الوظيفي للنفقات العامة)

تقسم النفقات حسب الوظائف التي تؤديها الدولة إلى نفقات ادارية، نفقات اجتماعية ونفقات اقتصادية، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى⁵:

- **النفقات الادارية:** هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين؛
- **النفقات الاجتماعية:** الرامية أساساً لتحقيق التنمية والتكافل الاجتماعي؛
- **النفقات الاقتصادية:** تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي.

1 فرحات فوزي، "المالية العامة والاقتصاد المالي"، منشورات الحلبي، بيروت، بدون طبعة، 2003، ص 268.

2 محمد علي لطفي، "اقتصاديات المالية العامة"، مكتبة عين الشمس، بدون بلد نشر، بدون طبعة، 1982، ص 12.

3 حسين مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 37.

4 حامد أحمد العناني، "اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، بدون طبعة، 1992، ص 174.

5 محمد زكاري، "دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2012)"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2013/2014، ص 08.

ثالثا: معيار النفقات حسب نطاق سيرتها

وتقسم النفقات وفق هذا المعيار الى:

- 1- **النفقات المركزية (الوطنية):** وهي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية¹. أو هي النفقات التي من شأنها أن تخدم المرافق العامة التي يعم نفعها على جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة المعنية مثل نفقات الدفاع وغير ذلك من النشاطات المركزية للدولة².
- 2- **النفقات المحلية (الإقليمية):** هي النفقات التي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين أو محافظة معينة داخل الدولة وتظهر ميزانية الإقليم بغض النظر عن الاستفادة منها وعمن يتحمل عبئها مثل نفقات الكهرباء والهاتف والماء³.

رابعا: من حيث طبيعة النفقة

وتقسم النفقات العامة وفقا لطبيعة النفقة إلى⁴:

- 1- **نفقات ضرورية:** وهي نفقات ضرورية لسير المرافق العامة كنفقات الإدارة العامة والمحلية والأمن والدفاع وتشتمل على بند الأجور ونفقات شراء المهمات التي تحتاجها الإدارة الحكومية؛
- 2- **نفقات تحويلية:** وهي اعتمادات تنفقها الدولة دون أن يقابلها خدمة حيث تقدم المساعدة للمحتاجين وللمناطق المنكوبة وغيرها.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

إن التوسع في النفقات بمختلف أنواعها ينتج عنه آثارا متعددة في مختلف الميادين فالنفقات العامة تهدف إلى إشباع الحاجات العامة، كما تؤثر على النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على الانتاج والاستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني، وهذه تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العامة وهناك أيضا آثار غير مباشرة للنفقات العامة تنتج من خلال دورة الدخل. سنتناول كل ذلك في مطلبنا هذا.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

يرتبط هذا النوع من الآثار الاقتصادية بنوع من الانفاق العام ذاته فالآثار الاقتصادية للمنح والاعانات النقدية لأفراد المجتمع تختلف مثلا عن الآثار الاقتصادية الناتجة عن سداد أصل وفوائد القروض العامة بأنواعها الثلاثة (قروض خارجية، قروض داخلية حقيقية، قروض داخلية زائفة، كما أن الآثار الاقتصادية للإنفاق العام على بناء المرافق الحيوية للمجتمع كموقف الكهرباء والتعليم وغيرها⁵.

1 محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، مرجع سبق ذكره، ص 92.

2 عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 66.

3 أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

4 سيد الحجازي المريشي، "مبادئ الاقتصاد العام"، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2000، ص 90.

5 المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 163.

أولاً: الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة والتي يمكن تقييمها نقداً، ويقصد بذلك مجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الانتاجي الذي يقوم به خلال فترة زمنية محددة¹.

وتحدث النفقات العامة آثار مباشرة على الإنتاج الوطني من خلال ما يلي²:

1- آثار النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار

يمكن للإنفاق العام أن يمس بقدرة الأفراد على العمل باعتبارهم عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج التي تسعى السلطات العامة لتطويرها كما وكيف، من خلال رفع النفقات المتعلقة بتحسين قدراتهم الذهنية والجسمية وتأمينهم ضد المخاطر المستقبلية، عن طريق دعم قطاعات التعليم، الصحة، التأمينات الاجتماعية بالإضافة إلى المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي والحرص على إرساء العدالة، فإذا زاد استعداد الأشخاص للعمل ارتفعت بالضرورة إنتاجيتهم ما ينعكس إيجاباً على الإنتاج الوطني.

وعليه تتطور دخول الأفراد نتيجة تحسن أدائهم الانتاجي، ما يقود لرفع الادخار الذي تضمنه النفقات المباشرة وغير المباشرة، إضافة إلى ذلك يمكن للنفقات العامة الاستثمارية كأن تمنح الدولة امتيازات وإعانات للقطاع الخاص أو العام فتحسن وتوسع المناخ الاستثماري، فتكون رؤوس الأموال التي تؤدي لزيادة القدرات الإنتاجية.

2- آثار النفقات العامة على انتقال عناصر الإنتاج وتحويلها

تؤدي النفقات العامة أيضاً لانتقال عناصر الإنتاج من فرع انتاجي لآخر أو من مكان لآخر، نتيجة ضرورات ظرفية أو أبعاد تنموية كتحويل عناصر الإنتاج من قطاعي الزراعة والصناعة مثلاً إلى ميدان الإنتاج الحربي في حالة الحروب أو زيادة أهمية القطاع العام وتوجيه إنتاج القطاع الخاص بغرض تشجيع إقامة صناعات جديدة.

كذلك تستطيع الحكومة أن تزيد من نسبة ما ينفق على الشؤون الصحية والتعليم والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة أو النائية غير المستقلة، فيؤدي ذلك إلى زيادة كفاية سكانها وزيادة مقدرتهم على العمل والادخار مما قد يغري باستثمار الأفراد لرؤوس أموالهم فيها وانتقال بعض موارد الإنتاج إلى هذه المناطق من مناطق أخرى³.

ثانياً: الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك الوطني

عن طريق الزيادة الأولية في الطلب، إما بطلب الدولة للسلع والخدمات قصد استهلاكها نتيجة رفع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، أو زيادة طلب الأفراد بغرض إشباع رغبتهم الاستهلاكية المتزايدة والناجمة عن النفقات التي توزعها الدولة في شكل أجور أو تحويلات⁴.

¹ عبد الكريم صادق بركات، "الاقتصاد المالي"، جامعة دمشق، سوريا، بدون طبعة، 1993، ص 302.

² محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة العامة"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون طبعة، 1972، ص 59.

⁴ عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 116.

1- أثر النفقات العامة الاستهلاك الحكومي

تقوم الدولة بالإنفاق العام مقابل الحصول على سلع استهلاكية بغرض إشباع الحاجات العامة أو توفير خدمات استهلاكية كالأمن، التعليم والصحة، ما يدفع بالاستهلاك الوطني إلى الارتفاع، كما يمكن لها أن توزع خدمات أو سلع مجاناً أو بمقابل جزئي وهو ما يراه البعض تحويلاً للاستهلاك من الأفراد إلى القطاع العام الذي لا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوطني بل يستطيع هذا النوع من الاستهلاك أن يؤثر على هيكل الاستهلاك الوطني بتحفيز الحصول على سلع مقابل تهايش أخرى وبالتالي على التشغيل والأسعار¹.

2- أثر نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد

تدفع الدولة مقابل ما يقدمه موظفوها وعمالها مرتبات ومعاشات توجه جزئياً أو كلياً إلى إشباع الحاجات الاستهلاكية من سلع وخدمات، أي أن مدا خيل الأفراد تصرف لزيادة الاستهلاك الفردي ومن تم الاستهلاك الوطني، كما يمكن للدولة أن تحفز بعض الصناعات عن طريق إعانات اقتصادية، تؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وتراجع الأسعار، أي زيادة المداخيل الحقيقية للمستهلكين وبالتالي زيادة الطلب الفردي و الكلي².

ثالثاً: أثر النفقات العامة على الأسعار والتشغيل

1- أثر النفقات العامة على الأسعار

لم يعد تحديد الأسعار مقتصرًا على السوق بفعل قوى الطلب والعرض، حيث أصبحت للدولة مخيرة بين تدخلها التلقائي أو المطالب به في قطاعات معينة لتحديد المستوى العام للأسعار، إذ يتم ذلك مباشرة من خلال تدخل الدولة باستعمال الوسائل المتوفرة لديها في إطار برامجها الإنفاقية بواسطة رفع المنح والإعانات أو الإشراف المباشر على الإنتاج وكذا تطبيق السياسة الضريبية، النقدية، والائتمانية بالإضافة إلى السياسة الأجرية، كما يمكنها التأثير على العوامل المحددة للأسعار أي العرض والطلب كتوجيه المستهلك والمنتج بواسطة الحملات الإعلانية³.

2- آثار النفقات على التشغيل

إن إنفاق الدولة في إطار المساهمة الكلية أو الجزئية في رأسمال المؤسسات العامة الاقتصادية يساعد على خلق فرص تشغيلية، كما أن تقديم المساعدات للمنتجين يحول دون تسريح العمال وقد يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة، كذلك عند قيام الدولة بفك العزلة عن بعض المناطق من خلال إقامة المرافق العمومية الضرورية فإن النفقات التي تتحملها في هذا المجال تؤدي إلى توفير فرص تشغيلية لسكان المناطق، كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل⁴.

¹ محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 117.

³ محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁴ بومدين بن نوار، "النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر (1930-2008)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011، ص 61.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية الغير المباشرة للنفقات العامة

تتحلى الآثار غير المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك والإنتاج من خلال أثر كل من المضاعف والمعجل أو ما يعرف على التوالي بالاستهلاك المولد والاستثمار المولد، زيادة على تأثيرها في إعادة توزيع الدخل الوطني¹.

أولاً: أثر المضاعف

ورد مبدأ "المضاعف" لأول مرة في نظرية الاقتصادي "كينز"، حيث قام بتحليل المضاعف لأجل تبيان أثر الاستثمار على الهيكل الوطني وبالتالي على الاستهلاك، على اعتبار أن الزيادة في الاستثمار الذاتي أو الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بقدر يزيد كثيراً عن قيمة هذه الزيادة الأولية في الاستثمار². حيث عمد كينز لتحليل أثر الاستثمار على الاقتصاد الوطني ومن تم على الاستهلاك، على اعتبار أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني لا بمقدار الزيادة الأولية في الاستثمار بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الاستثمار، ما ينجر عنه زيادة النفقات الاستهلاكية³.

إن المضاعف يبين النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق، ويعطي العلاقة التالية: حيث أن⁴:

$$M = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{(1 - Pmc)}$$

- M: تمثل مضاعف الاستثمار؛

- Pmc: تمثل الميل الحدي للاستهلاك لدالة الاستهلاك الكلية؛

- G: تمثل الإنفاق الحكومي؛

من الناحية النظرية⁵:

- الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للدخار = 1

وعليه:

- الميل الحدي للدخار = 1 - الميل الحدي للاستهلاك

فيصبح المضاعف كالتالي:

¹ ناصر محمد سليم، "اقتصاديات المالية العامة"، مركز جامعة القاهرة، مصر، بدون طبعة، 1998، ص 76.

² محمد بوسديق، "النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)،

تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2008/2009، ص 56.

³ رفعت محبوب، "الطلب الفعلي"، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 1984، ص 103.

⁴ محمد بوسديق، مرجع سبق ذكره، ص 57.

⁵ محمد زكري، مرجع سبق ذكره، ص 28.

حيث أن:

$$M = \frac{\Delta y}{\Delta G} = \frac{1}{(1 - Pms)}$$

- Pms: تمثل الميل الحدي للادخار لدالة الادخار الكلية.

ثانيا: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة من خلال أثر المعجل

يعرف المعجل بأنه العلاقة بين الاستثمار ومعدل التغير في الانتاج الجاري، حيث أن الزيادة في الإنفاق العام، تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية، مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة الطلب على السلع إلى زيادة انفاقهم الاستثماري، لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها بمعدل أكبر، ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال (معامل الاستثمار)، أي على العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، وهو (معامل رأس المال)¹.

$$\frac{\Delta \text{الاستهلاك}}{\Delta \text{الاستثمار}} = \text{المعجل}$$

¹ بومدين بونوار، مرجع سبق ذكره، ص 64.

المبحث الثالث: مراحل دورة الميزانية العامة

تتميز المراحل التي تمر بها الميزانية العامة للدولة بالتتابع ، مما يؤدي إلى تشكيل دورة كاملة ، و يراد باصطلاح الدورة شرح طبيعة الأنشطة و العمليات المكونة للميزانية العامة بالنظر لما تتصف به هذه العمليات بخاصية الدورية و الاستمرار، فدورة الميزانية تتصف بوجود مراحل مميزة تتعاقب زمنيا و تتكرر عام بعد عام.

المطلب الأول: إعداد مشروع الميزانية العامة

تختص السلطة التنفيذية في معظم الدول بإعداد مشروع الميزانية العامة للأسباب التالية¹:

- الحكومة هي المسؤولة عن تنفيذ الميزانية العامة، فمن الطبيعي أن تتولى أيضا إعداد الميزانية العامة لأنها تحاول أن تعد ميزانية واقعية ودقيقة حتى يمكن تنفيذها دون معوقات، لكونها صاحبة المصلحة الأولى في ذلك؛
- الميزانية العامة تحتاج إلى التنسيق بين مواردها المختلفة وهو أمر لا يتحقق إلا إذا تولت الحكومة إعدادها، أما المجالس النيابية فهي غير قادرة على التنسيق لكون هذه المجالس ليست حريصة على المصلحة العامة بقدر حرصها على إرضاء الناخبين؛
- الحكومة هي المسؤولة عن تسيير المرافق العامة، فهي أقدر من السلطة التشريعية على تقدير النفقات التي تحتاجها المرافق العامة التي تشرف عليها، والإيرادات التي يمكن الحصول عليها؛
- الميزانية العامة هي برنامج الحكومة السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي سوف تلتزم به خلال السنة المقبلة، فمن الطبيعي أن تترك للحكومة الحرية في إعداد هذا البرنامج الذي سوف يتم محاسبتها عنه وعن مدى تنفيذها.

الفرع الأول إجراءات تحضير الميزانية العامة

تتمثل إجراءات تحضير الميزانية العامة فيما يلي²:

أولا: توجيهات الدولة العامة

يختص مجلس الوزراء عادة بوضع توجيهات عامة والتي هي عبارة عن أطر عامة تلتخص فيها:

- فلسفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والأولويات الواجب الأخذ بها لتحقيق سياسات الدولة تلك؛
- بلورة هذه التوجيهات بناء على الدراسات والاستشارات المتوفرة لمجلس الوزراء عن جميع الجوانب والإمكانيات وتوجه هذه التوجيهات عادة إلى الوزراء.

ثانيا: تعليمات وتوجيهات وزارة المالية

بناء على التوجيهات العامة المستلمة من مجلس الوزراء تصدر وزارة المالية تعليماتها إلى كافة الوزارات مسترشدة

بتوجيهات مجلس الوزراء، وتحتوي على:

- المبادئ الأساسية الواجب الأخذ بها عند تقدير الإيرادات والنفقات؛

¹ سالم محمد الشوابكة، "المالية العامة والتشريعات الضريبية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص 247.

² أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص 247.

- تحث في تعليماتها على ضرورة العمل بدقة وبإخلاص ووضوح والابتعاد عن الارتجال والمبالغة وسوء التقدير، بحيث تكون التقديرات التي سيتم إرسالها إلى الوزارة المالية في الوقت المحدد أقرب إلى الواقع لأن التقديرات الخاطئة لها انعكاساتها المستقبلية على التنفيذ.

ثالثا: مرحلة تجميع البيانات

وتشمل الخطوات التالية:

- بناء على التوجيهات التي تصل إلى جميع الدوائر والمؤسسات التابعة للدولة، يتم وضع التقديرات الخاصة بالإنفاق والإيراد لكل من تلك الدوائر وبشكل دقيق وقريب إلى الواقع؛
- ترسل التقديرات إلى الوزارات المختصة، التي تقوم بتدقيقها وإجراء التعديلات اللازمة عليها؛
- ترسل تقديرات جميع الوزارات إلى وزارة المالية في الموعد المحدد؛
- بعد أن تصل كافة تقديرات الوزارات المختلفة والهيئات التابعة للدولة إلى وزارة المالية، تقوم الأخيرة بمراجعة كافة التقديرات وتدقيقها بعد الاتصال بالوزارات المعنية، وبعد الإتمام من هذه العملية تضاف للمجموع تقديرات وزارة المالية، ويدرج الجميع في مشروع ميزانية موحد حيث يرفع مع البيان المالي إلى السلطة التشريعية لفحصه واعتماده. وبهذه المرحلة تكون إجراءات التحضير قد انتهت.

الفرع الثاني: الأساليب المتبعة لتقدير النفقات والإيرادات

- إن مهمة تقدير النفقات والإيرادات تعتبر من أهم الأعمال التي يتوقف عليها تحقيق توازن الميزانية وحسن تنفيذها، لذلك يجب أن يتبع لهذا الغرض أحدث الأساليب العلمية لتحقيق نتائج أقرب ما تكون إلى الواقع. ومن الأسس المتبعة في التقدير نجد¹:

أولا: تقدير النفقات

لا توجد قواعد خاصة لتقدير النفقات، ويعود حسن التقدير في قسم كبير منه، إلى نزاهة الموظفين ومواهبهم، إلا أنه يمكن أن تقسم النفقات العامة إلى قسمين: النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة أو المتغيرة.

1- النفقات الثابتة: وهي النفقات التي لا تتغير من عام لآخر إلا قليلا، كرواتب الموظفين ومعاشات التقاعد وأقساط الدين العام... إلخ، وهذه النفقات يمكن تحديدها سلفا بمقاديرها الصحيحة دون عناء أو جهد، إذ يكفي مراجعة جداول رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين، وسجلات الدين العام لمعرفة ما تحتاج إليه من اعتمادات في موازنة النفقات، ولذلك تمر هذه النفقات الثابتة في بعض البلدان كإنجلترا مثلا بمجلس النواب مروراً شكلياً، فلا يناقشها باعتبارها مقررة سلفاً.

2- النفقات المتغيرة: كنفقات التأمين والصيانة والترميم والتنوير والتدفئة، ونفقات الطرق والمشاريع العامة، ونفقات إلباس الجنود وإطعامهم وإعاشة المساجين، ونفقات السفر والتمثيل، والحفلات والمراسم... إلخ، وتقدير هذه النفقات لا

¹ حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، "المالية العامة، الموازنة الضرائب والرسوم"، دار الخلود للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1995، ص ص 112-

يستند إلى قاعدة عامة ثابتة، فهي مرتبطة بالتقلبات الاقتصادية وتقلبات الأسعار، وترتفع تنخفض حسب حاجات الإدارة والبلاد في كل زمان، ويتعذر تحديد مقاديرها مثل هذه النفقات على أساس قاعدة ثابتة، فإعاشة الجنود مثلا يمكن ان تقدر اعتماداتها بالقياس إلى نفقات السنين السابقة مع التعديل الذي يقتضي اختلاف أسعار الحاجيات وتبدل عدد الجنود وزيادة أو نقصانها، أما نفقات الأبنية الحكومية، أو إنشاء الطرقات وما إليها، فتحدد عادة بالاستناد إلى التقدير الذي يحمنه الفنيون والخبراء والموظفون والمختصين... إلخ.

ثانيا: تقدير الإيرادات

إن تقدير الإيرادات أكثر صعوبة من تقدير النفقات، نظرا للعوامل المتقلبة التي تتحكم بها، ويمكن ان تقسم أيضا من حيث أسس التقدير، إلى نوعين: الإيرادات الثابتة، والإيرادات المتقلبة.

1- الإيرادات الثابتة: وهي التي يمكن تقديرها مسبقا بوجه دقيق أو قريب من الدقة، باعتبارها مستقرة بطبيعتها لا تخضع كثيرا للتقلبات، ومن هذه الإيرادات ريع املاك الدولة، وفوائد ديونها، والرسوم والعائدات المفروضة على شركات الحصر أو الشركات ذوات الامتياز... إلخ، ويحدد عادة مقدار هذه الإيرادات بالقياس إلى السنين السابقة، مع مراعاة نسبة ما ينقص منها أو يزيد في كل سنة، لذا تبقى أرقامها معروفة تقريبا، وعلى العموم فهذه الإيرادات لا تشكل في أكثر الأحيان سوى قسم ضئيل من مجموع الإيرادات.

2- الإيرادات المتغيرة: هي الإيرادات التي تتبدل من عام لآخر ولا يمكن التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل إلا بصورة تقريبية، وهذا النوع يشكل القسم الأكبر من إيرادات الدولة، والضرائب والرسوم بصورة عامة، كإيرادات ضريبة الإنتاج الزراعي التي تتبع حالة الموسم الزراعي وتقلباته، وإيرادات ضريبة الدخل وضريبة الجمارك ورسوم الاستيراد والتصدير التي تتوقف على حالة البلاد السياسية والاجتماعية ودرجة استقرارها، وفي الواقع، فإنه يتعذر تقدير أرقام هذه الإيرادات غير الثابتة، تقديرا دقيقا، ولما كان المطلوب تحري أقرب الأرقام إلى الحقيقة، فإنه لا بد من أسس علمية مدروسة تبعد عن الخطأ بقدر الإمكان، ولذلك تطبق الدول في هذا الميدان أساليب متعددة أهمها ثلاثة¹:

أ- طريقة التقدير القياسي: حيث يتم من خلالها تقدير الإيرادات العامة للدولة على أساس إيرادات السنة السابقة كأساس للتقديرات الحالية؛

ب- طريقة التقدير النسبي: وفيها نحسب المعدل الوسطي لإيرادات عدد من السنين السابقة ونعتبره هو الرقم التخميني للسنة القادمة، فإذا أردنا تقدير إيرادات سنة 2011 مثلا: فعلينا حساب المتوسط الحسابي للسنوات 2005 وحتى 2010 ونعتد النتيجة لتقدير سنة 2011.

ج- طريقة التقدير المباشر: وفيها يتم التقدير من قبل المختصين في الوزارات المعنية بالاستناد إلى جملة من الدراسات والتحليلات العلمية، والتي تعتمد على الطرق الرياضية والإحصائية، وتتسم هذه الدراسات بكونها:

- معمقة وتشمل الواقع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي، كما تشمل على تنبؤات مستقبلية للجوانب التي أشرنا إليها؛

¹ أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص 272.

- تحتوي على قدر كبير من الدقة والموضوعية مما يجعلها أكثر قربا من الواقع.

المطلب الثاني: اعتماد الميزانية العامة

سبقت الإشارة إلى ان اعتماد الميزانية العامة حق تنفرد به السلطة التشريعية التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع أعمالها ويمر اعتماد الميزانية داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية

الفرع الأول: إجراءات اعتماد الميزانية العامة

إن دساتير الدول تنص عادة على الإجراءات الواجب القيام بها لاعتماد الميزانية في البرلمان، لذا فإن هذه العملية تعتبر عملية روتينية متجددة، وفي هذه المرحلة يودع رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية (حسب ما ينص عليه دستور مشروع الميزانية العامة "مشروع القانون المالي" لدى السلطة التشريعية "البرلمان")، بعدها تمر إجراءات التصديق بثلاث مراحل داخل المجلس التشريعي هي¹:

أولاً: مرحلة المناقشة العامة

حيث يعرض مشروع الميزانية العامة للمناقشة في البرلمان وهذه المناقشة تنصب غالباً على مجمل الميزانية وعلى ارتباطها بالأهداف القومية كما يريدتها أعضاء البرلمان؛

ثانياً: مرحلة المناقشة التفصيلية

وفيها يحيل البرلمان مشروع الميزانية إلى لجنة فنية متخصصة وتسمى عادة (اللجنة المالية أو لجنة الميزانية العامة، أو لجنة الميزانية الخاصة... وغيرها من التسميات) وهي لجنة منبثقة من أعضاء البرلمان وتتكون من عدد من الأعضاء وتحدد مهمة هذه اللجنة في:

- دراسة ومناقشة مشروع الميزانية؛
- بحث الوثائق والمستندات المتعلقة بالمشروع؛

ويحق لهذه اللجنة أن تطلب من الجهات المختصة بجمع ما تراه ضرورياً من بيانات ومعلومات ووثائق، وأن تستدعي المسؤولين الذين ساهموا في تحضير وإعداد مشروع الميزانية العامة لمناقشتهم، ولها أن تستعين بما تراه من خبراء استشاريين من خارج المجلس.

ثالثاً: مرحلة المناقشة النهائية

وفيها يناقش جميع أعضاء البرلمان التقرير المقدم من قبل اللجنة المتخصصة، وبعد الانتهاء من المناقشة يتم التصويت على مشروع الميزانية ويعتمده بأبوابه وفروعه لدستور البلد المعمول به، وعندها يتحول مشروع الميزانية العامة (مشروع القانون المالي) إلى ما نسميه بقانون الميزانية العامة أو القانون المالي للدولة.

يحدد هذا القانون الرقم الإجمالي لكل من الإيرادات والنفقات، ويرفق به جدولان يتضمن أحدهما تفصيل الإيرادات العامة ويشتمل الآخر على تفصيل النفقات العامة.

¹ المرجع نفسه، ص ص 274، 275.

ويعتبر هذا القانون قانونا من الناحية الشكلية، ولكن لا يعتبر قانونا من الناحية الموضوعية، لأنه لا يتضمن قواعد عامة مجردة كالقوانين الأخرى، بل يقتصر على تحديد إيرادات ونفقات الدولة خلال عام مالي قادم.

الفرع الثاني: حق السلطة التشريعية في تقدير الميزانية

لاشك أنه من حق السلطة التشريعية إبداء الملاحظات على الميزانية العامة والمطالبة بإجراء التعديلات اللازمة لكافة بنود مشروع الميزانية العامة، ولكن على الرغم من ذلك فإن معظم دساتير العالم تنص على ضرورة موافقة الحكومة على ما تقترحه السلطة التشريعية من تعديلات للأسباب المالية¹:

- إن أعضاء السلطة التشريعية يطالبون دائما بزيادة النفقات العامة ليس بهدف المصلحة العامة ولكن لتحقيق مصالح حزبية وانتخابية؛
- إن تعديل أرقام الإيرادات العامة أو النفقات العامة يؤثر على التوازن الاقتصادي العام؛
- إن الميزانية العامة، ترتبط بالخطة العامة والميزانية النقدية، لذلك وعند تعديل أرقام الميزانية العامة لابد من إعادة النظر في الخطة العامة والميزانية النقدية؛
- إن تعديل أرقام الميزانية العامة قد يؤثر على مدى إمكانية تنفيذ برنامج الحكومة الذي تكون قد التزمت به أمام السلطة التشريعية.

الفرع الثالث: قانون ربط الميزانية العامة

بعد اعتماد مشروع قانون الميزانية العامة من السلطة التشريعية، يصدر قانون ربط الميزانية العامة محدد الأرقام الإجمالية لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة، وتتفق معظم شراح المالية العامة على قانون ربط الميزانية العامة انه لا يعتبر قانونا إلا من الناحية الشكلية فقط على اعتبار أن الميزانية العامة من حيث المضمون عمل إداري، نظرا لوجود الاختلاف بين قانون الميزانية العامة وبين القوانين الأخرى²:

- من المعروف أن أي قانون ينطوي على قواعد عامة دائما تنظم الحقوق والواجبات والعلاقات والمعاملات، أما قانون ربط الميزانية العامة فهو قانون وقي لمدة سنة فقط، كما انه يصدر لإجازة تصرفات معينة تنفيذا لقوانين سارية؛
- قانون الميزانية العامة لا ينشأ بذاته ضرائب جديدة أو يرفع من فئات الضرائب القائمة، فإن تضمن جانب الإيرادات حصيلة ضريبة جديدة أو زيادة في حصيلة ضريبة قائمة نتيجة زيادة معدلاتها فلا بد أن تصدر بذلك قوانين مستقلة؛
- إذ تأخر صدور قانون الميزانية العامة، فإن ذلك لا يعني توقف إنفاق الأموال العامة لتسيير المرافق وأداء الخدمات، ولا توقف جباية الأموال العامة المفروضة بقوانين؛

¹ سالم محمد الشوابكة، مرجع سبق ذكره، ص ص 252، 253.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص ص 204-207.

- قانون ربط الميزانية العامة لا يستحدث إنشاء أجهزة أو مصالح عامة ولذلك إذا تضمن جانب النفقات العامة اعتمادات لأجهزة أو مصالح عامة جديدة، فإن هذه الاعتمادات لا تكون قابلة للصرف إلا بعد صدور القرارات اللازمة فيما يتعلق بإنشاء الأجهزة والمصالح العامة.

المطلب الثالث: تنفيذ الميزانية العامة

بعد المصادقة على الميزانية العامة يتم تنفيذها، أي الانتقال من مجال التقدير والتوقع للسنة المقبلة إلى مجال الواقع الملموس في وقت حاضر، سواء من حيث تحصيل الإيرادات وجبايتها، أو صرف النفقات المعتمدة.

الفرع الأول: تحصيل الإيرادات العامة

يخول للجهات الإدارية المختصة تحصيل الإيرادات كأن تتولى وزارة العدل حيازة الرسوم الجمركية من مصالح إدارة الجمارك، أو حيازة الضرائب عبر مختلف مستوياتها ويخضع تحصيل الإيرادات عموماً إلى مجموعة من المبادئ أو القواعد الرئيسية والتي تتمثل أساساً فيما يلي:¹

- يحكم تحصيل الإيرادات العامة قاعدة مالية أساسية هي: عدم تخصيص الإيرادات ومعنى ذلك أن تجمع كل الإيرادات التي تحصلها الدولة في الميزانية العام، بحيث تكون في مجموعة واحدة تمويل كافة النفقات العامة دون تمييز، على أنه يمكن أن يرد على هذه القاعدة بعض الاستثناءات المتعلقة بتخصيص بعض الموارد لأغراض أو فئات معينة؛
- الميزانيات الملحقة؛
- الحسابات الخاصة للميزانية العامة أو الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات؛
- يجب مراعاة مواعيد التحصيل وإجراءاته المنصوص عليها في القوانين وإلا يتعرض القائمون بذلك للعقوبات المناسبة؛
- تلتزم الجهات الإدارية المختصة بتحصيل الإيرادات على اختلافها، حيث لا تتمتع بجزية أو أية سلطة تقديرية في التقاعس عن ذلك، خلافاً لصرف النفقات العامة المعتمدة.

الفرع الثاني: تحصيل النفقات العامة

لا تعني إجازة السلطة التشريعية اعتمادات النفقات الواردة بالميزانية العامة التزام الحكومة بإنفاق كافة مبالغ هذه الاعتمادات، ولكنه يعني الترخيص لها بأن تقوم بالإنفاق العام في حدود هذه المبالغ على الأوجه والتقسيمات المعتمدة من أجلها، وعدم تجاوز هذه الحدود قبل موافقة السلطة المتقدمة على هذا التجاوز، وتستطيع الحكومة دائماً عدم إنفاق هذه المبالغ كلها أو بعضها إذ لم تكن هناك حاجة تدعو لذلك وفي هذا الصدد توجد مجموعة من الإجراءات التي تتمثل في الخطوات التي تمر بها عملية النفقات (أو الصرف)، حيث تستهدف هذه الخطوات الحفاظ على أموال الدولة ومنع أية إساءة في استخدامها وذلك بوضع رقابة على تنفيذ الميزانية، وتبدأ الخطوات محل البحث بالارتباط بالنفقة، ثم تحديدها، فالأمر بدفعها وأخيراً صرف مبلغها.

¹ محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة"، مرجع سبق ذكره، ص 246.

وتتمثل هذه المراحل فيما يلي¹:

أولاً: الارتباط بالنفقة (أو عقدها)

وهي عبارة عن الواقعة المادية أو القانونية التي تلتزم على عاتقها الإدارة العامة (تعين الموظف، إبرام صفقة مع مقاول)، أي ميلاد ووجود دين في ذمة الإدارة العامة.

ثانياً: تصفية أو تحديد النفقة

وهي التقدير الفعلي أو الحقيقي للمبلغ (التقويم النقدي) الواجب أدائه بناء على المستندات التي تثبت وجود الدين وحلول أجله... إلخ.

ثالثاً: الأمر بالصرف

بعد معرفة مبلغ النفقة تحديداً، يقوم الشخص المختص (الوزير، المدير...) بإصدار الأمر إلى المحاسب بدفع ذلك المبلغ إلى شخص معين، بموجب وثيقة مكتوبة تسمى: الأمر بالصرف.

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين الأمر بالصرف الرئيسي والثانوي حيث أن الأمر بالصرف الرئيسي هم أساساً مسؤولو الهيئات الوطنية، الوزراء، الولاة، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، ومدراء المؤسسات العامة، وكل المسؤولين عن هيئة أو مرافق أخرى تتمتع بميزانية ملحقة. أما الأمر بالصرف الثانويين فهم رؤساء المصالح الإدارية الأخرى، والذين يتم تخويلهم بذلك.

رابعاً: صرف مبلغ النفقة

يقصد بهذا الإجراء الدفع الفعلي للمبلغ المستحق لصاحبه عن طريق المحاسب، بعد التأكد من المستندات. والمحاسبون هم موظفون موجودون بالإدارات العامة إلا أنهم لا يخضعون للسلطة الرئاسية للأمرين بالصرف بما حتى يمكنهم من مراقبة عمليات صرف النفقة، من حيث مطابقتها للقانون.

¹ لطفي فاروق زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص 22، 21.

خلاصة الفصل

تمثل الميزانية العامة أسلوباً منظماً من الإجراءات لوضع مقترحات بتقدير النفقات و الإيرادات العامة لفترة زمنية مقبلة تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية، تتمتع بالعديد من الخصائص التي جعلتها تكتسب أهمية كبيرة في جميع المجالات، حيث تعتبر النفقات و الإيرادات من الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المرجوة، لذلك فهي تسعى لإيجاد أفضل الطرق و الأساليب لإعداد الميزانية العامة و تحقيق الكفاءة في إدارة المال العام.

وفي ظل اعتماد الدولة على مورد مالي واحد لتمويل الميزانية العامة فهي قد تواجه مشاكل عديدة خاصة إذا كانت من الدول النفطية، فإن أي تغيرات في أسعار النفط يكون لها تأثير على هذه الأخيرة.

الفصل الثالث

انعكاسات تغيرات

أسعار النفط على

الميزانية العامة

للجزائر

تمهيد

تتميز أسعار النفط بعدم الاستقرار، وذلك بسبب تأثرها بمجموعة من العوامل، لذلك نجد أن الدول النفطية عرضة للعديد من الصدمات المرتبطة بتغيرات أسعار النفط. ولقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال بشكل كبير على موارد قطاع المحروقات لتمويل مشاريعها التنموية مع بداية الألفية الثالثة التي شهدت فيها السوق النفطية ارتفاعا غير مسبوق لأسعار النفط، لذلك فقد كان لانخفاض هذه الأسعار خلال السنوات الأخيرة أثرا كبيرا على مختلف المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية للدولة، وبشكل كبير على مستوى الميزانية العامة للدولة.

فمن خلال هذا الفصل سيتم دراسة انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من (2000-2016)، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

- ❖ المبحث الأول: مدخل عام للميزانية العامة للجزائر؛
- ❖ المبحث الثاني: آثار تغيرات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية للجزائر؛
- ❖ المبحث الثالث: انعكاسات تغيرات أسعار النفط على إيرادات ونفقات الميزانية العامة للجزائر.

المبحث الأول: مدخل عام للميزانية العامة للجزائر

تمثل الميزانية العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة للدولة، حيث أنها تشمل بنود الإنفاق وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، وذلك بالاعتماد على الأطر القانونية والتنظيمية، في تصنيف النفقات والإيرادات.

المطلب الأول: الميزانية العامة في الجزائر

تعمل الدولة على تحقيق الموارد التي تستخدمها لتغطية نفقاتها وتحاول التحكم في هذه النفقات والإيرادات بما يسمح لها بالمحافظة على استقرار اقتصادها، لذا تقوم بتقدير مفصل لمدة سنة مقبلة وهذا ما يعرف بالميزانية العامة وهي تعتبر جزء من قانون المالية.

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة للدولة في التشريع الجزائري

ظهرت أول ميزانية للجزائر المستعمرة، في نص يعود تاريخه إلى سنة 1839 م والذي يقر بميزانية عامة للمصالح الاستعمارية في الجزائر. وخلال سنة 1891م اعترف للجزائر بالشخصية المالية بالرغم من كون ميزانيتها تقترب من الميزانيات المحلية سواء في تكوينها أو في شكلها. أما خلال سبتمبر 1947 م فقد تم إلغاء المفاوضات المالية وأنشاء المجلس الجزائري الذي يقر ميزانية عامة تشمل ميزانية الجنوب التي كانت مستقلة عن الأحكام التنظيمية والقانونية، إلا أنها تفتقر إلى الممارسة الكاملة للسيادة المالية¹.

ويعتبر التشريع المالي الفرنسي المرجع الرئيسي الذي كان يحكم جل مواد الميزانية العامة في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية صدور قانون 17/84 والمتعلق بقوانين المالية لذلك كان يعرف بالقانون المجسد لقانون الميزانية في الجزائر².

وحسب المشرع الجزائري فإن الميزانية العامة "تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"³.

¹ رحمة زيوش، "الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص العلوم القانونية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012/2011، ص 14.

² لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 159.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم(17/84)"، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 06.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

كما يعرفها القانون 21/90 المتعلق بالحاسبة العمومية بأنها " الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها"¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة في الجزائر على أنها: " وثيقة رسمية تشريعية سنوية، تقدر النفقات العامة والإيرادات العامة بصفة نهائية للدولة".

الفرع الثاني: قانون المالية في الجزائر

حسب المادة 06 من القانون رقم 17/84 والتي تنص على: " أن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية وهي تشكل الميزانية العامة للدولة"².

وبالتالي نلاحظ أن القانون 17/84 بمختلف مواده الستة الأولى جاءت لتعطي مفهوما واسعا وشاملا لقانون المالية في الجزائر، وهو ما يبين أن قانون المالية ما هو إلا الوجه الثاني للميزانية العامة للدولة، ومنه لا يمكن اعتماد وتنفيذ الميزانية العامة، إلا من خلال قوانين المالية لأن المصادقة عليها من قبل السلطات التشريعية يكون في شكل قانون³.

وعليه يمكن تحديد طبيعة مختلف قوانين المالية الأخرى التي تحكم الميزانية العامة للدولة والتي تتمثل في⁴:

أولا: قانون المالية السنوي

يقر ويرخص قانون المالية للسنة محمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما أنه يقدر ويرخص النفقات الموجهة للتسيير وكذا النفقات الموجهة للتجهيز.

ثانيا: قانون المالية التكميلي (المعدل)

وهو قانون يتم اصداره من خلال السنة المالية من أجل تكملة وتعديل محتوى قانون المالية السنوي، لأنه عند القيام بتنفيذ الميزانية العامة للدولة المقررة في قانون المالية السنوي يمكن أن تحدث تغيرات اقتصادية أو اجتماعية قد تنجر عنها اختلالات لذلك يتم اللجوء إلى قانون المالية التكميلي أو ما يعرف عادة بقانون المالية المعدل.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (21/90)", المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بالقوانين المحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 15 اغسطس 1990، المادة رقم 06.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (21/90)", مرجع سبق ذكره، المادة 06.

³ لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 162.

⁴ المرجع نفسه، ص 163.

ثالثا: قانون ضبط الميزانية

يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند اقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية¹.

المطلب الثاني: تبويب النفقات العامة في الجزائر

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة في سبيل تلبية الحاجات العامة للأفراد، وذلك بصرف مبالغ عادية تدعى بالنفقات العامة، وتصنف هذه النفقات في ميزانيات الدول تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والاداري.

وتبويب النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين : نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا حسب المادة الثالثة من قانون المحاسبة العمومية 21/90 التي تنص على أن : "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار (ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال) وترخيصها"².

الفرع الأول: تبويب نفقات التسيير في ميزانية الجزائر

أولا: تعريف نفقات التسيير

تعرف نفقات التسيير على أنها: "تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة، والتطبيق اللائق للمساهمات الجارية"³.

كما تعرف بأنها "النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والادارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الادارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات"⁴. وتعرف أيضا على أنها " النفقات المستمرة والجارية واللازمة لتسيير المرافق العمومية والمتمثلة في المصاريف العامة للمؤسسات العمومية، فنفقات التسيير غير موجهة لخلاف الاستثمارات، فهي لا تؤدي لإحداث أي زيادة في الامكانيات المادية الموجودة وإنما تتكفل بصيانة ما هو موجود و تمكينه من السير بشكل عادي، فهذه النفقات تخصص للنشاط العادي والطبيعي الذي تقوم به الدولة"⁵.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (17/84)", مرجع سبق ذكره، المادة 05.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (21/90)", مرجع سبق ذكره، المادة 03.

³ محمد إبراهيم الوالي، "علم المالية العامة"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 1997، ص 27.

⁴ البشير عبد الكريم، أحمد ضيف، "تقدير انتاجية النفقات العامة في الجزائر وتقييمها"، مجلة البحوث والصراعات العربية، العدد 45، 2007، ص 28.

⁵ لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 171.

ثانيا: تبويب نفقات التسيير

تدون نفقات التسيير في جدول يرمز له بـ "ب" و تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي¹:

- الباب الأول: أعباء الدين الخارجي (العمومي)؛
 - الباب الثاني : تخصيصات السلطة العمومية؛
 - الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
 - الباب الرابع : التدخلات العمومية.
1. **أعباء الدين العمومي:** وهي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي وتتكون من خمسة أقسام هي:
- القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛
 - القسم الثاني: دين داخلي، الديون العامة (فوائد سندات الخزينة)؛
 - القسم الثالث: دين خارجي؛
 - القسم الرابع: ضمانات (من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
 - القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).
2. **تخصيصات السلطات العمومية :** وهي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية للدولة المتمثلة في : المجلس الدستوري، مجلس الأمة الشعبي الوطني، وتعتبر هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات.
3. **النفقات الخاصة:** وهي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة وتحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر وتضم:
- القسم الأول: الموظفون-مرتبات العمل؛
 - القسم الثاني: الموظفون-المعاشات والمنح؛
 - القسم الثالث: الموظفون-التكاليف الاجتماعية؛
 - القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح؛
 - القسم الخامس: أشغال الصيانة؛
 - القسم السادس: اعانات التسيير؛
 - القسم السابع: النفقات المختلفة.
4. **التدخلات العمومية:** وهي المتعلقة بنفقات التحويل وتضم:
- القسم الأول: تدخلات سياسية واقتصادية؛
 - القسم الثاني: النشاطات الدولية؛
 - القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي؛
 - القسم الرابع: النشاط الاقتصادي -التشجيعات والتدخلات؛

¹ جمال لعامرة، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة، 2004، ص ص53، 54.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

➤ القسم الخامس: النشاط الاقتصادي - تدخلات ومساعدات؛

➤ القسم السادس: النشاط الاجتماعي - المساعدة والتضامن؛

➤ القسم السابع: النشاط الاجتماعي - الوقاية.

الفرع الثاني: تبويب نفقات التجهيز في ميزانية الجزائر

تعتبر نفقات التجهيز كل النفقات التي يكون الهدف منها زيادة القدرات الانتاجية بالزيادة في تكوين رأس المال فتعتبر من قبيل "نفقات التجهيز" أو ما يسمى بنفقات رأس المال¹.

وتمتاز هذه النفقات بطابع استثماري، والذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، حيث يطلق عليها اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والادارية، والتي تعتبر استثمارات منتجة، كما تضاف لها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي... إلخ) من أجل تجهيزها بمختلف الوسائل التي تمكنها من تحقيق تنمية شاملة في الوطن².

ولقد حددت المادة 35 من القانون 17/84 بشكل صريح هذا النوع من الانفاق، حيث نصت على أنه تجمع الاعتمادات المقترحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الانمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب وهي³:

● الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

● الباب الثاني: اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

● الباب الثالث: النفقات الأخرى بالرأسمال.

كما تبين المواد 36 - 37 - 38 من هذا القانون 17/84 كيفية توزيع هذه الاعتمادات على عشر قطاعات

وذلك كما يلي⁴:

✓ القطاع 0: المحروقات؛

✓ القطاع 01: الصناعة التحويلية؛

✓ القطاع 03: الفلاحة والري؛

¹ فاطمة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 52.

² جمال لعامرة، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 53.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (17/84)"، مرجع سبق ذكره، المادة 35.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (17/84)"، مرجع سبق ذكره، المادة 36، 37، 38.

- ✓ القطاع 04: الخدمات؛
- ✓ القطاع 05: قاعدة هيكلية اقتصادية واجتماعية؛
- ✓ القطاع 06: التربية والتكوين؛
- ✓ القطاع 07: قاعدة هيكلية اقتصادية وثقافية؛
- ✓ القطاع 08: المباني ووسائل التحضير؛

المطلب الثالث: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

حسب المادة 11 من القانون 17/84 تبويب كل مصادر الإيرادات العامة كما يلي¹:

- ✓ الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- ✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المقدمة والأتاوى؛
- ✓ الأموال المخصصة للمساهمات والهبات؛
- ✓ التسديد بالأسما للقرروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عليها؛
- ✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- ✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- ✓ الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

ويتم تبويب هذه الإيرادات في الميزانية وفق جدول يرمز له بـ "أ" وذلك تحت عنوان الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة، ويتكون هذا الأخير من باين هما:

- الباب الأول: الموارد الإجبارية؛

- الباب الثاني: الموارد الاختيارية.

الفرع الأول: الموارد الإجبارية

تعتبر الموارد الإجبارية عن الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بشكل إجباري وبدون مقابل وتمثل هذه الإيرادات في المداخيل الجبائية والغرامات والحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (17/84)", مرجع سبق ذكره، المادة 11.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

أولا : الإيرادات ذات الطابع الجبائي

وتتضمن مختلف الإيرادات التي يكون مصدرها من الاقتطاعات الجبائية المتمثلة أساسا في مختلف الضرائب المفروضة.

ويبين الجدول الموالي تصنيف مختلف الإيرادات ذات الطابع الجبائي:

الجدول رقم (03) : الإيرادات ذات الطابع جبائي

الضرائب المباشرة	الضرائب على الأجور- الضرائب على الأرباح التجارية وغير التجارية- الكفالات و الكراء- الأرباح الصناعية- الفوائد المتأتية من القروض.
الضرائب غير مباشرة	تتكون من ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك تخص المنتجات فقط غير الخاضعة للضرائب على رقم الأعمال (ذهب، الخمر، والكحول...).
حقوق التسجيل والطابع	حقوق التسجيل لرؤوس الأموال المحمولة للتسجيل- عقود الزواج والطلاق- جواز السفر و رخص السياقة، بطاقة التعريف الوطنية.
الضرائب على الأعمال	ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك يتم فرضها على مجمل المواد الاستهلاكية.
الحقوق الجمركية	كل المنتجات الموجهة للاستيراد والتصدير.
الجبائية النفطية	الضريبة على إنتاج النفط السائل والغازي- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة على النشاطات المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة (الجزائر تونس)" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، بدون تخصص، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص ص177-179.

ثانيا: الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية

تم تحديد هذه الحصة ب 50% لمؤسسات قطاع الخدمات و 15% للمؤسسات المنتجة للسلع من الأرباح الصافية للمؤسسات، وذلك بعد اقتطاع حصة اشتراكات العمال، بحيث تخضع هذه الضريبة لعدة قواعد مثل التصريح السنوي والتحصيل إلى غير ذلك من القواعد الأخرى.

ثالثا: الغرامات

وهي عبارة عن عقوبة مالية تفرضها المؤسسات القانونية مثل مجلس المحاسبة والمحاكم والعقوبات المفروضة من طرف مفتشي الأسعار أو مفتشي الجمارك، وتفرض هذه الغرامات على الأشخاص المخالفين للنصوص التي تضعها الحكومة.

الفرع الثاني: الموارد الاختيارية

الموارد الاختيارية هي موارد إرادية تتمثل في نوع من الضرائب مدفوعة بشكل إيرادي من قبل الأشخاص مقابل تلقيهم منفعة أو خدمة معينة تقدمها الدولة لهم .

يبين الجدول التالي تصنيف الموارد الاختيارية والتي تتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (04): تصنيف الموارد الاختيارية

الأموال المخصصة والمساهمات والهدايا والهبات	التكاليف المدفوعة جراء الخدمات المقدمة والأتاوى	مداخيل أملاك الدولة
<ul style="list-style-type: none"> تقدم هذه الأموال بدون مقابل بحيث يخض الأمر المساهمة المالية غير الاجبارية للأفراد من أجل تمويل نفقة عمومية وتعتبر قيمة هذه المداخيل غير محددة. 	<ul style="list-style-type: none"> المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة جراء ما تؤديه من خدمة؛ المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية؛ المكافآت المحصلة من نشاطات الادارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم. 	<ul style="list-style-type: none"> مداخيل الاستغلال؛ مداخيل التصفية.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة مقارنة (الجزائر تونس) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، بدون تخصص، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص ص177-179.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

المبحث الثاني: أثار تغيرات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية للجزائر

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري، هذا ما أدى بأن يكون الجانب المالي له يتماشى مع نفس خطى تغيرات أسعار النفط في العالم الخارجي، خاصة وأن الجزائر من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة وهي النفط، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016)

مرت أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من (2000-2016) بتغيرات عديدة وذلك نتيجة لبعض الأحداث والوقائع التي شهدتها تلك الفترة ولعل أهمها الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من أثار على مستوى أسعار النفط.

الفرع الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008)

تميزت هذه الفترة بكثافة نشاط قطاع المحروقات في مختلف الميادين منها (البحث، التنقيب... إلخ) إضافة إلى عقد العديد من الاتفاقيات، وإنجاز مشاريع مختلفة مثل (المصفأة) إلى جانب ارتفاع العوائد النفطية وهذا يعود إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه الفترة، ويمكن متابعة تطورها عبر الفترات الزمنية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: (الدولار/البرميل)

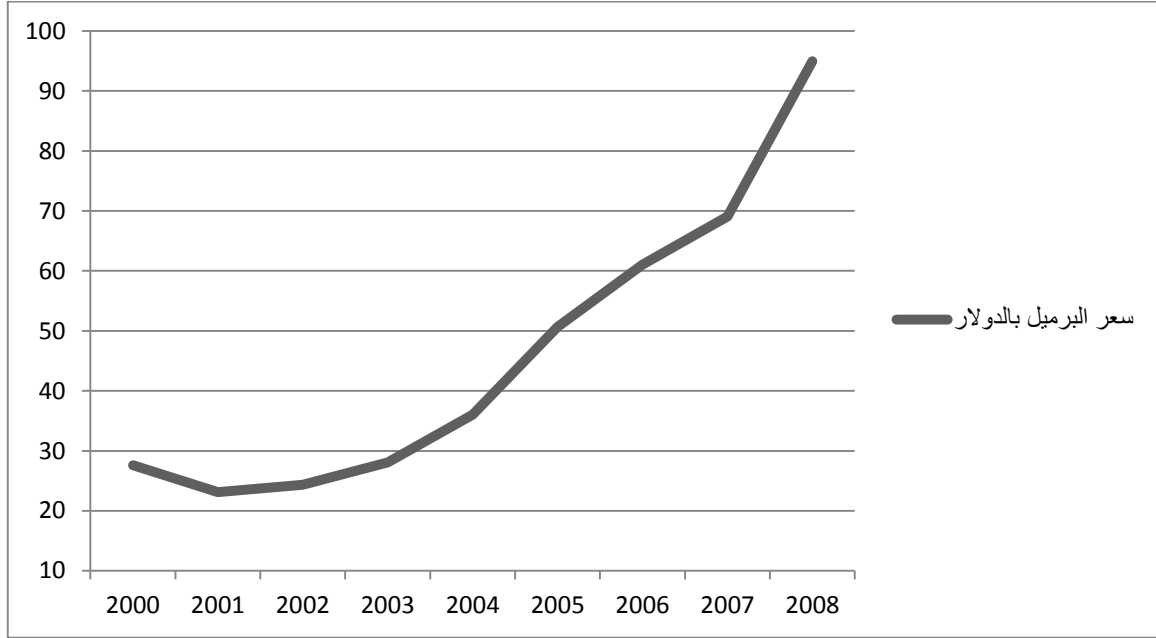
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر البرميل بالدولار	60, 27	12, 23	36, 24	10, 28	05, 36	64, 50	08, 61	08, 69	95,94

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك لسنوات الدراسة: 2002-2004 - 2006-2008.

الشكل رقم (04): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: (دولار/البرميل)



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

يتضح من خلال الجدول السابق أن أسعار النفط عرفت تقلبات عديدة خلال الفترة الممتدة من (2000 - 2008)، حيث شهدت هذه الأسعار انخفاضا خلال سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 حيث قدرت بـ (4,5) دولار للبرميل خلال سنة 2001 مقابل (23,12) دولار خلال سنة 2000 وتعود أسباب ذلك الى :

- انخفاض الطلب على النفط نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط عامي 1999 و2000؛
- الكساد الذي ضرب الاقتصاد الأمريكي والذي أسهم بدوره في تخفيض الطلب على النفط والنتائج عن أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي كان لها أثر كبير في تباطؤ معدلات نمو الولايات المتحدة الأمريكية لينتشر هذا الركود إلى مختلف الاقتصاديات، ولم تكن السوق النفطية بعيدة عن هذه التطورات والتي أثرت بشكل محسوس على الطلب العالمي على النفط الخام.

وخلال سنة 2002 أخذت أسعار النفط منحى تصاعدي حيث قدرت خلال هذه السنة بـ (24,3) دولار للبرميل لتصل إلى (28,2) دولار للبرميل سنة 2003.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

أما خلال سنة 2004 فقد عرفت أسعار النفط ارتفاعا وصل إلى قيمة (36) دولار للبرميل في الربع الأول من السنة، ثم ارتفع السعر إلى (42) دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004، ليتخطى حدود (50) دولار للبرميل في الربع الأخير لعام 2004، وقد شهدت هذه السنة عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها¹:

- الاضرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الانتاج بنحو 10% سنة 2004؛

- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية "يوكوس" بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف انتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار ب (23%) أي قرابة (8,3) دولار للبرميل؛

- الاضرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق؛

- إعصار إيفان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص؛

- تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، الصين والهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها؛

- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع امدادات النفط لأي سبب من الأسباب المذكورة.

لتستمر الأسعار بالارتفاع حيث بلغ سعر البرميل (57,92) دولار كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005 والذي كان نتيجة لارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي الذي قدر ب (4.4%) كما وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى (83,3) مليون برميل أي بزيادة قدرها (1.5%) مقارنة بعام 2004.

وقد بلغت أسعار النفط خلال سنة 2006 أرقاما غير مسبوقه حيث تخطت عتبة (78) دولار للبرميل في جويلية 2006 لتنخفض إلى (53,77) دولار للبرميل سنة 2006 وهذا الارتفاع كان نتيجة لمجموعة من العوامل تضافرت خلال الأشهر الأولى لسنة 2006 أهمها²:

- التوترات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط والاضرابات وأعمال العنف في نيجيريا؛

- توقف إنتاج شركة النفط البريطانية؛

- تعطل الانتاج الروسي.

لكن لم تستمر الأسعار في الارتفاع خلال الربع الأخير لسنة 2006، وكان ذلك بسبب ارتفاع الانتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.

¹ طارق بن قسمي، زهرة فرحاني، "تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1990-2013)-"، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي، "السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة بسكرة، بسكرة، 2015، ص ص 1-2.

² جميلة قنادزة، "الحماية البرتولية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، تلمسان، 2010/2011، ص 51.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

أما خلال سنة 2007 فقد عرفت الأسعار ارتفاع لافتا حيث كسرت الحواجز القياسية واستمرت في الصعود ليتجاوز المعدل اليومي لسعر النفط حاجز (90) دولار للبرميل في نوفمبر 2007 وذلك نتيجة للمضاربات وزيادة تدفق الاستثمارات في أسواق النفط المتقلبة واستمرار ضعف سعر صرف الدولار اتجاه العملات الرئيسية الأخرى¹.

أما خلال سنة 2008 ارتفع سعر البرميل إلى (92,7) دولار خلال الفصل الأول، ثم إلى (117,5) دولار للبرميل خلال الفصل الثاني و(113,5) دولار في الفصل الثالث ليسجل انخفاضا بحوالي النصف حيث قدر بـ (52,5) دولار للبرميل، وذلك بسبب الأزمة المالية التي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ الكساد الكبير سنة 1929.

الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2009-2016)

شهدت هذه الفترة تقلبات معتبرة لأسعار النفط، وذلك ما بين الارتفاع خلال السنوات الأولى من هذه الفترة والانخفاض خلال السنوات الأخيرة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2009-2016)

الوحدة: (الدولار/البرميل)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر البرميل بالدولار	61,06	77,45	99,45	109,45	105,87	96,20	49,50

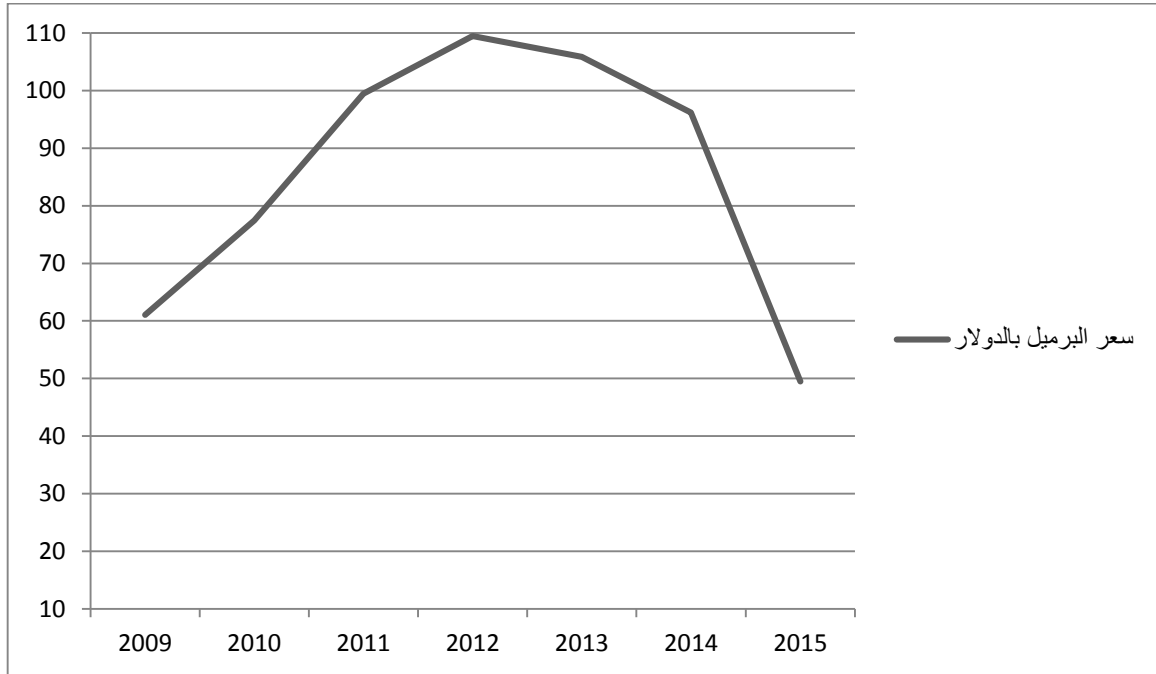
المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

- التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك لسنوات الدراسة: 2010-2012-2014-2016.

¹ مسعود ميهوب ، "دراسة قياسية لانعكاسات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلي الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، جامعة المسيلة، المسيلة، 2011/2012، ص115.

الشكل رقم (05): تطور أسعار النفط للفترة (2009-2016)

الوحدة: (دولار/البرميل)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن:

سعر البرميل قد عرف انخفاضا خلال سنة 2009 قدر بنسبة (34,5%) مقارنة بسنة 2008 وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي كان لها أثر كبير على سوق النفط بالرغم من أن سنة 2008 هي السنة التي شهدت بروز الأزمة المالية العالمية، إلا أنها لم تتأثر وذلك نتيجة للطلب المتزايد على النفط، ليبلغ بعدها سعر البرميل (77,45) سنة 2010 مقارنة بسنة 2009.

ليرتفع بعدها سعر البرميل خلال سنة 2011 إلى (99,45) دولار حيث تعود أسباب هذا الارتفاع إلى¹:

- عودة الحالة الطبيعية للإنتاج والتجارة العالمية من قبل الاقتصاديات الصاعدة في كل من آسيا، أفريقيا الجنوبية والقلق من توقف الصادرات النفطية وبالتالي انخفاض العرض.
ويتجاوز العالم الأزمة المالية عرف الاقتصاد العالمي انتعاشا بداية من سنة 2012 الشيء الذي انعكس بشكل ايجابي على أسعار النفط التي شهدت ارتفاعا خلال هذه السنة، ليعرف تراجعا خلال سنة 2013 بحوالي 4 دولار للبرميل.

¹ أحمد يوزيرة، "أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998-2013)", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد، جامعة سكيكدة، سكيكدة، 2013/2014، ص48.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

أما خلال سنة 2014 تأثرت أسواق النفط العالمية بعوامل مختلفة وضغوط جعلت أسعار الذهب الأسود تسجل مستويات قياسية عليا في آن ودنيا في آن آخر لم تسجلها منذ عام 2009، حيث بلغ سعر النفط (96,20) دولار للبرميل، ليستمر التراجع خلال سنة 2015 حيث شهدت هذه السنة تدهورا ملحوظ في سعر النفط، قدر بـ (49,50) دولار للبرميل، وذلك نتيجة للأسباب عديدة أهمها¹:

- الطلب والعرض العالمي على النفط؛
- العوامل الجيوسياسية (الجيوبوليتيكية): والمتمثلة في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق انتاج النفط وتكريره؛
- العوامل المناخية: حيث أن برودة الطقس أدت إلى زيادة الطلب على النفط وبالتالي زيادة سعره؛
- تغير سعر صرف الدولار: حيث أنه هناك علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر صرف الدولار؛
- نفاذ المستثمرين الماليين إلى سوق النفط.

الجدول رقم (07): تطورات أسعار النفط الشهرية خلال سنة (2016)

الوحدة: (الدولار/البرميل)

جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
26,5	28,7	34,7	37,9	43,2	45,8	42,7	43,1	42,9	47,9	43,2	51,7

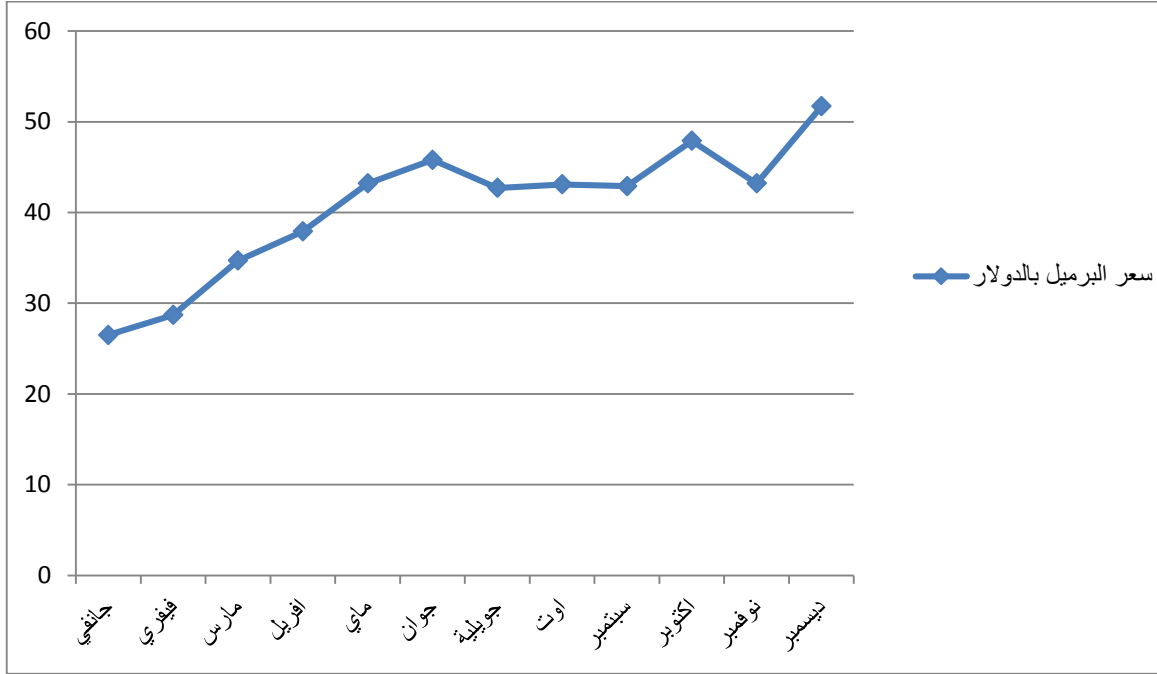
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الاوبك لسنة 2016.
- تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء لشهري يناير 2017، أبريل 2017.

¹ فاطمة الزهراء سعدي، "تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990-2005)", ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي، "انعكاسات أسعار النفط على الدول المصدرة له (المخاطر و الحلول)", جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015، صص 10-14.

الشكل رقم (06): تطورات أسعار النفط الشهرية خلال سنة (2016)

الوحدة: (الدولار/البرميل)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (07)

من خلال المعطيات السابقة يمكن ملاحظة أن:

المعدل الشهري لأسعار النفط طوال سنة 2016 قد عرف تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، حيث قدر بـ (26,5) دولار للبرميل شهر جانفي ليشهد مستوى تصاعدي على طول الأشهر الموالية ويصل إلى (47,9) دولار للبرميل شهر أكتوبر و (51,7) دولار للبرميل شهر ديسمبر، أين سجلت أسعار النفط متوسط قدر بـ (40,7) دولار للبرميل، أي انخفاض بـ (8,8) دولار مقارنة بسنة 2015.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

المطلب الثاني: تأثير تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الخارجية للجزائر

كان لتغيرات أسعار النفط تأثيرا واضحا على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي، خاصة منها الميزان التجاري، المديونية الخارجية، الاستثمار الأجنبي، وسوف نتطرق إليها كما يلي:

الفرع الأول: تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري للجزائر

يمثل قطاع المحروقات أهمية كبرى في هيكل التجارة الخارجية للجزائر، خاصة وأنها تتميز بعدم تنوع صادراتها وضعف القطاعات الأخرى فيها، وبالتالي فإن أي عجز أو فائض في الميزان التجاري يكون ناتجا عن التغيرات الحاصلة لأسعار النفط .

أولا: أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية

تقسم الصادرات في الجزائر إلى قسمين هما: صادرات خارج قطاع المحروقات وصادرات قطاع المحروقات والتي تعتبر أهم مورد للاقتصاد الجزائري، ولقد عرفت الصادرات الجزائرية تطورات متنوعة خلال الفترة الممتدة من (2000-2016) وهذا ما يوضحه الجدول الموالي .

الجدول رقم (08): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2016-2000)

الوحدة: (مليار/دولار)

السنوات	الصادرات الإجمالية (مليار دولار)	الصادرات من المحروقات (مليار دولار)	حصة الصادرات من المحروقات (%)	الصادرات خارج المحروقات (مليار دولار)	حصة الصادرات خارج المحروقات (%)	سعر النفط (الدولار)
2000	21,65	21,06	97,28%	0,59	2,72%	27,60
2001	19,09	18,53	97,06%	0,56	2,94%	23,12
2002	18,71	18,10	96,73%	0,61	3,27%	24,36
2003	24,47	24,00	98,07%	0,70	1,93%	28,10
2004	32,22	31,55	97,92%	0,66	2,08%	36,05
2005	46,33	45,59	98,40%	0,74	1,6%	50,64
2006	54,74	53,61	97,93%	1,13	2,07%	61,08
2007	60,59	59,61	98,38%	0,98	1,62%	69,08
2008	78,59	77,19	98,21%	1,40	1,79%	94,95
2009	45,18	44,41	91,72%	0,77	8,28%	61,06
2010	57,09	56,12	98,30%	0,97	1,7%	77,45
2011	72,89	71,66	98,31%	1,23	1,69%	99,45
2012	71,47	70,32	98,39%	1,15	1,61%	109,45

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

105,87	%1,64	1,05	%98,36	63,33	64,38	2013
96,20	%2,84	1,69	%97,16	58,34	60,04	2014
49,50	%5,69	2,58	%94,31	32,69	34,66	2015
40,7	%6,17	2,06	%93,83	27,10	28,88	*2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- موقع بنك الجزائر

- <http://www.bank-of-algeria.dz>

(تاريخ الاطلاع: 22/03/2017)

- التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016.

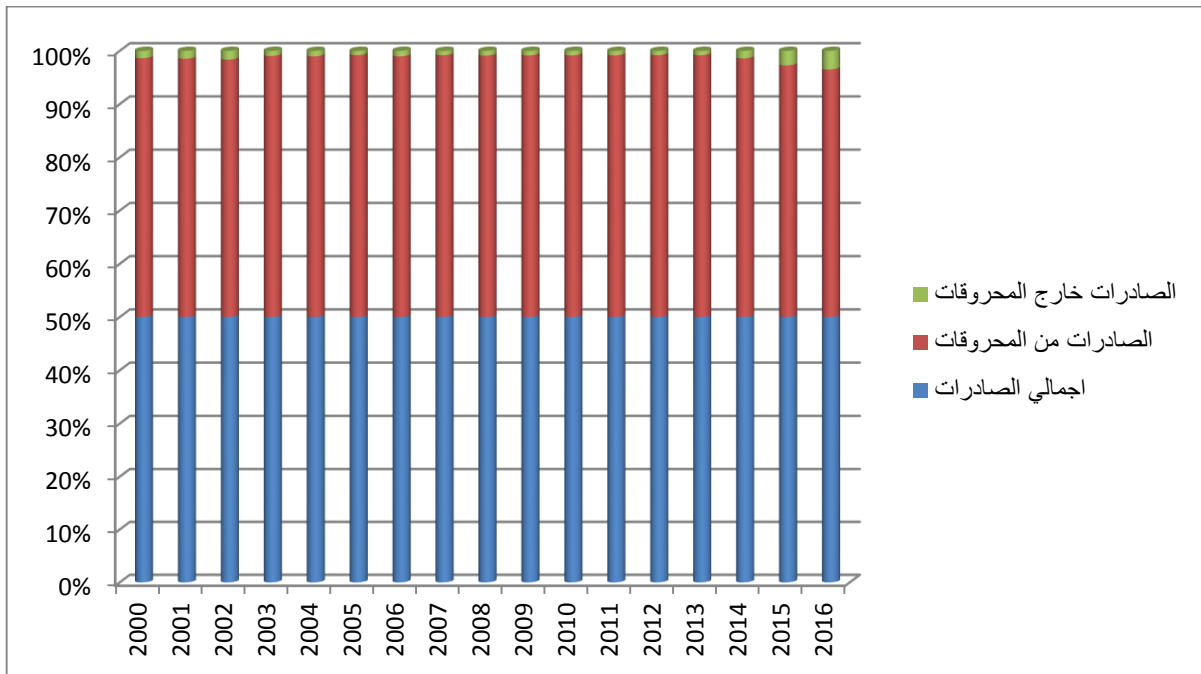
- احصائيات و حصائل وزارة التجارة على الموقع التالي:

- https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-durant-les-dix-premiers-mo2016_
(تاريخ الاطلاع: 22/03/2017)

- (*) احصائيات لعشرة أشهر من سنة (2016).

الشكل رقم (07): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار/دولار)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(08)

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

من البيانات السابقة يتضح أن قطاع المحروقات مهيم بشكل كبير على إجمالي الصادرات بنسبة تتراوح ما بين (97%-98%) طوال الفترة الممتدة من (2000-2008)، حيث قدرت أعلى قيمة لها بـ (77,19) مليار دولار سنة 2008 أي بنسبة (98,21%) من إجمالي الصادرات، والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي (1,79%) فهي تمثل في الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة حيث بلغت قيمتها (1,40) مليار دولار سنة 2008، في حين شهدت سنة 2009 انخفاضا في الطلب على النفط لتسجل الصادرات من المحروقات بقيمة (44,41) مليار دولار، لتشهد بعدها انتعاش خلال السنة 2010، 2011، 2012 حيث بلغت (71,66) مليار دولار سنة 2012، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فقد بقيت تشكل نسبة متواضعة تتراوح ما بين (1,7%-1,6%) من إجمالي صادرات .

أما سنة 2013 و2014 فقد شهدت هاتين السنتين تراجعاً في قيمة الصادرات من المحروقات أين قدرت قيمتهما على التوالي (58,34 - 63,33) مليار دولار أي انخفضت إلى نسبة (97,15%) من إجمالي الصادرات، لتتخفف مجدداً في سنة 2015 حيث قدرت بـ (32,69) مليار دولار ونجم هذا أيضاً عن انخفاض أسعار النفط لتنتهي بانخفاض سنة 2016 أين قدرت قيمتها بـ (27,10) مليار دولار.

ثانياً: تطورات الواردات الإجمالية الجزائرية

تتميز الواردات الجزائرية بالتنوع مقارنة بالصادرات وهذا راجع إلى ضعف الانتاج داخل الدولة، ولقد عرفت الواردات الجزائرية ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة الممتدة من (2000-2014) لتعرف انخفاضاً بداية من سنة 2015 و2016 وفيما يلي جدول يوضح تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من (2000-2016).

الجدول رقم (09): تطورات الواردات الإجمالية الجزائرية خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الواردات	9,35	9,48	12,01	13,32	17,95	19,86	68.,20	25,35	37,99
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	
الواردات	37,40	38,88	46,92	51,56	54,58	59,67	51,70	46,42	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- موقع بنك الجزائر

- تاريخ الاطلاع: (25/03/2017) <http://www.bank-of-algeria.dz>

- التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016.

- احصائيات و حصائل وزارة التجارة على الموقع التالي:

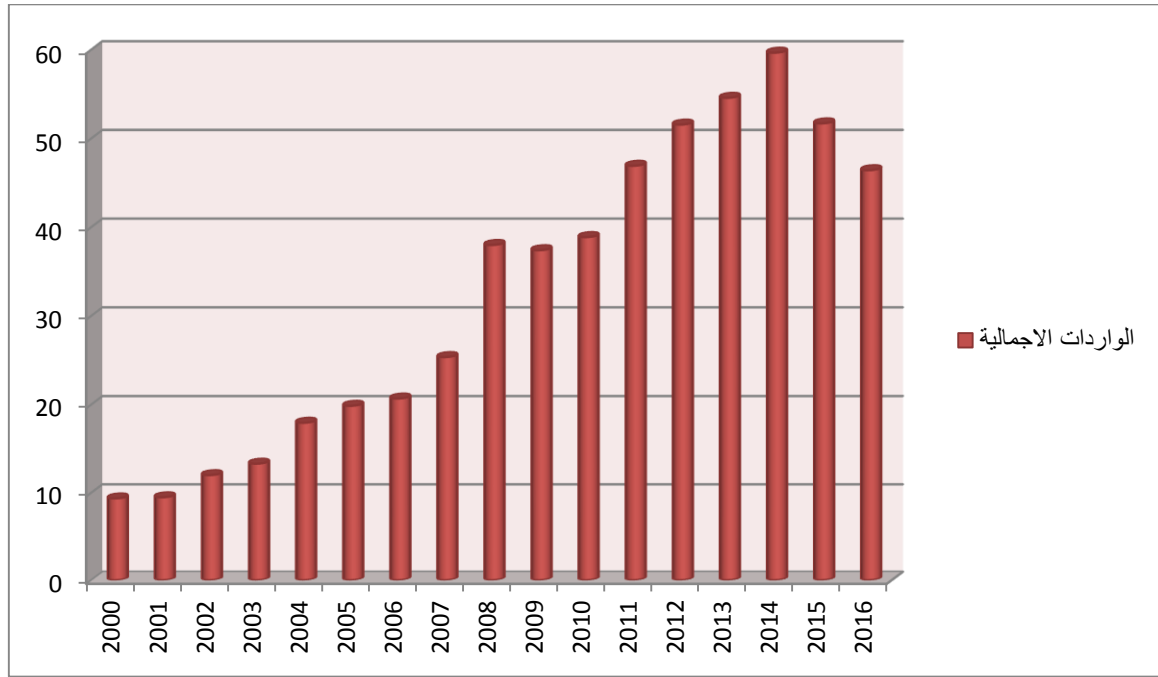
الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

- <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-durant-les-dix-premiers-mois-2016>.
(تاريخ اطلاق: 22/03/2017)

- (*) احصائيات لعشرة أشهر من سنة (2016).

الشكل رقم (08): تطور الواردات الإجمالية الجزائرية (2016-2000)

الوحدة: (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

نلاحظ من خلال البيانات السابقة أن الواردات الجزائرية شهدت في الفترة الممتدة من (2000-2014) ارتفاعا مستمرا نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات وبالتالي توسع الدولة في الاستيراد، هذا يعني أن قيمة الواردات تتأثر بصفة مباشرة بأسعار النفط لتبدأ خلال سنة 2015 بالانخفاض نتيجة تراجع موارد الدولة من حصيلة صادرات قطاع المحروقات ومن ثم اتباع الدولة لسياسة التقشف.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

ثالثا: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري

يعبر رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات من أجل معرفة الوضعية النهائية له إما في حالة عجز أو في حالة فائض، والجدول التالي يبين تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).

الجدول رقم (10): تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
م.ت	12,30	9,61	6,71	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,60
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016	
م.ت	7,78	18,14	25,96	20,16	9,72	0,32	-13,17	-17,74	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- موقع بنك الجزائر

- <http://www.bank-of-algeria.dz> (تاريخ الاطلاع: 22/03/2017)

- التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016.

- احصائيات و حصائل وزارة التجارة على الموقع التالي

- <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-durant-les-dix-premiers-mois-2016>. (تاريخ الاطلاع: 22/03/2017)

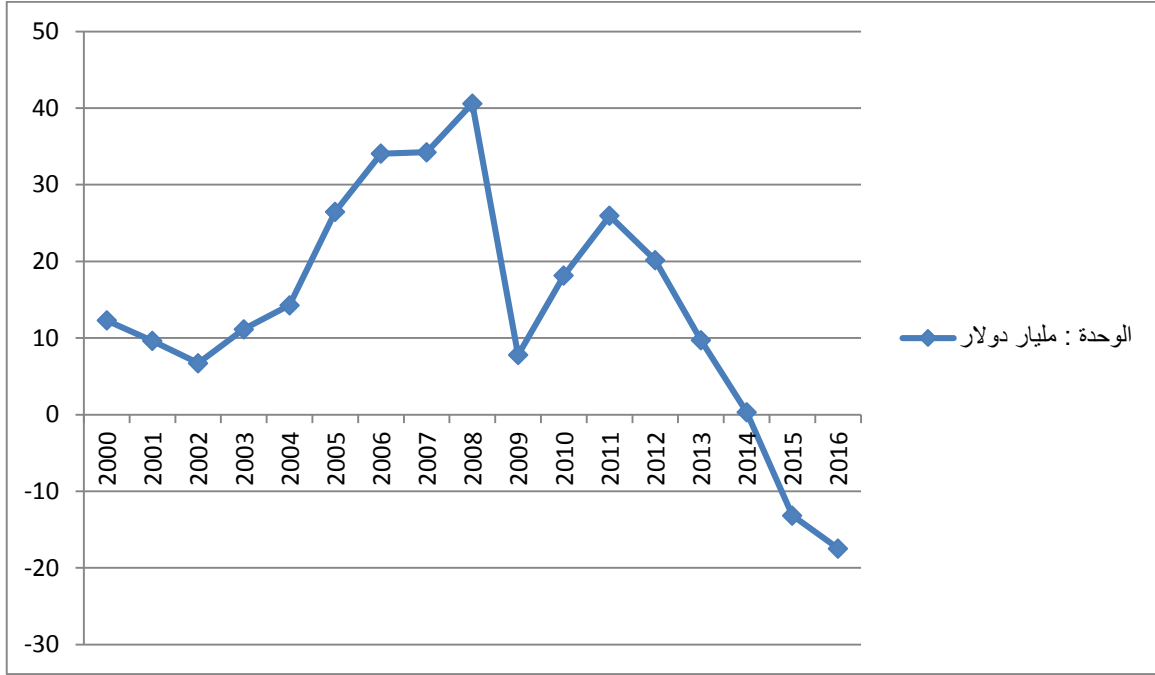
- (*) احصائيات لعشرة أشهر من سنة (2016).

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

ويمكن ترجمة رصيد الميزان التجاري في الشكل البياني الآتي:

شكل رقم (09): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دولار)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (10)

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن الميزان التجاري قد سجل طيلة الفترة الممتدة (2008-2000) فائضا بقيم متقلبة، حيث يأخذ أكبر فائض له خلال سنة 2008 أين قدر بـ (40,60) مليار دولار ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي بالدرجة الأولى، ليسجل بعدها قيمة دنيا خلال سنة 2009 بقيمة (7,78) مليار دولار ويعود ذلك الانخفاض قيمة الصادرات نتيجة تراجع أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، ليعود من جديد للارتفاع خلال سنتي 2010 و2011 وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل (107,46) دولار سنة 2011.

كما عرفت سنة 2012 انخفاضا قدر بـ (20,16) مليار دولار في حين حققت سنة 2015 عجزا قدر بـ (13,17) مليار بسبب تناقص العائدات النفطية ونقص الصادرات الأخرى وزيادة قيمة الواردات، مقابل شبه توازن في 2014 حيث قدرت بـ (0,32) مليار دولار، أما سنة 2016 سجلت عجز بـ (17,74) مليار دولار مقابل عجز قدر بـ (13,17) مليار دولار في سنة 2015 أي بزيادة العجز إلى (4,8%).

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمار الأجنبي في الجزائر

أكدت تجربة الجزائر في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر بأنها خطت خطوة مهمة وقطعت أشواطاً كبيرة في طريق تهيئة مناخ الاستثمار الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مع مطلع الألفية الثالثة، وذلك من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها ومختلف التشريعات والقوانين المصدرة وكذا تخصيص الحصص المالية الضخمة لمبادرة هذه النشاطات، ويمكن رصد رصيد الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016) من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (11): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
2000	0,43	2008	2,64
2001	1,19	2009	2,74
2002	1,06	2010	2,30
2003	0,63	2011	2,58
2004	0,88	2012	1,49
2005	1,08	2013	1,69
2006	1,79	2014	1,48
2007	1,66	2015	0,58

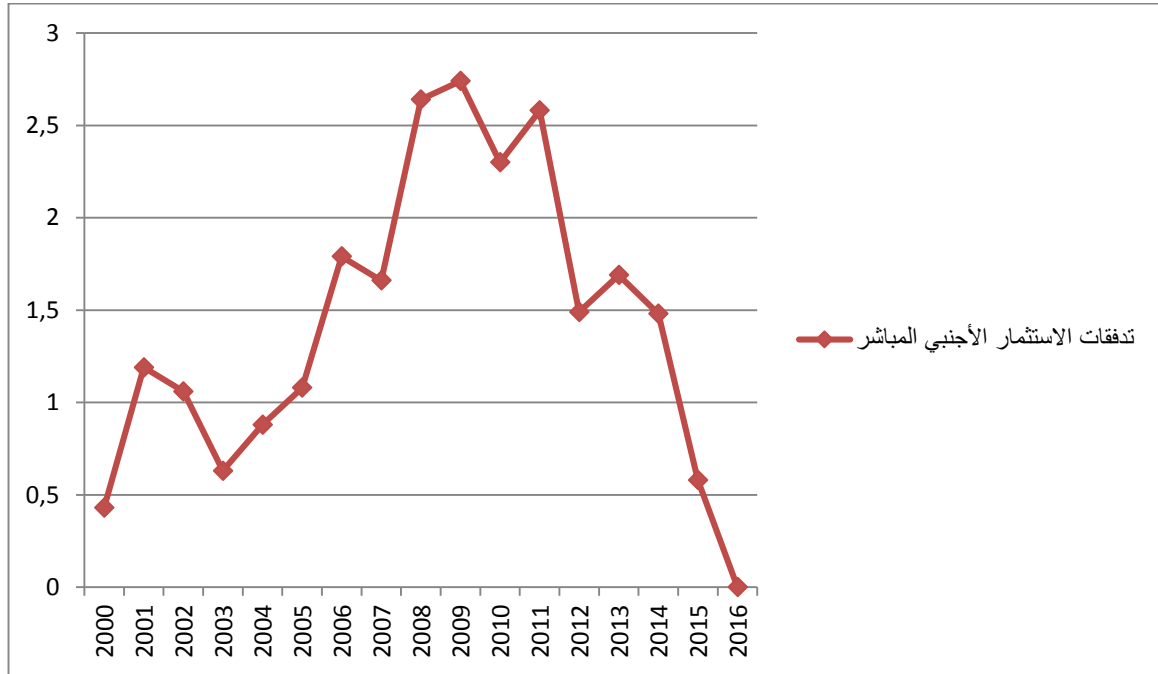
المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي للبنك الدولي على الموقع التالي:

(تاريخ الاطلاع: 10 /04/2017) <http://data.albankaldawli.org/indicator/N.GD.Z>

الشكل رقم (10): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

ما يمكن ملاحظته من خلال المعطيات السابقة، أن الفترة الممتدة من (2000-2002) تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها لقطاع المحروقات حيث قدرت سنة 2000 بـ (0,43) مليار دولار لتصبح سنة 2001 بـ (1,19) مليار دولار لتتخفف بعدها إلى (1,06) مليار دولار سنة 2002، في حين عرفت سنة 2004 هي الأخرى استمرار الانخفاض حيث قدرت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر بـ (0,88) مليار دولار، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط وبالتالي عدم جذب الاستثمارات الخاصة وأن الجزائر غير جاذبة للاستثمارات في القطاعات الأخرى كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقطبته البلدان المجاورة لترتفع بعدها خلال الفترة الممتدة من (2005-2011) أين سجلت أعلى قيمة لها سنة 2009 قدرت بـ (2,74) مليار دولار ويمكن ارجاح هذه التحسينات إلى تحسن الوضع الأمني بالإضافة إلى تطور وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، كما يمكن أن يكون هذا التحسن ناجم عن توسع اهتمام المستثمرين ببعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

أما الفترة (2012-2016) شهدت هذه الفترة تراجعاً غير مسبوق للتدفقات المالية، حيث سجلت الجزائر أسوأ حصيلة لها على الإطلاق منذ عشرية من الزمن، ولكن ما يمكن ملاحظته أن قطاع المحروقات شكل أهم المصادر الجاذبة خلال السنوات الماضية، إلا أن دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل جعل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في انخفاض

مستمر.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية للجزائر

لقد عرف الاتجاه العام لحجم المديونية الخارجية للجزائر خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي منحني تصاعدي، وهذا بسبب تطبيقها لبرامج التنمية الاقتصادية وتراجع أسعار النفط خلال سنة 1986، بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى، حيث أن أزمة المديونية التي عاشتها الجزائر ابتداء من سنة 1986، ليست أزمة سيولة مؤقتة ناجمة عن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، بل هي أزمة هيكلية.

يمكن إظهار انعكاس تقلبات أسعار النفط على الدين الخارجي من خلال معرفة تطور هذه الديون طوال الفترة الممتدة من (2000-2016) والتي سيتم إدراجها في الجدول التالي:

جدول رقم (12): تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دولار)

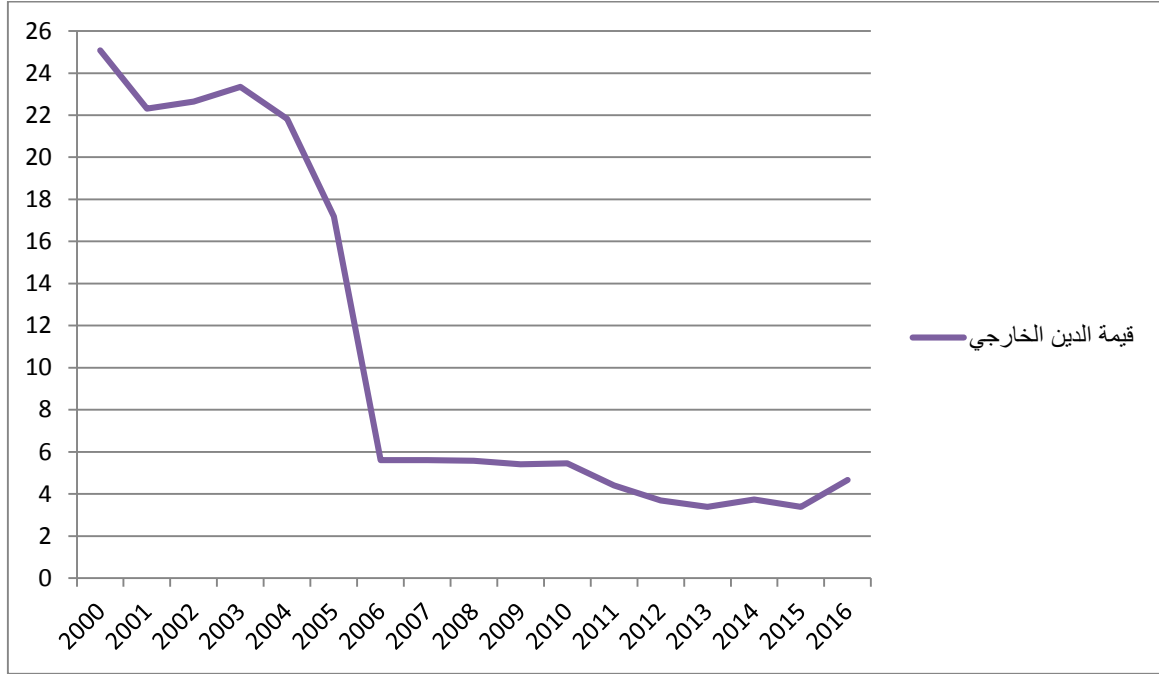
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قيمة الدين الخارجي	25,08	22,31	22,64	23,35	21,82	17,19	5,61	5,61	5,58
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
قيمة الدين الخارجي	5,41	5,45	4,4	3,69	3,39	3,73	3,38	4,67	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات الدراسة: 2004-2008-2013-2014-2015-2016.

الشكل رقم (11): تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن مستويات الديون الخارجية قد عرفت تراجعاً مستمراً حيث قدرت خلال سنة 2000 بـ (25,08) مليار دولار لتصبح بعد انخفاض مستمر بـ (5,45) مليار دولار سنة 2010، حيث تزامن هذا الانخفاض مع الارتفاع الحاصل في أسعار النفط وذلك في بعض السنوات بتزايد المداخيل المالية المحققة من وراء ذلك وهذا يعود إلى تبني الجزائر سياسة محكمة في استعمال هذه الفوائض المالية لإدارة ديونها الخارجية من خلال سياسة الدفع المسبق للديون والتي تم تطبيقها سنة 2006 وهي الفترة التي عرفت انخفاً حاداً في مستوى الديون الخارجية لتواصل الانخفاض، حيث قدرت خلال سنة 2016 بـ (4,67) مليار دولار.

الفرع الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري

تؤدي التقلبات التي تحدث على مستوى قيمة العملة إلى إحداث اختلال على مستوى الاقتصاد ككل، بل تؤدي إلى اختلال جزئي في سوق تلك السلعة، وإذا كانت سلعة قاعدية كالنفط، وهو واقع الأمر في الاقتصاد الجزائري حيث عرفت قيمة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو العديد من التغيرات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

الجدول رقم (13): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو خلال الفترة (2000-2016)

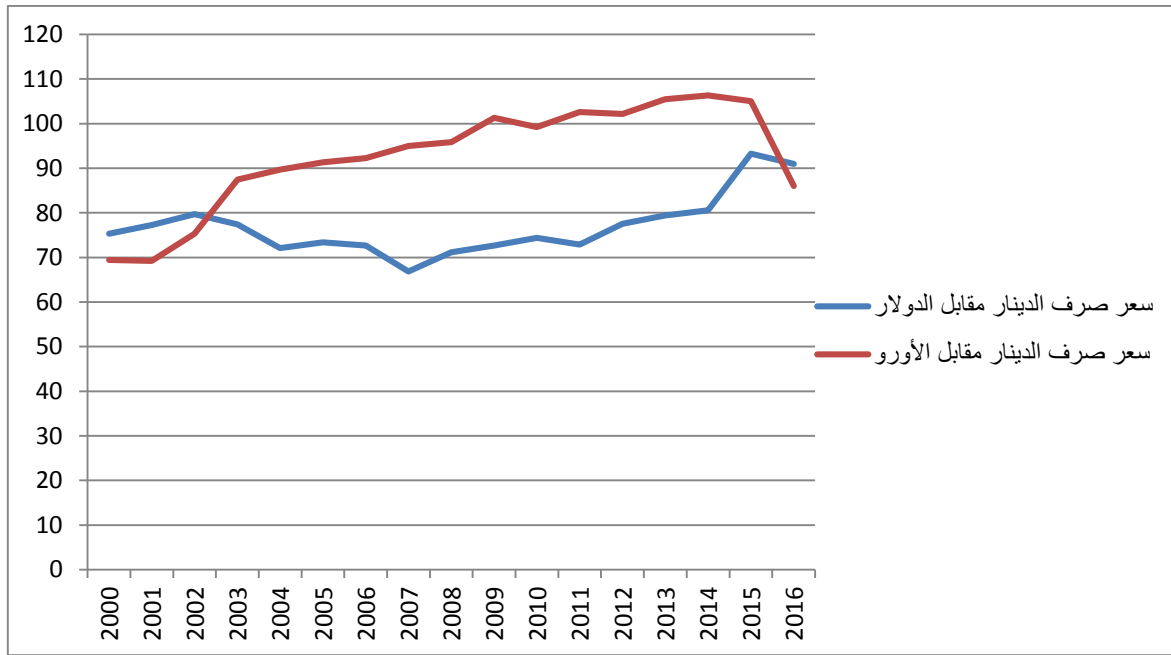
الوحدة: (سعر صرف متوسط الفترة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مقابل الدولار	75,31	77,26	79,68	77,37	72,06	73,36	72,64	66,82	71,18
مقابل الأورو	69,43	69,20	75,34	87,47	89,64	91,30	92,24	94,99	95,86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
مقابل الدولار	72,64	74,4	72,85	77,55	79,38	80,56	93,24	91,00	
مقابل الأورو	101,29	99,19	102,61	102,16	105,43	106,30	105	86,00	

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المواقع الإلكترونية التالية

- <http://www.elkhabar.com/press/article/11974/#sthash.PHb6w4mr.dpbs-> (تاريخ الاطلاع: 29/04/2017)
- <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-> (تاريخ الاطلاع: 29/04/2017)

الشكل رقم (12): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

من معطيات الجدول السابق يمكن ملاحظة أن الفترة الممتدة من (2000-2002) سجلت قيمة الدينار الجزائري انخفاضا بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل الأورو، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من (75,31) دج سنة 2000 إلى (79,68) سنة 2002، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت من (69,43) دج في سنة 2000 إلى (75,34) سنة 2002، في حين عرفت سنة 2003 ارتفاعا لقيمة الدينار مقابل

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

الدولار حيث قدرت بـ (77,37) دج إلى (72.06) سنة 2004 حيث تزامنت هذه الفترة مع ارتفاع أسعار النفط، هذا ما أدى إلى زيادة حجم الصادرات الوطنية الجزائرية، واستمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع حتى سنة 2007.

أما سنة 2008 فقد عرفت ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار حيث وصل إلى (71,18) دج مقابل دولار الواحد وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية، حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة مقابل انخفاض الدينار من جديد خلال الفترة الممتدة من (2009-2013) رغم الفائض المسجل في الميزان التجاري، كون أن هذا الفائض ناتج عن تزايد الصادرات من المحروقات والمقدرة بالدولار الأمريكي، في حين عرفت الفترة الممتدة من (2014-2016) انخفاضا كبيرا لقيمة الدينار مقابل الأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات وتداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد وتقلبات السوق تم اللجوء إلى خفض الإداري للدينار حيث سجلت أقصى قيمة له سنة 2015 والتي قدرت بـ (93,24) مقابل الدولار الواحد.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الداخلية للجزائر

تعتبر الجزائر دولة نفطية تتحدد مداخيلها بالتغيرات التي تشهدها أسعار النفط في السوق النفطية، وبالتالي فإن هذه الأخيرة يكون لها أثرا بالغا على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي .

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج الداخلي الإجمالي للجزائر

يستعمل الناتج المحلي الإجمالي لقياس الإنتاج المحلي في دولة معينة خلال مدة معينة، ويعتبر أهم مؤشر للتوازن الداخلي لأي اقتصاد، وبما أن الجزائر دولة نفطية، فإن الناتج المحلي الإجمالي تربطه علاقة طردية بقطاع المحروقات، وأي تحسن على مستوى أسعار النفط يكون له أثر واضح على قيم الناتج الداخلي الإجمالي المحققة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

الجدول رقم (14): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دولار)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الإجمالي	54,79	54,71	56,75	67,86	85,34	103,10	117,29	134,16	170,27
معدل النمو	2,2	4,61	5,6	7,2	4,3	5,9	1,69	3,39	2
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
الناتج الداخلي الإجمالي	137.21	161.16	199.30	207.8	208.7	220.1	172.3	166	
معدل النمو	1,59	3,6	2,8	3,29	2,8	4,09	3,9	3,4	

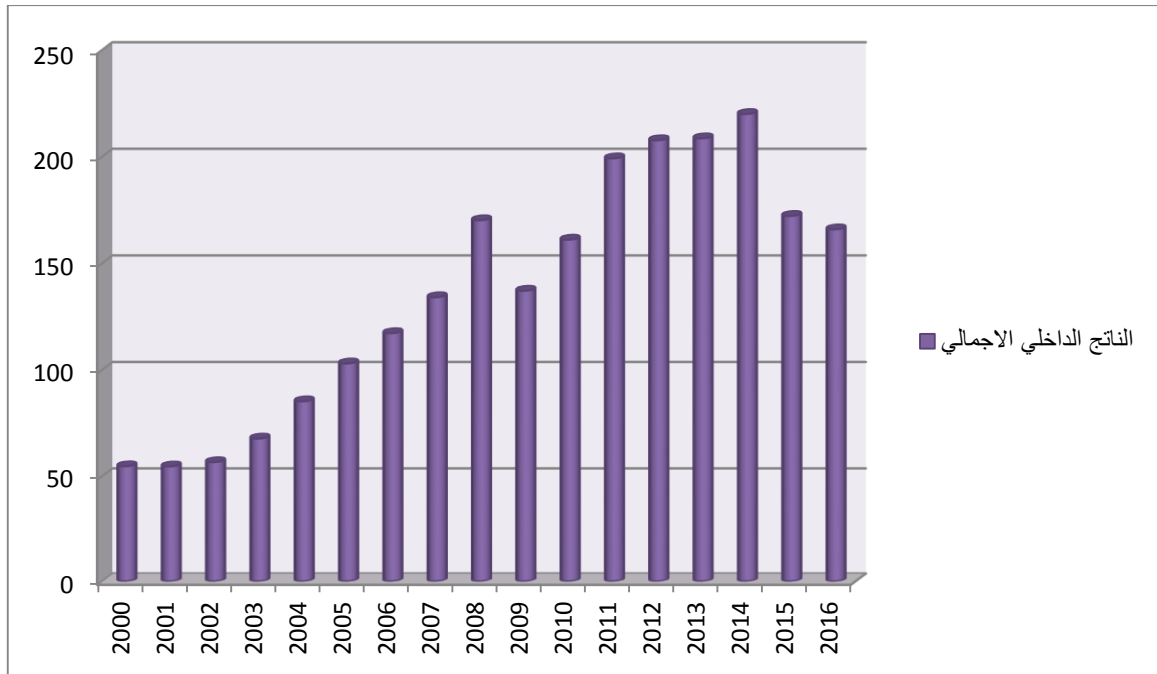
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع التالي:

- <http://data.albankaldawli.org/indicator/N.GDP.MKT>

(تاريخ الاطلاع 13/04/2017)

الشكل رقم (13): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)

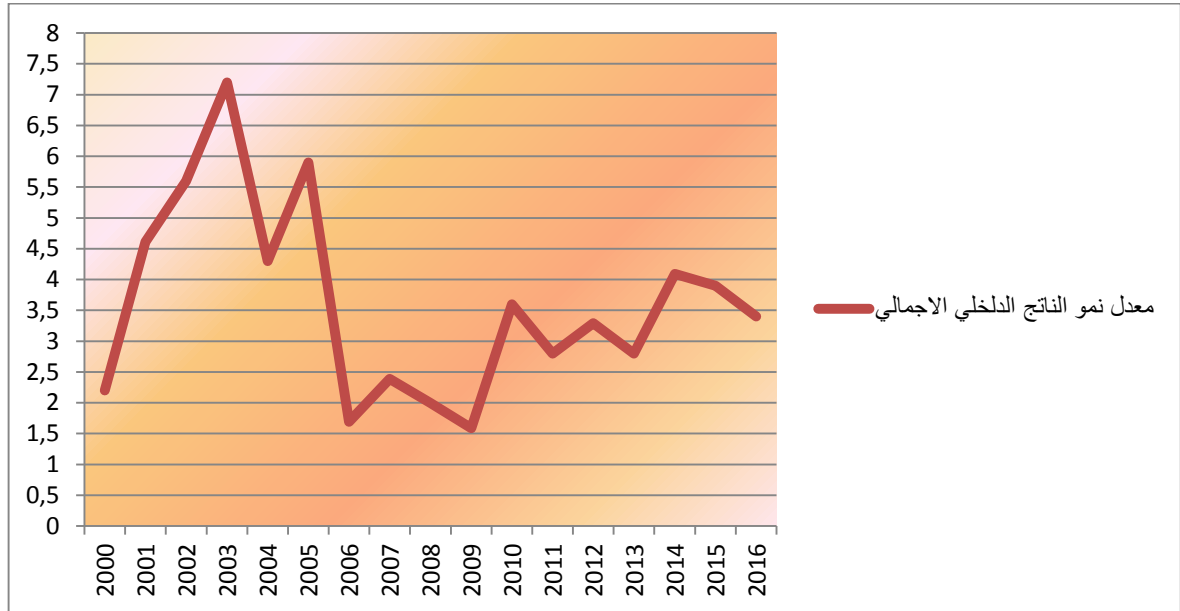
الوحدة: (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

الشكل رقم (14): معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

يتضح من خلال الجدول السابق أن قيم الناتج الداخلي الإجمالي قد شهدت نمطا تصاعديا خلال الفترة (2008-2000) حيث قدرت سنة 2000 بـ (54,79) مليار دولار لتقدر خلال سنة 2008 بـ (170,27) مليار دولار، وما يمكن ملاحظته هو أن معدل نمو الناتج الداخلي شديد التقلب وهذا يعكس الهيكل الاقتصادي للجزائر وما يبرر ذلك هو اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات الذي يعتبر المساهم الرئيسي في نمو الناتج المحلي الخام للجزائر وبالتالي فإن تغير أسعار النفط له دور كبير في تراكم الناتج الداخلي الإجمالي من عدمه، حيث أن أعلى نسبة النمو سجلت خلال سنة 2003 أين شهد نمو الناتج الداخلي الخام ارتفاعا انتقل من (2,2%) سنة 2000 إلى (2,7%) سنة 2003 ويرجع ذلك إلى¹:

- ارتفاع عائدات قطاع النفط نتيجة ارتفاع أسعاره إلى أرقام قياسية؛
 - الإصلاحات التي خصتها الدولة في قطاع التجارة الخارجية كإلغاء احتكار الدولة للنشاط التجاري وهذا ما أعطى نوعا من صلاحيات أكبر للمصدرين المحليين لممارسة نشاطهم.
- أما خلال سنة 2009 فقد انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي تزامنا مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط وذلك راجع للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي سنة 2008 وظهرت آثارها سنة 2009 وهذا ما أثر على الطلب في السوق النفطية وبالتالي انخفض نمو الناتج الداخلي للجزائر.

¹ علي حمزة، الياس حفيظ، "امكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي -حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2010)-"، مجلة تنظيم العمل، العدد 05، ص10.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

أما الفترة الممتدة من (2010-2016) فقد شهدت معدلات نمو الناتج الداخلي الإجمالي بعض الاستقرار حيث تراوحت ما بين (2,8%) سنة 2011 و(4,09%) سنة 2014، أين انخفض الناتج المحلي الإجمالي من (220,1) مليار دولار سنة 2014 إلى (166) مليار دولار سنة 2016 .

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على المستوى العام للأسعار والتضخم في الجزائر

إن ارتفاع أسعار النفط يعكسها التضخم الذي يقيس ارتفاع مستوى الأسعار العامة للسلع والخدمات على مدى فترة من الزمن، هكذا يعتبر التضخم تآكل للقوة الشرائية للنقود عندما تقيم بقيمتها الحقيقية، حيث أن ارتفاع أسعار النفط هو يمثل صدمة تضخمية تؤدي هذه الأخيرة إلى ارتفاع معدل أسعار المنتجات ورواتب العمال، والجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم خلال الفترة (2000-2016).

الجدول رقم(15): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2016-2000)

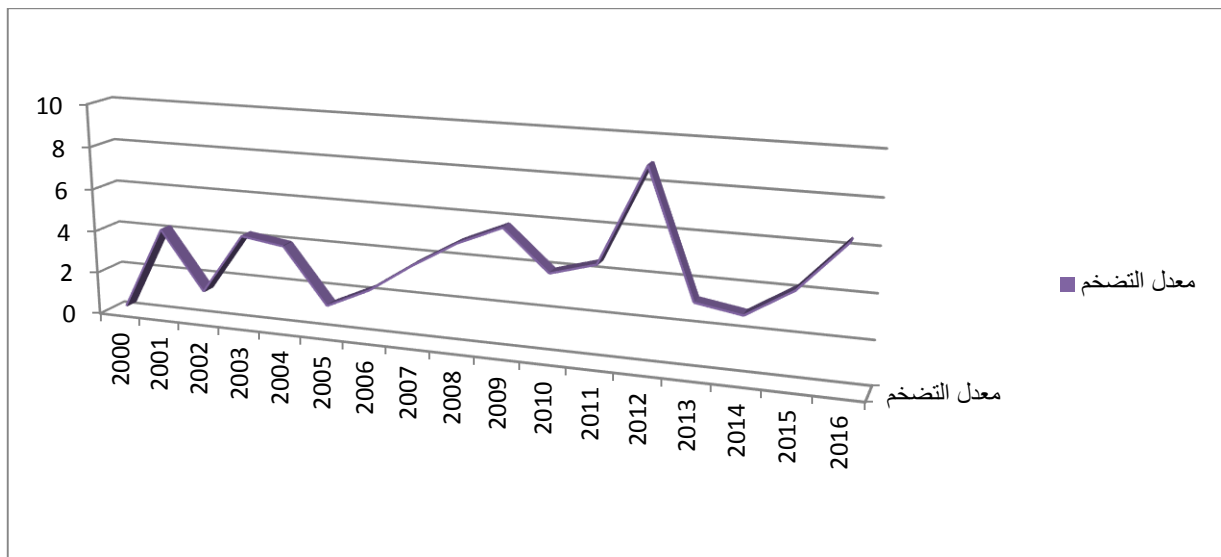
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم%	0,30	4,20	1,43	4,26	3,97	1,38	2,32	3,67	4,86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل التضخم%	5,74	3,91	4,50	8,92	3,26	2,92	4,20	6,4	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المواقع التالية :

(تاريخ الاطلاع: 29/03/2017) [-https://ar.actualitix.com/country/dza/araalgeria](https://ar.actualitix.com/country/dza/araalgeria)

(بتاريخ الاطلاع: 29/03/ 2017) [-unemployment-rate.php9](http://unemployment-rate.php9)

الشكل رقم (15): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2016-2000)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (15)

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن سنة 2000 قد عرفت أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر حيث قدر بـ (3,30%) وهو أدنى معدل سجله الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وذلك راجع لعدة أسباب منها (تحرير الأسعار وتعديل معدلات الفائدة، الصرامة في تسيير الكتلة النقدية، البحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط) في حين شهدت سنة 2001 نسبة (4,2%) وهذا نتيجة الانطلاق في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).

أما الفترة الممتدة من (2002-2006) عرفت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث قدر معدل التضخم بـ (1,43%) سنة 2002 ليستقر عند نسبة قدرت (2,32%) سنة 2006، مقابل ارتفاع بوتيرة متسارعة خلال الفترة الممتدة من (2007-2009) ويعود سبب ذلك لنمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية المستوردة، لينخفض سنتي 2013 و2014 نتيجة لرفع البنوك موجوداتها لدى بنك الجزائر بالموازاة مع ركود قطاع المحروقات، أما سنتي 2015 و2016 ارتفعت معدلات التضخم وذلك بسبب:

- مساهمة انخفاض أسعار صادرات المحروقات في زيادة الضغوطات التضخمية في الداخل بحيث جعل الاقتصاد يواجه صعوبات من أهمها: تجميد الأجور (حيث يكون من الصعب تخفيض الأجور بعد ارتفاعها)؛
- نقص حصيلة الضرائب على دخول المصدرين للمحروقات وهذا جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض عملتها وزيادة الإصدار النقدي.

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الجزائر

تعد البطالة مشكلة عالمية تعاني منها جميع دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إذ يترتب عليها العديد من الآثار السلبية الاقتصادية كانت أو اجتماعية وهذا من خلال تراجع الإنتاج الوطني من جهة ومن جهة أخرى فقدان الأفراد الحافز والمهارة والثقة بالنفس.

إن الجزائر كغيرها من دول عالم، مازالت تعاني من تفاقم مشكلة البطالة، وذلك راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي أي أن كل مداخيله تعتمد على المحروقات بصفة مباشرة وبالتالي أي انخفاض في أسعار النفط مثلا سيؤثر على تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

الجدول رقم (16): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة %	29,50	27,31	25,66	23,72	17,66	15,27	12,51	13,79	11,33
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل البطالة %	10,17	9,96	9,97	11,00	9,83	10,60	11,58	9,9	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المواقع التالية :

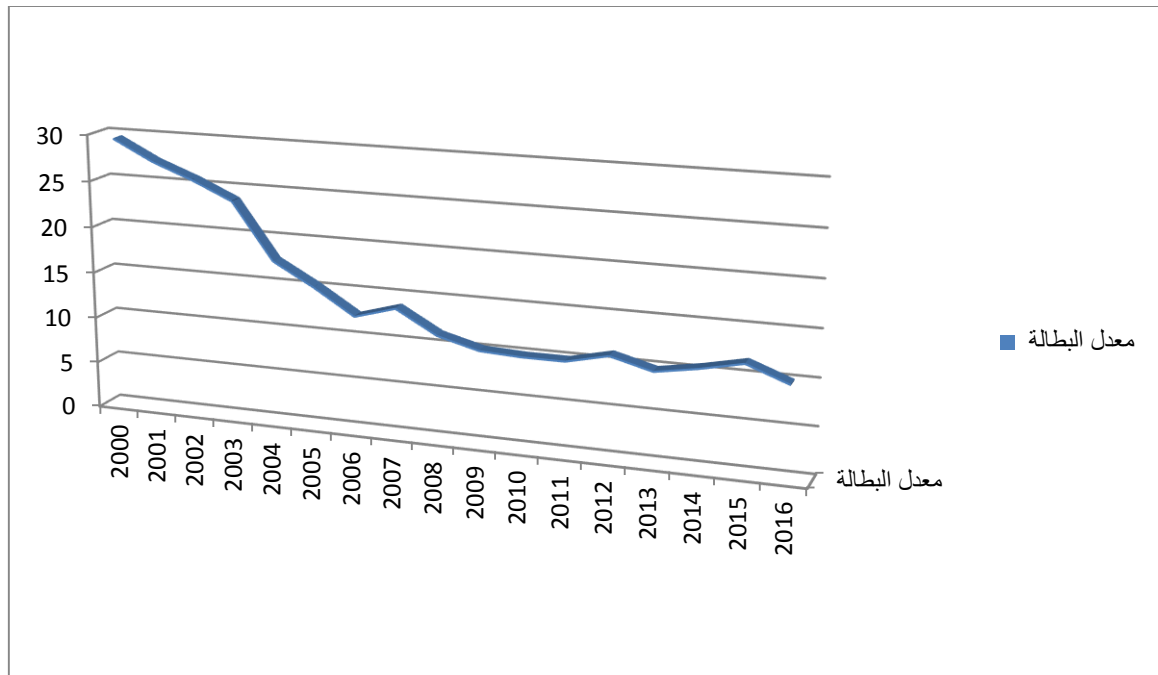
- <http://www.albankaldawli.org>

(تاريخ الاطلاع: 22/04/2017)

- www.ONS.dz

(تاريخ الاطلاع: 22/04/2017)

الشكل رقم (16): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (16)

من خلال المعطيات السابقة، نلاحظ أن نسبة البطالة في انخفاض مستمر حيث تقلصت من (29,50%) سنة 2000 ليصبح سنة 2003 (23,72%) ويرجع ذلك إلى أن الدولة تدخلت لمؤازرة الفئات المتضررة من البطالة ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بارتفاع أسعار النفط، مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى مثل برنامج التنمية الفلاحية والريفية وبرامج تمويل مختلف برامج دعم الشباب،

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

وبالتالي أثر ذلك بالإيجاب على سوق العمل مما أدى إلى تقليص حجم البطالة ليصل بعدها إلى (17,66%) سنة 2004 وكان هذا التراجع بسبب مساهمة القطاع الخاص في التشغيل ليستمر في الانخفاض أين سجلت نسبة البطالة بـ (15,27%) إلى (6,96%) سنتي 2005 و2010، حيث تزامنت هذه الفترة مع ارتفاع أسعار النفط مما أعطي دافعا قويا للسياسة المالية وهذا ساهم في تحسين بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها ارتفاع حجم الاستثمارات المباشرة، لتعرف بعدها تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث قدرت بـ (9,97%) سنة 2011 لتصبح (9,9%) سنة 2016 ويعود السبب الرئيسي لارتفاع البطالة في الجزائر إلى وقف الوظائف الوهمية في الإدارات العمومية الذي كان مستمرا بفعل أسعار النفط المرتفعة في مقابل الضعف الهيكلي في الاقتصاد الحقيقي.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

المبحث الثالث: انعكاسات تغيرات أسعار النفط على إيرادات ونفقات الميزانية العامة للجزائر

إن أهم ما يميز السياسة المالية للدولة وميزانيتها العامة هو اعتماد إيراداتها بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات، وكما نعلم أن أسعار النفط تتحدد خارجيا في الأسواق النفطية، وبالتالي تبقى الجزائر رهينة تلك التقلبات التي تطرأ على هذه الأسعار فإن استقرار وتوازن الميزانية العامة للدولة يكون حساسا بالصددمات الخارجية سواء كانت سلبية بالانخفاض أسعار المحروقات أو إيجابية بالارتفاع أسعارها.

المطلب الأول: أسعار النفط وانعكاساتها على إيرادات الجباية النفطية للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

تشكل الجباية النفطية موردا أساسيا للميزانية العامة في الجزائر، فهي لها وزن لا يستهان به وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار النفط بمعنى أن ارتفاع حجم الصادرات النفطية في ظل ارتفاع أسعارها يؤدي إلى زيادة إيراداته والجدول التالي يبين تطور الإيرادات العامة خلال الفترة الممتدة من (2000-2016).

الجدول رقم(17): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	أسعار النفط (بالدولار)	إجمالي الإيرادات	إيرادات الجباية من المحروقات	إيرادات الجباية خارج المحروقات	نسبة إيرادات الجباية من إجمالي الإيرادات الكلية	نسبة إيرادات الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات الكلية
2000	27,60	1578,16	1173,24	404,92	74,34	25,66
2001	23,12	1505,53	950,3	555,23	63,12	36,88
2002	24,36	1603,19	1007,9	595,29	62,86	37,14
2003	28,10	1974,4	1350	624,4	68,37	31,63
2004	36,05	2229,7	1570,7	659	70,44	29,56
2005	50,64	3012,6	2352,7	659,9	78,09	21,91
2006	61,08	3693,8	2799	840,5	75,77	24,33
2007	69,08	3687,8	2796,8	883,1	75,83	24,17
2008	94,95	5190,5	4088,6	1101,6	78,77	21,23
2009	61,06	3676	2412,7	1262,4	65,63	34,37
2010	77,45	4379,6	2905	1470,2	66,33	33,67
2011	99,45	5790,1	3979,7	1810,4	68,73	31,27
2012	109,45	6339,3	4184,3	2155	66	34
2013	105,87	5940,9	3678,1	2262,8	61,91	38,09
2014	96,20	5719	3388,3	2330,7	59,24	40,76

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

65,11	34,89	3050	1634,6	4684,6	49,50	2015
64,56	35,44	2722,6	1682,5	4747,4	40,70	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

<http://www.elkhabar.com/press/article>

(تاريخ الاطلاع: 16/04/2017)

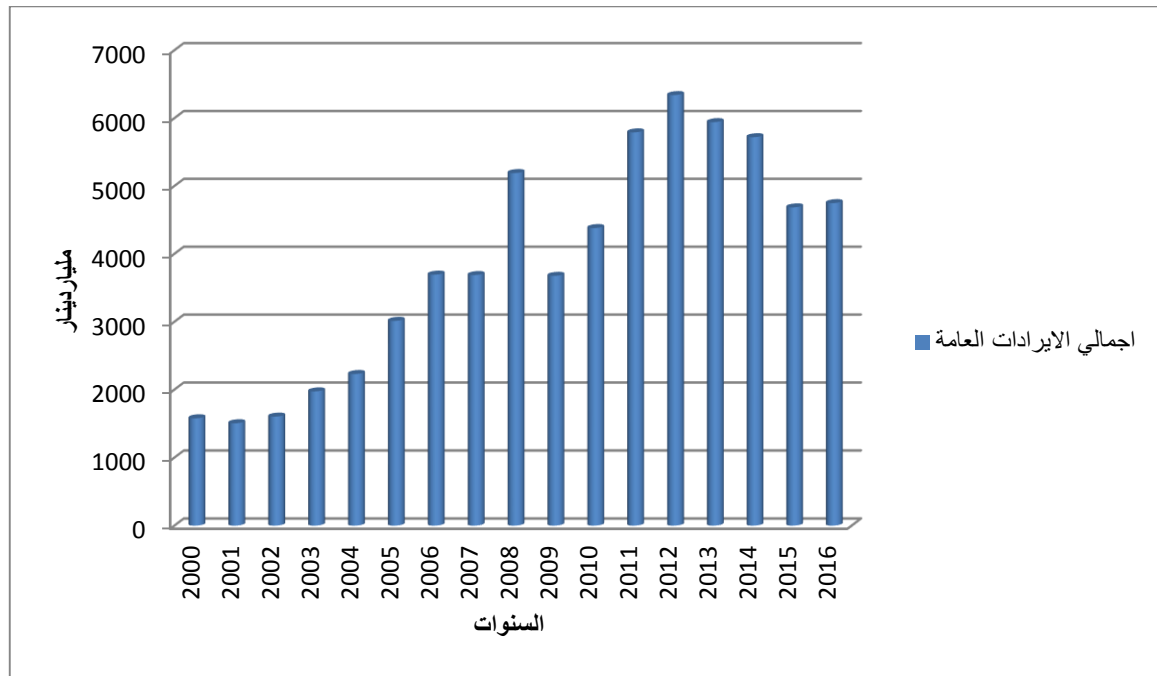
- الموقع الإلكتروني التالي:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات الدراسة: 2012-2013-2014-2015-2016.

- كمال باصور، "أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000-2014)", ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له (المخاطر و الحلول)", جامعة المدية، الجزائر، يومي 08/07 أكتوبر 2015، ص11.

الشكل رقم (17): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال (2000-2016)

الوحدة: (مليار دينار)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (17)

من خلال معطيات الجدول السابق يمكن ملاحظة أن الإيرادات الكلية سجلت خلال سنة 2001 انخفاضا معتبرا بـ (1505,53) مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2000 وذلك يعود إلى:

- الانخفاض النسبي لأسعار النفط حيث قدرت الإيرادات الجباية من المحروقات بـ (650,3) مليار دينار أي بنسبة (12,63%) من الإيرادات الكلية؛

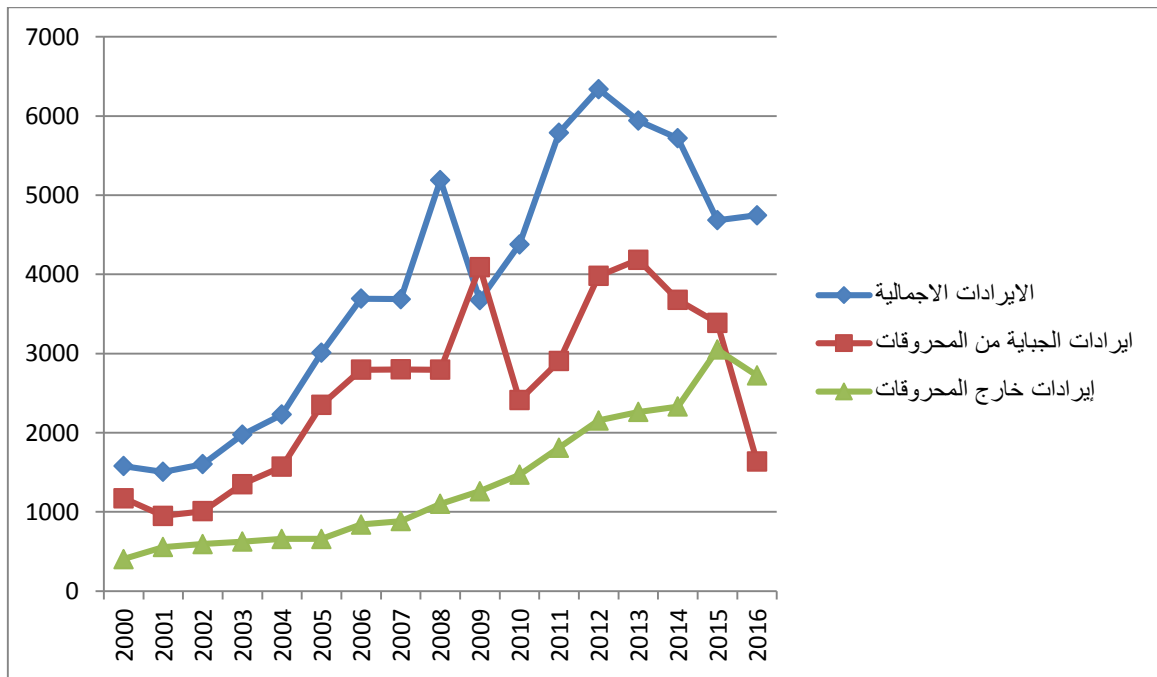
- شروع الدولة في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وسياسة اقتصادية جديدة تخرج الاقتصاد من حالة الركود. أما الفترة الممتدة من (2003-2008) أخذت الإيرادات الكلية منحني تصاعدي حيث ارتفعت هذه الأخيرة بصفة مضطربة خاصة في سنة 2004 ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية وانتعاش السوق النفطية،

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

حيث تطورت العوائد النفطية بشكل ملحوظ أين وصلت الإيرادات النفطية سنة 2008 إلى (4088,6) مليار دينار أي بنسبة (78,77%) من الإيرادات الكلية.

وفي سنة 2009 سرعان ما عرفت الإيرادات الكلية انخفاضا حيث قدرت بـ (3676) مليار دينار ويرجع هذا الانخفاض إلى الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية سنة (2008) والتي كان لها أثرا واضحا على سوق النفط، أما سنتي 2010 و 2011 شهدت ارتفاعا طفيفا سجلت على التوالي بـ (4379,6)(5790,1) مليار دينار حيث قدرت مساهمة إيرادات الجباية النفطية على التوالي بنسبة (66,33%)(68,73%) من مجموع الإيرادات الكلية، التي سجلت خلال سنة 2013 بـ (5940,9) مليار دينار مقابل (6339,3) مليار دينار سنة 2012، أي بانخفاض قدره (394,4) مليار دينار، في المقابل لم يكن الارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات التي انتقلت من (215,6) مليار دينار في 2012 إلى (2262,7) مليار دينار في 2013 بمثابة تعويض الانخفاض الذي شهدته إيرادات الجباية من المحروقات في 2013 حيث بلغت هذه الأخيرة (3678,1) مليار دينار مقابل (4054,4) مليار دينار سنة 2012 في حين شهدت سنوات 2014، 2015، 2016 تحسنا ملحوظا بالنسبة للإيرادات خارج المحروقات حيث سجلت على التوالي (2330,7) (3050) (2722.6) أي بنسبة تتراوح ما بين (41%-66%) من إجمالي الإيرادات وذلك راجع إلى التحسن الملاحظ في تحصيل الضرائب والرسوم والحقوق، مقارنة بتراجع قوي خلال السنوات الثلاث الأخيرة للإيرادات من الجباية النفطية حيث تراوحت حصتها من إجمالي الإيرادات (36%-60%).

الشكل رقم (18): تطورات الجباية النفطية في الجزائر مقارنة بإجمالي الإيرادات خلال الفترة (2000-2016) الوحدة: (مليار دينار جزائري)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (18)

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

يتضح جليا من خلال المنحنى البياني أنه هناك تقارب بين إيرادات الجباية النفطية ومنحنى الإيرادات الكلية، في مقابل ذلك نرى التباعد الذي شكله منحنى الإيرادات خارج المحروقات، كما يمكن ملاحظة العلاقة الموحدة بين كل من إيرادات الجباية النفطية والإيرادات الكلية، فكلما ارتفع نصيب الإيرادات من الجباية النفطية نلاحظ أن هناك ارتفاع مباشر للإيرادات الكلية والعكس صحيح، وهذا ما يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر لنظام الجباية من المحروقات واعتماد الميزانية بشكل كبير على هذا القطاع.

المطلب الثاني: انعكاسات أسعار النفط على نفقات الميزانية العامة للجزائر

إن الشائع جدا هو أن تطور النفقات العامة يتطور بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والذي كان ناتجا عن تطور الفكر المالي والاقتصادي.

الفرع الأول: تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (18): تطور النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة(مليار دينار جزائري)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إجمالي النفقات العامة	1178,1	1321,0	1580,6	1690,2	1891,8	2052	2453	3092,7	4175,7
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
إجمالي النفقات العامة	4246,3	4466,9	5853,6	7058,1	6024,1	6980,2	8858,1	7984,2	

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الموقع الإلكتروني التالي:

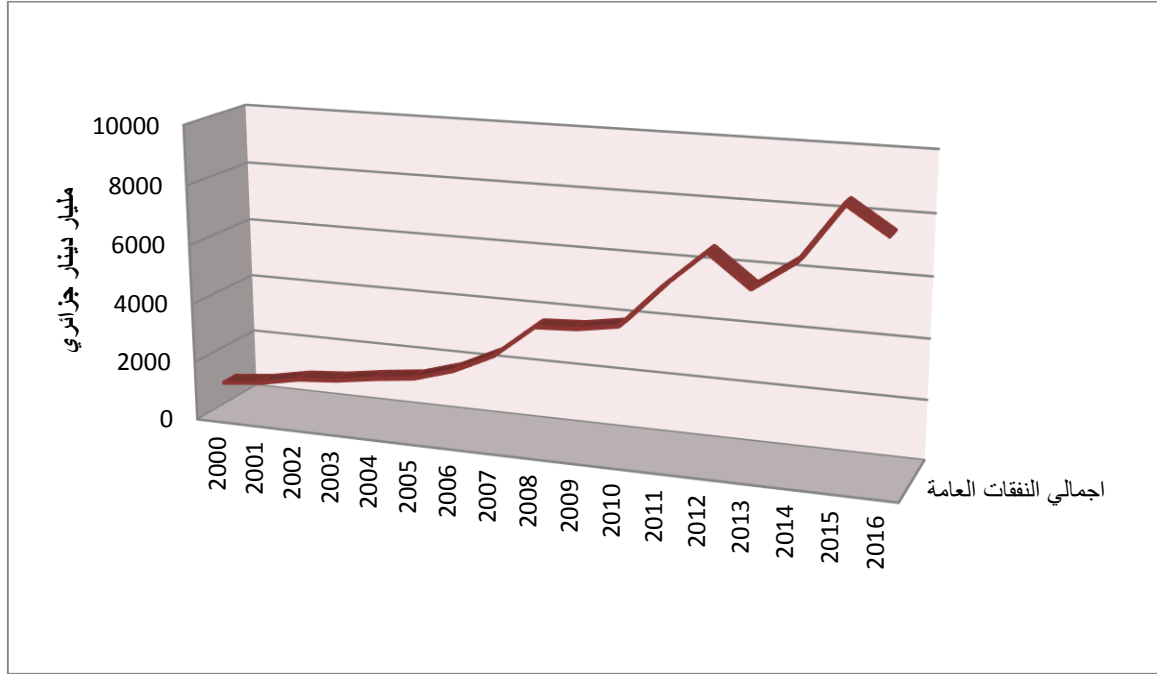
<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160103/63281.htmlhgl;ru>

(تاريخ الاطلاع: 20/04/2017)

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات 2004-2008-2013-2014-2016.

الشكل رقم (19): تطور حجم النفقات العامة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة (مليار دينار جزائري)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (18)

من خلال الجدول السابق يظهر جليا التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام في الجزائر، غير أن هذه الزيادة تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض، وذلك حسب الظروف الاقتصادية التي شهدتها البلاد أو السياسات التي تنتهجها، حيث شهدت الفترة الممتدة من (2000-2013) نمو النفقات العامة بوتيرة متسارعة تزامنا مع البجوحة المالية التي عرفتها الجزائر خلال تلك السنوات، والناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي سمح لها بإتباع سياسة إنفاقه توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تطبيقها لمخططات خماسية خصصت لها مبالغ ضخمة وهذا كان نتيجة لسياسة انعاش النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرجوة، وهي "مخطط دعم الانعاش الاقتصادي" المطبق بين سنتي 2001 و2004، "البرنامج التكميلي لدعم النمو المتعدد بين سنتي 2005 و2009 إضافة إلى "برنامج دعم النمو الاقتصادي" المطبق خلال الفترة الممتدة من 2010 و2014 أما خلال سنة 2014 قدرت النفقات الكلية بـ (6980,2) مليار دينار، وخلال سنة 2015 فقد أدت إلى تفاقم العجز العمومي حيث سجلت بقيمة (8858,1) مليار دينار، وفيما يخص سنة 2016 فقد سجلت هي الأخرى انخفاض طفيف عند مستوى (7984,2) مليار دينار.

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

الفرع الثاني: تطور نفقات التجهيز والتسيير في الجزائر

يمكن التطرق لتطور حجم نفقات التسيير ونفقات التجهيز إضافة إلى تحليل تطور نسبتهما من إجمالي النفقات العامة وذلك خلال الفترة الممتدة من (2000-2016) في الجدول الموالي.

الجدول رقم(19) : تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

نسبة نفقات التجهيز بالنسبة لإجمالي النفقات العامة	نسبة نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة	إجمالي النفقات العامة			السنوات
		نفقات التجهيز	نفقات التسيير	مجموع النفقات العامة	
27,92%	72,67%	321,9	856,2	1178,1	2000
27,05%	72,94%	357,4	963,6	1321,0	2001
28,65%	69,44%	452,9	1097,6	1580,6	2002
33,56%	66,43%	567,4	1122,8	1690,2	2003
33,86%	66,13%	640,7	1251,1	1891,8	2004
39,32%	60,67%	806,7	1245,1	2052	2005
41,38%	58,61%	1015,1	1437,9	2453	2006
45,91%	54,08%	1020,1	1672,6	3092,7	2007
46,67%	53,33%	1948,4	2227,3	4175,7	2008
45,84%	54,16%	1946,3	2300	4246,3	2009
40,48%	59,52%	1807,9	2659	4466,9	2010
33,73%	66,27%	1974,4	3879,2	5853,6	2011
32,24%	67,76%	2275,5	4782,6	7058,1	2012
31,42%	68,58%	1892,6	4131,5	6024,1	2013
35,73%	64,27%	2493,9	4486,3	6980,2	2014
43,87%	56,13%	3885,8	4972,3	8858,1	2015
41,05%	58,95%	3176,8	4707,3	7984,2	2016

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر: 2004-2008-2013-2014-2016.

- المواقع الإلكترونية التالية :

-<http://www.dgpp-mf.gov.dz>

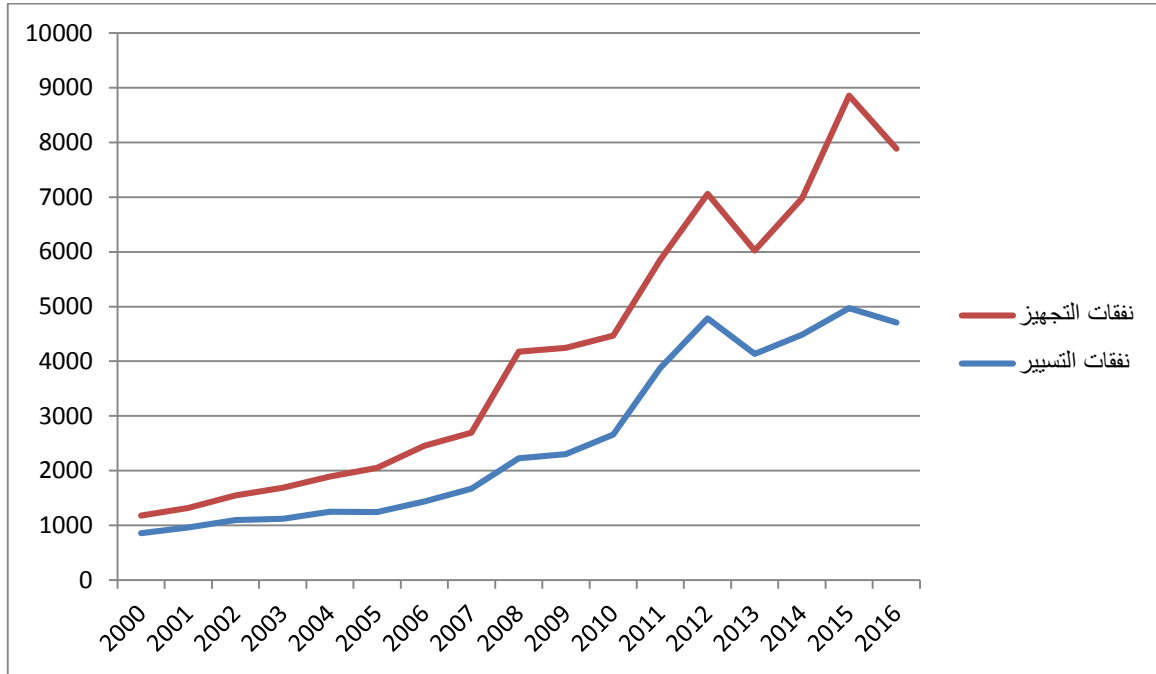
(تاريخ الاطلاع: 26/04/2017)

-<http://www.ons.dz>

(تاريخ الاطلاع: 26/04/2017)

الشكل (20): تطور حجم نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دينار جزائري)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (19)

بالنسبة لنفقات التسيير يمكن الملاحظة من خلال الجدول السابق أنها في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة من (2008-2000) وهذا كان تزامنا مع الارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط ويمكن القول أن نفقات التسيير بقيت دائما تلعب الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة خلال هذه الفترة حيث قدرت بـ (1245,1) سنة 2005 أي بنسبة (60,67%) لتستمر في سلك منحنى تصاعدي طول الفترة الممتدة من (2016-2009) حيث قدرت سنة 2009 بـ (2300) مليار دينار لتصبح (4807,4) مليار سنة 2016 و يرجع ذلك إلى:

- اتساع وتزايد مهام الدولة خاصة المتعلقة بالتعليم، الصحة، الدفاع، زيادة أجور موظفي الإدارات؛
- التزام الدولة الجزائرية بتنفيذ مجموعة من الاتفاقيات بينها وبين الهيئات الدولية (كالبانك العالمي).

أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد شهدت ارتفاعا طفيفا من سنة إلى أخرى، حيث قدرت بـ (321,9) مليار دينار سنة 2000 أي بنسبة (27,32%) من إجمالي النفقات العامة، لتصبح (640,7) مليار دينار سنة 2004 أي بنسبة

(33,86%) من إجمالي النفقات العامة ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بتنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية إضافة إلى مخططات الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 والمخطط الوطني للتنمية الريفية، أما الفترة (2014-2005) سجلت معدل نمو أسرع من نفقات التسيير، لتعرف بعدها انخفاضا سنة 2016 حيث قدرت بـ (3176,8).

الفصل الثالث..... انعكاسات تغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة للجزائر

المطلب الثالث: انعكاسات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة للجزائر

إن لتغيرات أسعار النفط أثرا واضحا على مداخيل الميزانية العامة، فكلما ارتفعت هذه الأسعار في الأسواق الدولية إلا وصاحبها ارتفاع موازي في حصيللة الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي حدوث فائض في الميزانية، حيث أن رصيد الميزانية هو نقطة أساسية تقف عليها الدولة خاصة وإن كانت هذه الأخيرة تعتمد على مورد واحد كالنفط، والجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(2000-2016).

الجدول رقم(21): تطور الوضعية المالية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

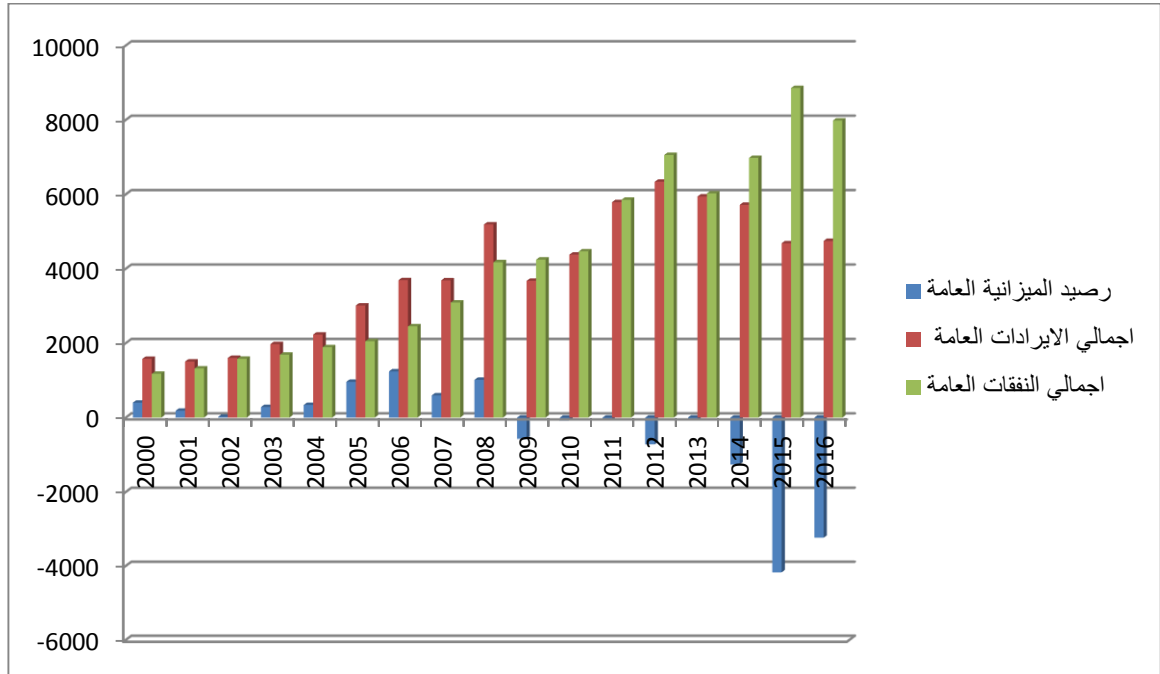
الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة	الوضعية
2000	1578,1	1178,1	400	فائض
2001	1505,5	1321	184,5	فائض
2002	1603,1	1580,6	22,5	فائض
2003	1974,4	1690,2	284,2	فائض
2004	2229,7	1891,8	337,9	فائض
2005	3012,6	2052	960,6	فائض
2006	3693,8	2453	1240,8	فائض
2007	3687,8	3092,7	595,1	فائض
2008	5190,5	4175,7	1014,8	فائض
2009	3676	4246,3	570,3	عجز
2010	4379,6	4466,9	87,3	عجز
2011	5790,1	5853,6	63,5	عجز
2012	6339,3	7058,1	718,8	عجز
2013	5940,9	6024,1	83,2	عجز
2014	5719	6980,2	1261,2	عجز
2015	4684,6	8858,1	4173,5	عجز
2016	4747,4	7984,2	3236,8	عجز

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجداول السابقة .

الشكل رقم (22): تطور الوضعية المالية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: (مليار دينار جزائري)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (20)

من خلال المعطيات السابقة يمكن القول أن الانتعاش الذي عرفته الإيرادات العامة انعكس إيجاباً على رصيد الميزانية العامة للدولة، حيث دخلت ميزانية الجزائر بداية من العقد الأول من القرن الحالي وحتى عام 2008 مرحلة جديدة، تميزت بتحقيق فوائض في أرصدها ووصولها لأعلى فائض على الإطلاق والمسجل خلال سنة 2006 بـ (1240,8) مليار دينار جزائري، حيث تزامنت حالات الفائض مع المستويات العالية للإيرادات الجباية النفطية، أما سنة 2009 هي بمثابة نقطة تحول في رصيد الميزانية العامة، أين خيمت حالة العجز على رصيدها وذلك راجع لتأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الظرفي الحاد في أسعار النفط، مما أثر على الإيرادات العامة بالانخفاض أين قدرت بـ (3676) مليار دينار جزائري خلال نفس السنة، ومع حلول سنة 2010 وتزامناً مع الارتفاع المحسوس لأسعار النفط حيث قدر البرميل بـ (77,45) دولار، ارتفعت إيرادات الجباية النفطية، وهو ما أدى إلى انخفاض العجز ليقدّر خلال سنة 2011 بـ (63,5) مليار دينار جزائري.

أما خلال سنة 2012 ارتفع العجز بشكل تصاعدي ليلغ ذروته حيث قدر بـ (718,8) مليار دينار جزائري في ظرف تميز بارتفاع قوي للأسعار النفط، مما عزز من ارتفاع النفقات العامة إلى (7058,1) مليار دينار جزائري مقابل التعزيز المباشر في سنة 2013 والمترجم بالانخفاض المعتبر في النفقات العامة مما أدى إلى تقلص هام في عجز الميزانية العامة في حين شهدت سنوات 2014، 2015، 2016 تزايد اتساع العجز على التوالي بـ (1261,2)، (4173,5)، (3236,8) مليار دينار جزائري .

خلاصة الفصل

إن الميزانية العامة في الجزائر تمثل برنامج يوضع من طرف السلطة العمومية حيث يتم فيه مقابلة النفقات العامة والتي يتم تبويبها إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز لتلبية الحاجات العامة بواسطة الإيرادات العامة، ولقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بما تدره عائدات النفط التي تسيطر على نسبة تكاد الكل من حجم الصادرات الإجمالية، هذه الأخيرة التي أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية، لكن ارتفاع أسعار النفط في سنوات الأخيرة أعطى دفعا قويا لإنعاش الاقتصاد الجزائري في اسهامه بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية، لعل أهمها انخفاض حجم المديونية ونسب البطالة وارتفاع معدل النمو الاقتصادي من جهة ولكن من جهة كانت هناك نتائج سلبية مثل التضخم وسعر الصرف، التوسع في الإنفاق العام بالإضافة للعجز الذي عرفته الميزانية العامة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

تحتل الجزائر موقعا خاصا وأهمية متميزة كدولة منتجة للنفط على المستوى العالمي، الأمر الذي مهد لأن يكون لهذا المورد دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصادها، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد وبصفة شبه كلية على العائدات النفطية، لذلك فإن أي تغيرات تحصل على مستوى السوق النفطية يكون لها أثرا واضحا على هذه الدول وضمن هذا السياق فإن معالجة موضوع تقلبات أسعار النفط يعد موضوعا جوهريا بسبب ضعف التنوع في مصادر الإيرادات العامة للدولة، حيث أن أي تغير على مستوى أسعار النفط يكون له تأثير على المتغيرات الاقتصادية الخارجية والداخلية خاصة منها الميزانية العامة، ولقد ارتبطت هذه الدراسة بأثر تغيرات أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016).

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- يعتبر العرض والطلب أهم العوامل الأساسية المحددة لأسعار النفط، حيث أن زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط في حين أن زيادة العرض تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى. غير أن ذلك لا ينفي أن هناك عوامل أخرى ذات أهمية ولها دور رئيسي في تحديد أسعار النفط مثل: العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية و الأزمات النفطية؛
- إن العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر هي علاقة طردية، حيث يلاحظ أنه بارتفاع أسعار النفط ترتفع إيرادات الجباية النفطية، فينتج عن ذلك زيادة على مستوى الإيرادات الكلية للميزانية، والعكس صحيح في حالة انخفاض، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تتأثر النفقات العامة بشكل كبير بالتقلبات التي تحدث على مستوى أسعار النفط، وذلك من خلال انعكاس هذه التغيرات على الجباية النفطية ومن ثم على الإيرادات العامة للميزانية، مما يؤدي بالدولة إلى اعتماد سياسة توسعية في النفقات العامة.
- من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:
- النفط مادة أولية عرفها الإنسان منذ آلاف السنين، وهذا ما جعله من أهم المصادر الطاقوية في العالم مع مرور الوقت، فهي مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية. كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تجعله سلعة فريدة من نوعها، وهذا ما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي والسياسي؛
- إن السوق النفطية كغيرها من الأسواق تتميز بعدم الاستقرار نتيجة لتضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة فيها، إضافة لكونها تعرف العديد من العوامل المتحركة فيها والتي تعدت الجانب الاقتصادي لتشمل عوامل أخرى، وهذا ينتج عنه تغير في أسعار النفط من ارتفاع أو انخفاض هذا الأخير؛
- تمثل الميزانية العامة أسلوبا منظما من الإجراءات لوضع مقترحات بتقدير النفقات والإيرادات العامة لفترة زمنية مقبلة تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية، حيث تتمتع بالعديد من الخصائص جعلتها تكتسب أهمية كبيرة في جميع المجالات؛

- تعتبر النفقات والإيرادات من الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المرجوة، لذلك فهي تسعى لإيجاد أفضل الطرق والأساليب لإعداد الميزانية العامة وتحقيق الكفاءة في إدارة المال العام؛
- يمثل قطاع المحروقات أهمية كبرى في هيكل التجارة الخارجية للجزائر، خاصة وأنها تتميز بعدم تنوع صادراتها وضعف القطاعات الأخرى فيها، حيث يتضح أن قطاع المحروقات مهيم بشكل كبير على إجمالي الصادرات بنسبة تتراوح ما بين (97%-98%) طوال الفترة الممتدة من (2000-2016)؛
- إن الواردات الجزائرية شهدت في الفترة الممتدة من (2000-2014) ارتفاعا مستمرا نتيجة ارتفاع حصة الصادرات من المحروقات وبالتالي توسع الدولة في الاستيراد، هذا يعني أن قيمة الواردات تتأثر بصفة مباشرة بأسعار النفط؛
- يعتبر قطاع المحروقات أهم القطاعات المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الماضية، إلا أن دخول القطاع في أزمة وغياب البدائل جعل هذه الاستثمارات في انخفاض مستمر، كما يعتبر المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الخام للجزائر؛
- للجباية النفطية دورا هاما وبارزا في تمويل الميزانية العامة، حيث قدرت في أغلب الأحيان بأكثر من نسبة 50% من الإيرادات الكلية للدولة، كما هو الحال بالنسبة للنفقات العامة والتي تعتمد بصورة في تغطيتها على الجباية النفطية، وهذا ما يبرر اتساع الدولة في النفقات العامة عند تحقيق عوائد كبيرة من ارتفاع أسعار النفط؛
- إن الاقتصاد الجزائري رغم أن مؤشرات الاقتصاد الكلية لا تزال مقبولة إلا أن قدرته على الصمود في ظل انخفاض أسعار النفط محدودة.

- الاقتراحات:

- على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:
- ضرورة التقيد بضبط الميزانية العامة وترشيد النفقات العامة والبحث في كيفية استثمارها في سياق اعتماد الجزائر لبرامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية؛
- زيادة الإيرادات الغير نفطية وذلك من خلال تعديل النظام الضريبي وجعله أكثر فعالية بشكل يسمح بزيادة حصة الضرائب بشكل تدريجي؛
- عدم الاعتماد على قطاع المحروقات بشكل كبير والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات ودعم القطاع الزراعي والصناعي وقطاع السياحة، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة وامتصاص البطالة؛
- تكثيف الجهود في مجال الطاقة المتجددة والتي تشكل رهانا حقيقيا أمام الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط؛
- تنوع إيرادات الصادرات خارج النفط، وذلك من خلال إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي ومحاولة ترسيخ مبادئ تكون أكثر شفافية ولها فعالية ومرونة في الواقع الاقتصادي؛

- اعتماد سياسية مالية تعمل على زيادة تنوع مصادر الإيرادات المالية للجزائر، وتوجيهها لزيادة الإنفاق الاستثماري وتعزيز بناء مؤسسات تكنولوجية وابتكارية؛
 - تنوع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في عقود الشراكة الأجنبية وتنوع فرص الاكتشاف والتقييد للإستغلال الطاقة البديلة،
 - تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي.
- **أفاق البحث :**

- من خلال ما سبق يمكن طرح بعض المواضيع التي تعتبر بمثابة إمدادا للدراسة الحالية والمتمثلة في:
- دور الجباية النفطية في تمويل الميزانية العامة؛
- استراتيجيات تنوع هيكل إيرادات الميزانية العامة للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

قائمة المراجع

❖ الكتب

1. إبراهيم طه عبد الوهاب، "محاسبة البترول"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2006.
2. إبراهيم علي عبد القاسم، إبراهيم الحسيني، "المحاسبة الحكومية و الميزانية العامة للدولة"، مؤسسة الوراق، عمان، بدون طبعة، بدون سنة نشر.
3. أحمد الجبير، "المالية العامة و التشريع المالي"، الآفاق المشرقة ناشرون، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2011.
4. أحمد منذور، أحمد رمضان، "اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية"، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1990.
5. أسامة محمد زكي، أحمد محمد أبو طالب، "أساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات"، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة، 1998.
6. أبعاد حمود قسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2000.
7. أعمار يحيوي، "مساهمة في دراسة المالية العامة-النظرية العامة وقت التطورات الراهنة"، دار الصومة، بدون بلد نشر، بدون طبعة، 2010.
8. أنور عجارمة، "مبادئ المالية العامة"، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، بدون سنة نشر.
9. بروسكوريكوف، درابكين، ترجمة عيسى مسموح، "كيمياء البترول والغاز الطبيعي"، دار مير للنشر، موسكو، بدون طبعة، 1987.
10. بيوار خنسي، "البترول-أهميته-مخاطره وتحدياته"، دار ثاراس للطباعة والنشر، العراق، الطبعة الأولى، 2006.
11. جمال لعامرة، "أساسيات الموازنة العامة للدولة-المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2004.
12. جمال لعامرة، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة، 2004.
13. جميل جريسات، "موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق"، القاهرة، بدون طبعة، 1995.
14. حامد أحمد العنابي، "اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، بدون طبعة، 1992.
15. حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، بدون طبعة، 2000.
16. حسن عواضة، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، بدون طبعة، 1978.
17. حسن عواضة، عبد الرؤوف قطيش، "المالية العامة، الموازنة الضرائب والرسوم"، دار الخلود للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1995.
18. حسين خربوش، حسين إليمي، "المالية العامة"، الشركة العربية للتسويق والتوزيعات، القاهرة، بدون طبعة، 2013.
19. حسين عبد الله، "البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية"، دار النهضة العربية، بدون طبعة، 2003.

20. حسين مصطفى، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، الجزائر، بدون طبعة، 1978.
21. خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
22. رفعت محبوب، "الطلب الفعلي"، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 1984.
23. زين العابدين ناصر، "علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 1971.
24. زينب حسين عوض، "مبادئ المالية العامة"، دار الفتح للنشر، القاهرة، بدون طبعة، 2003.
25. سالم محمد الشوايكة، "المالية العامة والتشريعات الضريبية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.
26. سعيد خليفة الحمودي، "أساسيات إنتاج الطاقة (البترول-الكهرباء-الغاز)"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016.
27. سعيد عبد العزيز عثمان، "المالية العامة مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، بيروت، بدون طبعة، 2008.
28. سعيد عبد العزيز عثمان، "مقدمة في الاقتصاد العام"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون طبعة، بدون سنة نشر.
29. سليمان اللوزي و آخرون، "إدارة الموازنات العامة بين النظرية و التطبيق"، دار المسيرة، عمان، بدون طبعة، 1997.
30. سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.
31. سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، بدون طبعة، 2000.
32. سيد أحمد فتحي، أحمد الخولي، "اقتصاد النفط"، دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الخامسة، 1997.
33. سيد الحجازي المريشي، "مبادئ الاقتصاد العام"، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الاولى، 2000.
34. صديق محمد عفيفي، "التسويق البترولي"، مكتبة عباد الشمس للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
35. عادل أحمد الحشيش، "أساسيات المالية العامة"، الدار الجامعية للنشر، مصر، بدون طبعة، 2006.
36. عاطف ولیم اندراوس، "الاقتصاد العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، بدون طبعة، 2010.
37. عبد الحميد عبد المطلب، "اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2015.
38. عبد الغفور إبراهيم، "مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، دار الزهوان للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، الطبعة الأولى، 2013.
39. عبد الكريم صادق بركات، "الاقتصاد المالي"، جامعة دمشق، سوريا، بدون طبعة، 1993.
40. عبد المالك، أسعد منيس، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المعارف، مصر، بدون طبعة، 1996.

41. عبد المنعم فوزي، "المالية العامة والسياسة العامة"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون طبعة، 1972.
42. عصام يشور، "المالية العامة والنشر الضريبي"، مكتبة المعرفة، بدون بلد نشر، بدون طبعة، 1985.
43. عناية غازي، "أصول الميزانية العامة في الفكر المالي الاسلامي"، دار الجيل للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1990.
44. عناية غازي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار البيارق، عمان، بدون طبعة، 1998.
45. فاطمة سويسي، "المالية العامة - موازنة الضرائب"، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، بدون طبعة، 2005.
46. فرحات فوزي، "المالية العامة والاقتصاد المالي"، منشورات الحلبي، بيروت، بدون طبعة، 2003.
47. فليح حسن خلف، "المالية العامة"، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
48. فهمي محمد شكري، "الموازنة العامة مفاهيمها ومستقبلها في النظرية والتطبيق"، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، بدون طبعة، 1990.
49. كامل بكري وآخرون، "الموارد واقتصاداتها"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون بلد نشر، الطبعة الأولى، 1986.
50. كاميل كولن وآخرون: ترجمة عدنان عباس علي، "نهاية عصر البترول"، مطابع السياسة، الكويت، بدون طبعة، 2004.
51. مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد المالي"، الدار الجامعية، بيروت، بدون طبعة، 1988.
52. محمد ابراهيم الوالي، "علم المالية العامة"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1997.
53. محمد أحمد الدوري، "مبادئ اقتصاد النفط"، دار شموع الثقافة، ليبيا، الطبعة الأولى، 2003.
54. محمد أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 1983.
55. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، بدون طبعة، 2003.
56. محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
57. محمد طاقة، "مازق العولمة"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2007.
58. محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر، بدون طبعة، 2006.
59. محمد عباس محرز، "اقتصاديات المالية العامة-النفقات العامة-الايرادات العامة-الميزانية العامة للدولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، بدون سنة نشر.
60. محمد علي لطفي، "اقتصاديات المالية العامة"، مكتبة عين الشمس، بدون بلد نشر، بدون طبعة، 1982.
61. محمد يسري أبو العلا، "نظرية البترول"، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
62. مصطفى ديون، "ما هو البترول؟"، الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، بدون طبعة، ماي 1981.

63. منذر المصري، "قضايا عربية معاصرة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مصر، الطبعة الأولى، بدون سنة نشر.
64. ناصر محمد عليم، "اقتصاديات المالية العامة"، مركز جامعة القاهرة، مصر، بدون طبعة، 1998.
65. نبيل مهدي الجنابي، "العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك"، جامعة القادسية، بدون بلد النشر، بدون طبعة، بدون سنة نشر.
66. هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية"، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، 2003.
67. يونس البصري، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، بدون طبعة، 1984.
68. يونس البطريقي، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، بيروت، بدون طبعة، 1984.
- ❖ الرسائل والأطروحات:
1. أحمد يوزيرة، "أثر تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998-2013)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد كمي، جامعة سكيكدة، سكيكدة، 2013/2014.
2. ابراهيم بلقلا، "سياسات الحد الأثار الاقتصادية غير مرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى -حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2014/2015.
3. بوجعة قويدري قويشج، "انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، الشلف، 2008/2009.
4. بومدين بن نوار، "النفقات العامة على التعليم دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر (1930-2008)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011.
5. جميلة قنادزة، "الجباية البترولية في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، تلمسان، 2010/2011.
6. خير الدين وحيد، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد حيضر، بسكرة، 2012/2013.
7. رحمة زيوش، "الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص العلوم القانونية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011/2012.
8. سمية موري، "آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009/2010.

9. سمية موري، "آثار تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر- دراسة قياسية-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، 2015/2014.
10. سيف الدين زاهر، "أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية-حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.
11. علاء محمد عبد المحسن الشلة، "محددات الإيرادات العامة في فلسطين"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005/2004.
12. علي العمري، "دراسة تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- (1970-2006)"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.
13. فاطمة مفتاح، "تحديث النظام الميزاني في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010.
14. لحسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة الجزائر-تونس)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، بدون تخصص، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
15. لطفي فاروق زلاسي، "دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية-دراسة حالة: مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي-"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخض، الوادي، 2015/ 2014.
16. محمد بوسديق، "النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2009/2008.
17. محمد زكاري، "دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2012)"، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014/2013.
18. محمد أمين نور، "دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات- دراسة حالة ولاية تيارت-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود مالية، جامعة تلمسان، تلمسان، 2014/2011.
19. مسعود ميهوب، "دراسة قياسية لانعكاسات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، جامعة المسيلة، المسيلة، 2012/2011.
20. نبيل بوفليح، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإشارة إلى -حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.

21. نعيمة حمادي، "تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008.
22. وهيبة مشدان، "أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2005/2004.
23. يوسف يبي، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.

❖ المجالات:

1. حسان خضر، "أسواق النفط العالمية"، مجلة جسر التنمية، العدد 57، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
2. جمال لعمارة، "تطور فكرة الميزانية العامة للدولة"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.
3. محمد الرميحي، "النفط والعلاقات الدولية - وجهة نظر عربية-"، سلسلة عالم المعرفة، رقم 52، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.
4. أمال رحمان، "النفط والتنمية المستدامة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ديسمبر 2008.
5. مصطفى جاب الله، "تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات-حالة الجزائر-"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الأول، العدد 09، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، جوان 2016.
6. علي حمزة، الياس حفيظ، "امكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي (حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2010)"، مجلة تنظيم العمل، العدد 05.
7. البشير عبد الكريم، أحمد ضيف، "تقدير الاناجية النفقات العامة في الجزائر و تقييمها"، مجلة البحوث و الصراعات العربية، العدد 45، 2007.
8. خالد بن راشد الخاطر، "تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، سلسلة الدراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

❖ الملتقيات الوطنية والدولية

1. محمد شكرين، "موقف الدول المصدرة للنفط من الحوكمة العالمية للطاقة"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة المدية، المدية، يومي 08/07 أكتوبر 2015.
2. كمال بوصول، "أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال -2004-2000-"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول، "انعكاس انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة"، جامعة يحي فارس، المدية، يومي 7-8 أكتوبر، 2015.

3. صلاح عطبة سلطان، "دور موازنة الأداء و البرامج في دعم قرارات و إدارة المالية العامة"، ندوة الأساليب الحديثة في الادارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، دمشق، 24/20 نوفمبر 2004 .
4. طارق بن قسبي، زهرة فرحاني، "تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990-2013)-"، ورقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول، "السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة بسكرة، بسكرة، 2015.
5. فاطمة الزهراء سعدي، "تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة (1990-2005)"، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول، "انعكاسات أسعار النفط على الدول المصدرة له (المخاطر و الحلول)"، جامعة المدية، المدية، يومي 07/08 أكتوبر 2015.

❖ **قوانين الجريدة الرسمية:**

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم(84-17)"، المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة 03.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (84-17)"، المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة 05.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (84-17)"، المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة رقم 06.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (84-17)"، المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة 08.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (84-17)"، المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة 11.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (84-17)"، المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة رقم 16.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (84-17)"، المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة 35.
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (84-17)"، المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة 75.
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (90-21)"، المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بالقوانين المحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 15 اغسطس 1990، المادة 03.
10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم (90-21)"، المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بالقوانين المحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، المؤرخة في 15 اغسطس 1990، المادة رقم 06.
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2016

❖ **التقارير والمنشورات الدولية**

1. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك لسنة 2002.
2. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك لسنة 2004.

3. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك لسنة 2006.
4. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك لسنة 2008.
5. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك لسنة 2010.
6. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك لسنة 2012.
7. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك لسنة 2014.
8. التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأوبك لسنة 2016.
9. تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء لشهر يناير 2017.
10. تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء لشهر أبريل 2017.
11. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2004.
12. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008.
13. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2010.
14. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2011.
15. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012.
16. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013.
17. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2014.
18. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015.
19. التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

❖ Les ouvrages

1. Alescandre paillard, "**Géopolitique de pétrole**", edition technique, France, 2005.
2. Eric Devaux, "**Finances Publiques**", Bréal éditions, 2002 .
3. Jean Pierre Angéliser, "**énergie international 1987-1988** ", Economica 1987.
4. Maurice Baslé, "**le budget de l'état**", 6ème Editions, Edition la découverte, Paris, Edition 1976.

❖ les sites internet:

1. www.ONS.dz.
2. <http://www.albankaldawli.org/>.
3. <https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/statistique-du-commerce-exterieur-de-l-algerie-durant-les-dix-premiers-mois-2016>.
4. [unemployment-rate.php](http://www.unemployment-rate.php).
5. Collection Microsoft Encarta 2006 « Pétrole ».
6. <http://data.albankaldawli.org/indicateur/N.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2015&start=2015&view=bar>.
7. <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique>.
8. <http://www.bank-of-algeria.dz> .

9. <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/pdf/rétrospective/budget/budget2013.pdf>.
10. <http://www.elkhabar.com/press/article/11974/#sthash.PHb6w4mr.dpbs>
11. http://www.ons.dz/img/pdf/ch12-finances_publices_arabe.pdf.
12. <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160103/63281.htmlhgl;ru>.
13. <https://ar.actualitix.com/country/dza/aralgeria>.

الملاحق

الملحق رقم (01) : توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية.

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
782.999.000	رئاسة الجمهورية.....
4.508.933.000	مصالح الوزير الأول.....
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني.....
394.260.754.000	الداخلية و الجماعات و المحلية.....
35.216.220.000	الشؤون الخارجية و التعاون الدولي.....
لليان	الشؤون المغربية، الاتحاد الافريقي و جامعة الدول العربية.....
72.671.000.000	العدل.....
87.513.834.000	المالية.....
4.617.498.000	الصناعة و المناجم.....
44.157.846.000	الطاقة.....
245.943.029.000	المجاهدين.....
25.375.735.000	الشؤون الدينية و الأوقاف.....
19.511.320.000	التجارة.....
3.622.324.000	التهيئة العمرانية، السياحة و الصناعة التقليدية.....
212.797.631.000	الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري.....
16.183.538.000	الموارد المائية و البيئية.....
17.658.533.000	السكن و العمران و المدينة.....
27.425.215.000	الأشغال العمومية و النقل.....
746.261.385.000	التربية الوطنية.....
310.791.629.000	التعليم العالي و البحث العلمي.....
48.304.358.000	التكوين و التعليم المهنيين.....
151.442.004.000	العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي.....
16.005.614.000	الثقافة.....
70.904.217.000	التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة.....
235.083.000	العلاقات مع البرلمان.....
389.073.747.000	الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات.....
34.554.477.000	الشباب و الرياضة.....

18.698.935.000	الاتصال.....
2.432.269.000	البريد و تكنولوجيايات الاعلام و الاتصال.....
4.126.290.127.000	المجموع الفرعي
465.551.834.000	التكاليف المشتركة.....
4.591.741.961.000	المجموع العام

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2016 ص 67.

ملحق رقم (02) : توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات.

اعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
2.757.000	3.611.000	الصناعة.....
151.655.000	101.062.200	الفلاحة والري.....
13.403.500	5.120.500	دعم الخدمات المنتجة.....
366.811.100	139.940.800	المنشآت القاعدية الاقتصادية و الادارية.....
103.064.910	90.903.410	التربية والتكوين.....
60.482.110	30.659.710	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
287.257.000	14.989.500	دعم الحصول على سكن.....
600.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة.....
35.000.000	35.000.000	المخططات البلدية للتنمية.....
1.620.430.620	1.221.323.120	المجموع الفرعي للاستثمار
504.943.000	-	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)
124.000.000	165.350.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
42.000.000	-	اعادة رسملة البنوك العمومية.....
670.943.000	165.350.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال
2.291.373.620	1.386.673.120	و تنقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية، فصول ومواد حيث تكون بطريقة أكثر دقة للنشاطات الاقتصادية التي تمثل مجموع ميزانية التجهيز.

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2016، ص 67.

الملحق رقم (03) : الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة (2017).

المبالغ (بألاف دج)	الإيرادات النهائية
	1- الموارد العادية.....
	1.1 الإيرادات الجبائية:.....
1.297.668.000	201-001- حواصل الضرائب المباشرة.....
114.981.000	201-002- حواصل التسجيل و الطابع.....
1.047601.000 (556.221.000)	201-003- حواصل الضرائب المختلفة على الاعمال..... (منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة)
9.563.000	201-004 - حواصل الضرائب غير مباشرة.....
345.570.000	201-005- حواصل الجمارك.....
2.845.374.000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 الايرادات العادية:.....
25.000.000	201-006- حاصل دخل املاك الدولة.....
75.000.000	201-007- الحواصل المختلفة للميزانية.....
20.000	201-008- الايرادات النظامية.....
100.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 الايرادات الاخرى :.....
490.000.000	
490.000.000	المجموع الفرعي(3)
3.435.394.000	مجموع الموارد المادية
	2- الجباية البترولية:.....
2.200.120.000	201-001- الجباية البترولية.....
5.635.514.000	المجموع العام للإيرادات

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2016، ص 65.